



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة



عنوان المذكرة:

دور عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي

- دراسة حالة مركز الضرائب سكيكدة -

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف :

د. شلابي عمار

من إعداد الطالبة :

فريخ نورة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن عزيزة صورية	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ.د. شلابي عمار	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا. مقرر
د. عمارة مريم	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة



عنوان المذكرة:

دور عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي

- دراسة حالة مركز الضرائب سكيكدة -

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف :

د. شلابي عمار

من إعداد الطالبة :

فريخ نورة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بن عزيزة صورية	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ.د. شلابي عمار	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا. مقرر
د. عمارة مريم	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023



تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): **فريخ نورة**
تاريخ الميلاد **16/05/78** بـ **سكيكدة / ولاية: سكيكدة**
عنوان الإقامة: **في بولقرو د رقر 01 فيلا 40 سكيكدة**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: **العلوم المالية والمحاسبية**
التخصص: **محاسبة و جباية معمقة**
رقم التسجيل: **UN 21012 023 2196419075**

وفي يوم: **04 جوان / 2024**

أصبح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور محبنة الإدارة الجباية في تحسين التحصيل
العنبر سبي

السنة الجامعية: **2023 / 2024**

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: **سلاحي عمار**

أقر أنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من أشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد أنني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين. وفي حال الإخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

المصادقة

التصديق على التوثيقات -سما المادة 2
الإدارة غندسر مسؤولة

كل على مضمون التوثيقة (5)

تحت التسمية الإمضاء

السيد/المرشدة/المرشدة

المصادقة

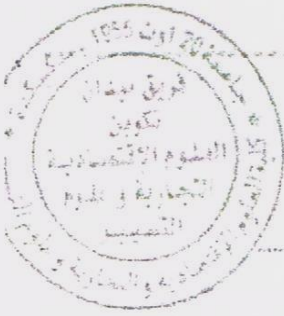
الاسم واللقب والتوقيع للطالب

فريخ نورة

عن المكاتب الإلكترونية
ويتفويض كل صاحب الدالة المسماة

ملاحظة هامة:
تعد الأستمارة من قبل الطالب وتفيد بحسب القسم بعد المصادقة

2024 جوان



استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا المقتضي أسفله الطالب (ة): فريدخ نوره

تاريخ الميلاد 1998/05/16 سكيكدة /ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم المالية والمعادنية

التخصص: دعائية وجبائية معدقة

رقم التسجيل: UN210120232196419075

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ دور عشرية الذاكرة
الجبائية في تحصيل التحصيل الفردي
السنة الجامعية: 2023/2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

اسم ولقب المشرف: سلاحي عمار

أصبح يأتي سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني أقمت بتصحيح جميع الأخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع المشرف

سلاحي عمار

(Handwritten signature)

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)

فريدخ نوره

(Handwritten signature)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
1438 هـ

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى
إلى روح والدي الذي أحسن تربيتنا وبذل جهدا لتعليمنا
أمي التي لم تبخل علينا بالدعاء
إلى روح أخي الأكبر رحمه الله
إلى عائلتي الكبيرة و الصغيرة
زوجي الذي دعمني و كان عون لي
إلى كل من يسر لي عسير و دعا لي بظهر الغيب إلى من جمعتني بهم الحياة
هم بذاكرتي ضمهم قلبي ولم ينسهم قلبي
إلى زميلات الدراسة و الزملاء أهدى ثمرة
نجاحي ومسيرتي راجيا من الله عز وجل أن يجد
هذا العمل القبول والنجاح
والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وأسأل الله أن
يوفقني لما فيه خيرا لي ولعائلتي.



2024

شكر و عرفان

بعد الحمد لله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقنا إلى إتمام عملنا على هذا النحو

نتقدم بالشكر والامتنان الكبيرين للأستاذ الفاضل

الأستاذ : شلابي عمار

على قبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة وعلى ما قدم لنا من توجيهات

قيمة على المستوى المنهجي أو على مستوى المضمون العلمي

كما نتقدم بعظيم الشكر لموظفي مديرية الضرائب لولاية سكيكدة و كذا مركز الضرائب سكيكدة


على حسن الاستقبال و تزويدنا بالمعلومات اللازمة نخص بالذكر

السيد : بوطين نبيل القباض و السيد : ربيحة سليم مفتش مركزي للضرائب

كما نتقدم بالشكر لكل من مدنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد بتعاونهم

وتشجيعهم لنا





المختص

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع عصرنة الإدارة الجبائية و دورها في تحسين التحصيل الجبائي، و هذا من خلال مجمل الاصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، سواء على مستوى القوانين التشريعية أو الهياكل المستحدثة، دون أن ننسى تكنولوجيا المعلومات التي هي أهم عنصر لنجاح العصرنة و مدى مساهمتها في تحسين المردودية الضريبية ، أما شقها التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سكيكدة، و الآليات المتبعة لعملية التحصيل مع التعرف على البوابة الرقمية "جبائتك" و دراسة مدى فعالية هذا الفضاء في زيادة التحصيل الجبائي، و من أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة و تحليل إحصائيات التحصيل الضريبي لفترة 2019 -2023.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج، أهمها أن عصرنة الإدارة الجبائية تساهم في زيادة فعالية التحصيل الجبائي من خلال الرفع من كفاءة عمل الادارة الجبائية و تعزيز العلاقة بين الادارة و المكلفين، و لكن تبقى المجهودات المبذولة غير كافية للوصول إلى الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الادارة الجبائية، المكلف بالضريبة، التحصيل الضريبي، البوابة الرقمية "جبائتك" مركز الضرائب سكيكدة .

Abstract :

This study aimed to identify the reality of modernization of tax administration and its role in improving tax collection, and this is through all the reforms carried out by the general directorate of taxes, whether at the level of legislative laws or new structures, without forgetting information technology, which is the most important element for the success of modernization. And the extent of its contribution to improving tax returns. As for its applied aspect, it was a field study at level of the Skikda Tax Center, and the mechanisms used for the collection process, along with getting to know the “ Jibaya-Tic “ digital portal and studying the extent of the effectiveness of this space in increasing tax collection. For this purpose, relying on the descriptive and analytical approach by studying and analyzing tax collection statistics for the period 2019-2023.

The study reached several results, the most important of which is that modernizing the tax administration contributes to increasing the effectiveness of tax collection, by increasing the efficiency of the tax administration’s work, and strengthening the relationship between the administration and taxpayers, but the efforts made remain insufficient to reach the desired goals.

Key words : Modernization of tax administration, tax taxpayer, tax collection, digital portal

“Jibaya-tic” , Skikda tax center.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات و الرموز
أ_ د	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي	
6	تمهيد الفصل الأول
7	المبحث الأول: الاطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي
7	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول عصرنة الإدارة الجبائية
9-7	الفرع الأول : مفهوم الادارة الضريبية و عصرنتها
12-10	الفرع الثاني : دواعي و أهداف عصرنة الادارة الجبائية
15-13	الفرع الثالث : أساليب عصرنة الإدارة الجبائية
24-15	الفرع الرابع : مضمون عصرنة الإدارة الجبائية
25	المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي
26-25	الفرع الأول : عموميات حول التحصيل الضريبي
27-26	الفرع الثاني : قواعد و ضمانات التحصيل الضريبي
29-27	الفرع الثالث : طرق التحصيل الحديثة و الهيئات المكلفة بذلك
32-29	الفرع الرابع : مصادر التحصيل الجبائي
33	المبحث الثاني : العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي
34-33	المطلب الأول : مدى مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الضريبي
35-34	المطلب الثاني : مساهمة التشريعات القانونية في زيادة التحصيل الضريبي
38-36	المطلب الثالث : دور الهياكل المستحدثة في تحسين ظروف التحصيل الضريبي
39	المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

40-39	المطلب الأول : تقديم الدراسات السابقة العربية
42-41	المطلب الثاني : تقديم الدراسات السابقة الأجنبية
43	المطلب الثالث : القيمة المضافة للدراسات الحالية و الدراسات السابقة
44	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني : دراسة ميدانية حول تاثير عصرنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمركز الضرائب -سكيكدة-	
46	تمهيد الفصل الثاني
47	المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب و مركز الضرائب لولاية سكيكدة
51-47	المطلب الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب و صلاحياتها
59-52	المطلب الثاني : تقديم مركز الضرائب (محل التربص) و مهامها
62-60	المطلب الثالث : آلية نظام التحصيل الجبائي العادية على مستوى مديرية الضرائب
77-62	المطلب الرابع: الآليات المستحدثة للتحصيل على مستوى مركز الضرائب سكيكدة "جبائتك"
78	المبحث الثاني : تقييم الحصيلة الضريبية في ظل تفعيل عصرنة الادارة الجبائية
78	المطلب الأول : تحليل العلاقة بين رقمنا المصالح الضريبية و التحصيل الضريبي في الجزائر
79-78	الفرع الأول : تطور حجم الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2006-2018
84-80	الفرع الثاني : الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019 -2023
84	المطلب الثاني : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2019-2023)
87-85	الفرع الاول : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي للضريبة على الدخل الاجمالي IRG على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2019-2023)
91-88	الفرع الثاني : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي للضريبة على أرباح الشركات IBS على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2019-2023)
96-92	الفرع الثالث : تطور الحصيلة السنوية لمختلف أنواع الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2021-2023)
99 -97	المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة
100	خلاصة الفصل الثاني
105-102	الخاتمة
112-107	قائمة المراجع
143-114	الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	عدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب و كيفية توزيعها إلى غاية 2008/12/31	01
18	عدد الإجراءات الضريبية التي انتهجتها الجزائر ما بين إلغاء و تعديل و إتمام في القوانين المالية للفترة (2006-2017)	02
21	الاحصائيات المتعلقة بالموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب	03
22	تبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الجبائية	04
30	جدول تصاعدي يبين كيفية إخضاع المداخيل السنوية للضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للتعديل لسنة 2022	05
33	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني لإدارة الضريبة 2015-2018	06
50	المصالح الخارجية لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة	07
56	عدد الملفات المسيرة حسب المصالح للمصلحة الرئيسية لتسيير الملفات	08
78	تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006-2018	09
80	تطور التحصيل في الجزائر للثمانى أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 إلى 2022	10
82	تقييم الايرادات الجبائية العادية و البترولية مقارنة بالايرادات العامة للدولة 2019 - 2023	11
85	عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على الدخل الاجمالي IRG للفترة 2019-2023	12
86	الحقوق المستحقة و المبالغ المحصلة الناجمة عن الضريبة على الدخل الاجمالي IRG للفترة 2019-2023	13
88	عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023	14
89	الحقوق المستحقة و المبالغ المحصلة الناجمة عن الضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023	15
92	تطور حصيلة الجباية العادية في مركز الضرائب حسب طبيعة الضريبة خلال الفترة 2021 - 2023	16



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	01
24	مراحل نشر نظام المعلومات الجبائي -جبائتك- JibayaTic	02
38	الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية	03
51	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة	04
54	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة	05
55	المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات	06
56	توزيع الملفات الجبائية حسب المصالح للمصلحة الرئيسية لتسيير الملفات لسنة 2018 و 2023	07
57	المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث	08
58	المصلحة الرئيسية للمنازعات	09
59	مصلحة القباضة	10
79	تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006-2018	11
83	الايرادات الجبائية العادية و البترولية مقارنة بالايرادات العامة للدولة 2019-2023	12
83	نسبة الجباية العادية و الجباية البترولية ضمن الایرادات العامة للدولة 2019 - 2023	13
85	عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على الدخل الاجمالي IRG للفترة 2019-2023	14
86	حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي IRG للفترة 2019-2023	15
88	عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023	16
90	حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019 - 2023	17
93	تطور حصيلة الجباية العادية في مركز الضرائب حسب طبيعة الضريبة خلال الفترة 2021 - 2023	18

94	حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2021	19
95	حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2022	20
95	حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2023	21



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
115-114	التصريح بالوجود G08	01
119-116	تصريح تقديري G12	02
123-120	التصريحات الشهرية G50	03
124	وثيقة الاشعار بالدفع	04
125	Quittance d'encaissement déclaration وصل إستلام البيان	05
126	certificat d'existence C20 شهادة التصريح بالوجود	06
127	Extrait des rôle مستخرج من جداول الإخضاع	07
128	شهادة رقم التعريف الجبائي	08
129	طلب شهادة التصريح بالوجود C20 عبر بوابة "جبائتك"	09
130	نافذة الولوج إلى بوابة " مساهمتك "	10
131	نافذة التصريح و الدفع الالكتروني	11
143-132	نشرية المديرية العامة للضرائب عدد خاص -نوفمبر 2023-	12



قائمة المختصرات

قائمة الرموز و المختصرات

الرمز	المقصود باللغة العربية	المقصود باللغة الفرنسية
DGI	المديرية العامة للضرائب	Direction Générale des Impôts
SDCF	المديرية الفرعية للرقابة الجبائية	Sous Direction Contrôles Fiscales
SDCX	المديرية الفرعية للمنازعات	Sous Direction du Contentieux
SDM	المديرية الفرعية للوسائل	Sous Direction des Moyens
SDR	المديرية الفرعية للتحصيل	Sous Direction du Recouvrement
SDOF	المديرية الفرعية للعمليات الجبائية	Sous Direction des Opération Fiscales
DGE	مديرية كبريات المؤسسات	Direction des Grandes Entreprise
CDI	مراكز الضرائب	Contre D'impôt
CPI	المركز الجوّاري للضرائب	Contre Pole D'impôt
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe Sur Valeur Ajouté
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe Sur l'Activité Professionnelle
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	Impôt Sur les Bénéfices des Sociétés
IRG	الضريبة على الدخل	Impôt Sur le revenu
PDF	صيغة الملفات المحمولة	Portable Document Format
INDRA	الشركة الإسبانية للأنظمة المعلوماتية	/
NIF	رقم تعريف الجبائي	Numéro d'identification Fiscale

مقدمة

مقدمة :

إن العالم يشهد في العقد الأخير جملة من تحديات كبيرة ومختلفة، من تسارع في مختلف المتغيرات التكنولوجية والعلمية، حيث أصبحت اليوم الحكومات تواجه هذه التحديات بشكل مباشر، وهذا ما فرض عليها تغيير أساليب إدارتها التقليدية و التحول المباشر إلى أساليب الإدارة الحديثة، من أجل تحقيق مختلف أهدافها بكفاءة و فعالية و على رأسها التحولات الرقمية التي تملك تأثير كبير على كافة مناحي الحياة، و انعكاسها على عمل و أداء الإدارات و من بينها الإدارة الجبائية و تقوم هذه التحولات على عدة تقنيات حديثة، مما إستوجب سعي الحكومات إلى الاستفادة من هذه التقنيات بزيادة مستويات الفعالية و كفاءة الإدارة الجبائية، من خلال التطور الشامل لآليات جمع الأموال العمومية و إنفاقها بشكل يتمشى مع سياستها الجبائية، و على رأس هذه الآليات نجد عصرنة الإدارة الجبائية التي مست العديد من الجوانب على مستوى الإدارة الجبائية.

و في هذا السياق فإن الجزائر تسعى لتحسين مواردها الجبائية في ظل تذبذب الجباية البترولية التي تعد المصدر الرئيسي لها من جهة، إضافة إلى نقشي ظاهرة التهرب الضريبي و الاقتصاد الموازي، مما جعلها تبحث عن كيفية مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى محيطها و تبني إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني بتفعيل الجباية العادية، و عليه كان لزاما على الحكومة إحداث إصلاحات جذرية على منظومتها الضريبية، من خلال سن قوانين تواكب متطلبات الإدارة الحديثة في التصريح، التحصيل، الدفع و تسيير و مراقبة مختلف الملفات و استحداث برامج جديدة مثل البوابة الرقمية " جبايتك " الذي تسمح بالتصريحات عن بعد في إطار عصرنة الإدارة الجبائية سعيا منها في تحسين جودة الخدمات و العمل على زيادة التحصيل الضريبي.

1- إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق ذكره باعتبار التحصيل الضريبي من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، و في إطار تطوير الإدارة و عصرنتها التي مست مختلف جوانب الإدارة الجبائية، أصبح من الضروري تبني مختلف أنظمة التكنولوجية في عملية التحصيل الضريبي، و عليه تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي :

هل ساهمت عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي ؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تستوقفنا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

السؤال الأول : ماهي الدوافع التي أدت إلى إصلاح وعصرنة الادارة الجبائية ؟

السؤال الثاني : هل أثرت الهياكل المستحدثة في ظل عصرنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي؟

السؤال الثالث : هل ساهمت رقمنة الادارة الجبائية و تكنولوجية المعلومات في زيادة الحصيلة الضريبية ؟



2 - فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة يتطلب منا وضع فرضيات البحث و التي تتمثل في :

الفرضية الأولى :

هناك دوافع قوية أدت بالسلطات العمومية الجزائرية اللجوء إلى إصلاح و عصرنة الادارة الجبائية و التي كانت تعيق تجسيد المردودية الجبائية، حيث تكمن أساسا في الأساليب التقليدية التي كانت متبعة ؛

الفرضية الثانية :

تهدف الهياكل المستحدثة إلى التحكم في تسيير الأنظمة الجبائية لفرض الضريبة بكفاءة و فعالية، عن طريق تجميع المهام و الوظائف في مصلحة واحدة ، و هي تؤثر بشكل كبير على تحسين الحصيلة الضريبية بالرغم من التحديات التي تواجهها.

الفرضية الثالثة :

نعم حيث إعتقاد الادارة الجبائية على الرقمنة و تكنولوجية المعلومات من شأنه أن يساهم بشكل فعال في زيادة الحصيلة الضريبية.

3 - مبررات اختيار الموضوع :

هناك مبررات و دوافع شخصية وموضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، يمكن طرحها كالتالي :

1.3- الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي للموضوع و الرغبة في دراسته و التعرف على حيثياته كونه موضوع حديث الساعة؛
- إرتباط موضوع البحث بتخصصنا- محاسبة و جباية معمقة - و الرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي بالواقع الأكاديمي فيما يتعلق بإنعكاسات عصرنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.

2.3- الأسباب الموضوعية :

- التعرف على مدى التزام السلطات العمومية في توفير المناخ المناسب لمركز الضرائب سكيكدة قصد تجسيد أهداف اصلاح وعصرنة الادارة الجبائية.
- تسليط الضوء على مجهودات الادارة الضريبية في سبيل التخلي عن الجباية التقليدية والانتقال الى الجباية الحديثة؛
- زيادة الاهتمام بعصرنة و رقمنة الإدارات في كل القطاعات و خاصة الإدارة الجبائية؛
- إعطاء نظرة عامة على كيفية إدخال آليات جديدة و استغلال الرقمنة في عصرنة الإدارة الجبائية من أجل زيادة التحصيل الضريبي.

4- أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في إطار عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر الهادفة إلى الرفع من فاعلية وكفاءة الادارة الجبائية من أجل تحسين التحصيل الضريبي ، وذلك من خلال :

- تسليط الضوء على أبعاد موضوع العصرية و دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ذلك، و محاولة الالمام بجميع المفاهيم المرتبطة به؛
- الوقوف على الآليات المستحدثة في تطوير الإدارة الجبائية؛
- معرفة أهم الخدمات الجبائية الالكترونية المتداولة في الجزائر؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه عصرية الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي؛
- التأكد من وجود علاقة بين عصرية الإدارة الجبائية و تأثيرها على المردودية الضريبية.

5- أهمية الدراسة :

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، حيث تتجلى أهمية عصرية الإدارة الجبائية، باعتبارها العمود الفقري في النسيج الإداري و رافعة أساسية لإحداث التنمية بمفهومها الشامل، و هذا من خلال تحسين خدماتها قصد ترقية علاقاتها مع المكلف بالضريبة و إسترجاع تلك الثقة المفقودة هذا من جهة، وعصرية مصالحها بهدف مواكبة النسيج الجبائي المعقد و المتنوع بهدف رفع مستوى التحصيل الضريبي و تحقيق العدالة الجبائية من جهة أخرى، مما يستدعي تتبع مسار برامج عصرية الادارة الجبائية في الجزائر.

6 - حدود الدراسة : يمكن تقسيم حدود البحث إلى :

1.6- الحدود المكانية : يقتصر الجانب المكاني للدراسة في استعراض تطور و عصرية الإدارة الجبائية في مركز الضرائب سكيكدة.

2.6-الحدود الزمانية : تم إجراء هذه الدراسة في شهر أفريل، و شملت الدراسة التطبيقية للفترة من سنة 2019 إلى سنة 2023 .

3.6-الحدود الموضوعية :تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقة بين عصرية الإدارة الجبائية و دورها في تحسين التحصيل الضريبي.

7 - منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة و الأهداف المسطرة، و من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية و الالمام بكافة جوانب الموضوع، إعتدنا على المناهج التالية:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** نظرا لطبيعة الموضوع الذي تعالجه الدراسة و للإجابة على التساؤل الرئيسي و مختلف التساؤلات الفرعية و كذلك اختبار الفرضيات المتبناة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع، و شرح أبعادها كونه المنهج الأنسب؛
- ✓ **منهج دراسة حالة :** في الجانب التطبيقي من الدراسة و تتمثل في حالة مركز الضرائب لولاية سكيكدة و تأثير العصرية على الحصيلة الضريبية، تم تحليل ودراسة المعطيات و النتائج.

8 - صعوبات الدراسة :

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا؛
- مدة التريص القصيرة لم تسمح بجمع المعطيات اللازمة لتحليلها على مستوى مركز الضرائب لولاية سكيكدة.
- 9 - هيكل الدراسة : للتفصيل في أثر عصنة الإدارة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي و من خلال إشكالية الدراسة المطروحة و مختلف فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي :

1.9 الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لعصنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

تناول المدخل العام للدراسة، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول عصنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي، و في المبحث الثاني تم التعرف على العلاقة بين عصنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي، أما المبحث الثالث تم عرض الدراسات السابقة و تحليلها.

2.9 الفصل الثاني : دراسة ميدانية حول تأثير عصنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بمركز

الضرائب سكيكدة

تناولنا في الجزء التطبيقي دراسة ميدانية لمركز الضرائب سكيكدة، الذي هو أحد هياكل العصنة و حتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول تطرقنا إلى تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة والتعرف على هياكلها، و كذا مركز الضرائب محل التريص، أما المبحث الثاني حاولنا تقييم الحصيلة الضريبية في ظل تفعيل عصنة الإدارة الجبائية على مستوى الجزائر عامة، و على مستوى مركز الضرائب خاصة و تحليل و تفسير نتائج الدراسة .

الفصل الأول : الادبيات النظرية و التطبيقية لعصرنة الإدارة
الجبائية و التحصيل الضريبي

تمهيد

المبحث الأول : الاطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية
و التحصيل الضريبي

المبحث الثاني : العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية
و التحصيل الضريبي

المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

الخلاصة

تمهيد :

تحتل الجباية أهمية بالغة في اقتصاد أي دولة، بحيث تعد أداة تعديل إقتصادي و اجتماعي، و بهذا الصدد قامت الحكومة الجزائرية ببذل مجهودات كبيرة لعصرنة الإدارة الجبائية سواء من حيث تنظيم مصالحها أو إستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا العمل على تحسين جودة الخدمات الضريبية التي تقدمها من أجل تحسين مستوى الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة و الرفع من التحصيل الضريبي، حيث عملت على استحداث آليات جديدة ساهمت في إعادة تنظيم الهياكل الإدارية و طرق تسييرها، من خلال إدراج الطرق و الوسائل العصرية الملائمة من بينها رقمنة الإدارة الجبائية حيث ساعدت هذه الاخيرة في تعزيز المصداقية و الثقة بين طرفي العلاقة الجبائية، وزادت من مقدار التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عملية مراقبة وجمع الضريبة.

وعلى ضوء ما تقدم تم التطرق لمحتوى هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي:

المبحث الأول : الاطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

المبحث الثاني : العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

المبحث الأول : الاطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

إن عصرنة المنظومة الجبائية تتطلب الاستغناء عن كل ما هو قديم، و تركز كذلك على تبني التكنولوجيات و التحول الرقمي لتحسين و كفاءة و فعالية التحصيل الضريبي، و هو ما عمدت إليه الجزائر من خلال استحداث هياكل جديدة و تبسيط الإجراءات، و كذلك استحداث نظامين للتصريحات الالكترونية و الدفع عن بعد¹.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول عصرنة الإدارة الجبائية

من خلال الاطار النظري سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول عصرنة الإدارة الجبائية

الفرع الاول : مفهوم الادارة الضريبية و عصرنتها :

-تعتبر الإدارة الضريبية جزءا من الإدارة المالية و التي هي بدورها جزءا من الإدارة العامة، و الإدارة العامة هي "كل جهد أو نشاط جماعي، داخل المنظمات العامة يتصل بإتمام أو تنفيذ الأعمال بواسطة الموظفين عن طريق تخطيط و تنظيم و تنسيق و رقابة مجهوداتهم و تصرفاتهم من جانب، و استخدام الإمكانيات المادية على الوجه الأمثل من جانب آخر، قاصدة بذلك إشباع الحاجات العامة على مقتضى أحكام الدستور و القوانين.

1- ماهية الادارة الضريبية :

الإدارة الضريبية فهي جزءا من السلطة التنفيذية في الدولة، تتولى تنفيذ و تطبيق القانون الضريبي و هي جهة إدارية تابعة لوزارة المالية، و تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القانون الضريبي و التحقق من سلامة تطبيقه و ذلك حماية لمصالح الخزينة من جهة، و حقوق الممولين من جهة أخرى².

-تمثل الادارة الجبائية السلطة التنفيذية، التي تقع على عاتقها عبء وضع القوانين موضع التطبيق السليم بما يكفل حماية القانون و حسن تطبيقه، و هي كذلك مسؤولة عن إقتراح التعديلات و التشريعات الجبائية و ذلك بحكم تماسها المباشر العلمي مع الواقع الضريبي، و هي بذلك توائم بين الجانب النظري و العملي أي التشريعي و التنفيذي³.

2- وظائف الادارة الضريبية :

و الإدارة الضريبية كأى سلطة إدارية حكومية، تقوم على أسس إدارية علمية للقيام بمجموعة المهام و الوظائف الملقاة على عاتق أى سلطة إدارية، و هي **التخطيط و التوجيه و التنظيم و الرقابة**، إلا أنها تختلف عنها بتميزها

1- شعوادي سفيان، الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الادارة الضريبية و رقمنة إجراءات التصريحات الجبائية و تبسيطها، مقال منشور بمجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 7، العدد 2، لسنة 2023 ص 420.

2- مجدي نبيل محمود شرعب، إمتيازات الإدارة الضريبية دراسة تحليلية للنظام القانوني الضريبي الفلسطيني، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. لسنة 2006 ص 19.

3- محمد قاسمي، فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية حالة الجزائر خلال فترة (2006-2016) ، مقال منشور بمجلة الاقتصاد و التنمية البشرية جامعة البلدية، المجلد 08 العدد 01 لسنة 2017 ص 215.

بذاتية مستقلة تستمدّها من استقلالية ذاتية القانون الضريبي، الذي تعمل على تطبيقه عن القوانين الأخرى و ذلك من خلال الامتيازات و السلطات التي يمنحها لها و لا تمنح لسلطة غيرها¹ :

● **التخطيط** : يسمى أيضا التخطيط الضريبي ويعد أولى الوظائف التي تقع على عاتق الادارة الضريبية وهو عملية إتخاذ القرارات قبل بدء العمل المطلوب، ويتم التخطيط الضريبي من خلال تحليل الأوضاع القائمة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية لتحديد الأهداف الواجب تحقيقها و رسم السياسات والخطط على ضوءها لتحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة.

● **التنظيم** : وهو عملية حصر للمهام الموكلة للإدارة الضريبية وتشكيل الهيكل التنظيمي مع اختيار أفراد الادارة ومنحهم السلطات والصلاحيات التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأمثل.

● **التوجيه** : ويتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الادارة الضريبية وإصدار التعليمات المتعلقة بها، ثم إيصال كل هذه التوجيهات للمسؤولين و ترغيبهم في العمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الادارة الضريبية.

● **الرقابة**: تسمح الرقابة في مجال الادارة الضريبية بتقييم إنجازات الادارة و تحديد العقوبات التي عرقلت تحقيق أهداف التخطيط الضريبي و العمل على تجنبها و إكتشاف الأخطاء و الإنحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل².

كما تقوم الادارة الجبائية عموما بالمهام التالية :

- تطبيق القوانين الضريبية و النصوص التنظيمية؛
- إحصاء المكلفين بالضريبة والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛
- استلام التصريحات الضريبية للمكلفين بالضريبة، ومراقبتها للحد من التهرب الضريبي؛
- تحصيل مختلف الضرائب و الرسوم و الحقوق، و تفعيل إجراءات المتابعات لتحصيل الديون الضريبية؛
- حل الخلافات التي قد تنشور بين الإدارة و المكلف بالضريبة؛
- نشر الوعي الضريبي والتكفل بإنشغالات المكلفين بالضريبة و إيجاد الحلول لها؛
- إعداد التقارير الدورية و إرسالها للإدارة المركزية في الآجال المحددة³.

1- سمر عبد الرحمن محمد الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الاسلامي، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2007 ص 51.

2- عباد سهام ، الادارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل، مقال منشور بمجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة ، جامعة غليزان، المجلد 04 ، العدد 01 ، لسنة 2022 ، ص ص 61 و 62.

3- خروبي هني ، إنعكاسات عصنة الادارة الضريبية و تحسين خدماتها على المردودية الجبائية، اطروحة الدكتوراه تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف السنة الجامعية 2022/2021 ص ص 25 و 26.

3-تعريف عصرنة الإدارة الضريبية :

-مرادف مصطلح العصرنة بالفرنسية هو Modernisation و بالإنجليزية Modernity أما معنى المصطلح باللغة العربية نجده يتمحور حول تجديد وتحديث ما هو قديم وإعادة تنظيمة بشكل يلبي احتياجات الوقت الحاضر وهو يستعمل في عدة مجالات.

- مصطلح العصرنة على مستوى الدولة يقصد بها الأهداف المروج لها من طرف السلطة العمومية لدعم فكرة تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين ومستخدمي الإدارة، وفي حالة عصرنة إدارة الضرائب المكلفين بالضريبة وبالمعنى الواسع يقصد بالعصرنة إجراءات تكييف نشاط السلطة العمومية مع مستجدات القضايا الاقتصادية الاجتماعية المالية والقانونية الجديدة، من خلال فكرة التطوير التي يمكن أن تشمل جوانب مختلفة كالجانب التقني (استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، الهيكلي (إعادة تنظيم المهام)، الوظيفي (رسكلة الموظفين) أو الجانب المالي (تكلفةالخدمة العمومية)¹.

-في تعريف آخر، يقصد بعصرنة الإدارة الضريبية تطوير الوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة الضريبية لتحقيق الأهداف المنتظرة منها، ويتضمن ذلك إصلاح تنظيم الإدارة الضريبية، تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات الضريبية والأنظمة المعلوماتية لإدارة الضرائب، وكل هذا من أجل بلوغ نظام إدارة ضرائب فعال وعقلاني يقدم خدمة ذات نوعية للمكلفين بالضريبة وباقي الأطراف، وكذا ضمان تحصيل الضرائب المقررة قانونا لتمويل الخدمة العمومية، كما يجب أن يشمل التطوير الجانب البشري للإدارة الضريبية من خلال تغيير معاملة المكلفين بالضريبة و يعتبر الموظفون جزء مهم في عملية العصرنة².

-و لقد عرفه مؤتمر الاصلاح الإداري في الدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحد بجامعة ساسكي البريطانية في عام 1977 كمايلي: يمثل الاصلاح الاداري جهود مصححة خصيصا لأحداث تغيرت أساسية في أنظمة الادارة العامة من خلال إصلاحات واسعة على نطاق النظام الإداري بكامله، أو على الأقل من خلال ضوابط تسعى لتحسين واحد أو أكثر من عناصره الرئيسية العصرنة في المجال التشريع³.

1-فارس بن بدير، مصطفى ايدير، محمد زرقوني،عصرنة الإدارة الضريبية و أثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية الكمية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد8، العدد1، لسنة 2022، ص 119 و120.

2- Mustapha Iddir ,Mohamed Zergoune-**Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration fiscale et la conformité fiscale de contribuables en algérie**-Revue algérienne de développement économique EISSN : 2588-2457 -08 (01)/2021 page 290

3-الياس بولعروق، رابح عيشونة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة ، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل السنة 2022/2021 ص 50.

الفرع الثاني : دواعي و أهداف عصرنه الادارة الجبائية :

1- **دواعي العصرنة :** دواعي عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر يمكن عرض أهم دواعي عصرنة الإدارة الجبائية في النقاط التالية :

أ- نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية :

تعد الإدارة الجبائية من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات حاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلبا على أدائها، وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنه الإدارة الجبائية.

ب- تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية :

تعاني الإدارة الجبائية من تدهور حالة مقراتها، وهياكلها حيث أن النصف (1/2) منها تتراوح حالته بين المتوسط والسيئ، كما أن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو هيئات وإدارات أخرى.

ج- الفساد الإداري : إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، و الإدارة الجبائية منهم ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا نخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار، تتعلق بأنشطتهم و أرقام أعمالهم و دخولهم¹.

د- استفحال ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي و اتساع حجم الاقتصاد الموازي :

لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق، بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات و التجار كعدم التصريح بأرقام الاعمال و الارباح المحققة، و التلاعب بالفواتير بغية الغش و التهرب الضريبي، و أمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرنة إدارة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين و تسهيل مهام التحصيل الضريبي².

هـ- لا عدالة النظام الجبائي و ضعف الجهاز الاداري : و هو عدم التمييز بين الدخول في فرض الضريبة بالإضافة إلى عدم تحقيقه للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، بينما يتجلى ضعف و عدم كفاءة الجهاز الاداري في عدم إلمام هذا الجهاز بالقوانين الجبائية، و عدم وجود تنسيق بين المصالح الضريبية، و إفتقارها إلى نظام معاوماتي مما يصعب عملية حصر المكلفين بالضريبة الحقيقيين و بالتالي تسجيل ضعف في الحصيلة الضريبية³.

1- طايبي زين الدين، زيوش مصطفى، دور عصرنة الادارة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة. جامعة برج بوعريج السنة الجامعية 2022/2021 ص 17.

2- دبابلية فارس، محرز عادل، رقمنة الادارة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي تبسة 2023/2022 ص 17.

3- عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين، الاصلاحات الجبائية و مراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية (حالة النظام الجبائي الجزائري) مقال منشور بمجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، المجلد 11، العدد 01، لسنة 2022 ، ص ص 134 و 135

د- تضخم عدد الهياكل الإدارية :

تعاني إدارة الضرائب في الجزائر من تضخم عدد الهياكل الإدارية و تماثل مهامها، و هذا ما يتناقض مع الهدف المنشود و المتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، و لقد بلغ عدد الهياكل الإدارية للمصالح الخارجية 1.288 كما يشهد عليه الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : عدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب و كيفية توزيعها إلى غاية 2008/12/31

العدد	الهياكل الادارية
09	المديرية الجهوية لمصالح الضرائب
09	المفتشيات الجهوية لمصالح الضرائب
03	مصالح البحث و التحقيق
03	مراكز الضرائب الجهوية
03	المخابر
54	مديريات الضرائب الولائية
727	مفتشيات الضرائب
471	قباضات الضرائب
09	قباضات الطابع
1 288	المجموع

المصدر: حراش ابراهيم- عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2012/2011 ص 164

و في هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية من 1.288 إلى 406 فقط (01 مديرية كبريات المؤسسات، 65 مركزا للضرائب، 250 مركزا جواريا للضرائب، 09 مديريات جهوية للضرائب، 09 مفتشيات جهوية لمصالح الضرائب، 03 مصالح للبحث و التحقيق، 3 مراكز جهوية للضرائب 03 مخابر، 54 مديرية الضرائب الولائية، 09 قباضات للطابع) ، وهذا بفضل تجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين و أرقام أعمالهم المحققة ، لتأخذ إحدى الصور التالية : إما مديرية كبريات المؤسسات الخاصة بكبار المكلفين، أو مراكز الضرائب و التي من المزمع أن تجمع من إثنين (02) إلى أربعة (04) قباضات للضرائب و من ثلاثة (03) إلى خمسة (05) مفتشيات، أو مراكز جوارية للضرائب الخاصة بصغار المكلفين، و التي من المقرر أن تجمع هي الأخرى من قباضتين للضرائب (02) إلى ثلاثة (03) قباضات و من ثلاثة (03) إلى خمسة (05) مفتشيات¹.

1.حراش ابراهيم - عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2010/2002 - اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2012/2011 ص ص 164 و 165

2-أهداف عصرنه الإدارة الجبائية :

- القضاء على البيروقراطية : و ذلك من خلال قطع للعلاقة المباشرة بين الادارة و المواطن؛
- تبسيط الإجراءات : تعمل الإدارة الالكترونية على تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات و الأجهزة، مما ينعكس إيجابا على الخدمات المقدمة للمواطن¹،
- إضافة إلى ذلك نجد:
- تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة و تعزيز أكثر لظروف تسيير المصالح العمومية؛
- كسب رضا المكلف بالضريبة: لإقامة سياسة طوعية و إسهامية من خلال إعادة تعريف طرق العمل و الإجراءات بغية تبسيطها و توحيدها؛
- نقل الإدارة الجبائية إلى إدارة ديناميكية و نشيطة، من خلال دمج الثقافة الرقمية و اعتبارها كأحد نماذجها؛
- تبني الإدارة الجبائية إستراتيجية بغية التطور ذات إتجاهين، في الداخل تشهد تحولات طرق العمل التي تتمحور حول مبدأ النجاعة الذي يجسد إصلاح مجمل الإدارة، و في الخارج تم الشروع في إصلاح كبير للتواصل أكثر مع المكلف بالضريبة و تسهيل حصوله على المعلومات الجبائية؛
- تحول الإدارة الجبائية إلى مصلحة عمومية حقيقية تستند إلى رهان التحضر الجبائي و إلى أكبر قدر من الثقة المتبادلة الذي هو القبول الضريبي؛

-منح المكلفين بالضريبة خدمة عصرية، مزودة بعديد الخاصيات الجديدة ذات الصلة بتقديم المساعدة على الأنترنت، و على التشغيل الآلي التدريجي لكيفيات التصريح و الدفع، المدعمة بنظام معلومات جديد مما يؤدي لتسهيل المساعي الإدارية للمكلفين بالضريبة،

- الحد من استعمال الوثائق في الإجراءات المتعلقة بالالتزامات الجبائية، وكذا تسمح بإمكانية الإرسال الذاتي للتصريح بتحسين مؤشر رضا المكلفين بالضريبة بشكل كبير واضعا بذلك حدا للتحولات و تقادي أوقات الإنتظار².
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية و الاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بان هناك حالة منعدم التوازن الجهوي، و تباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق و جهات البلاد، لتحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءات هو مكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الادارة الضريبية³.

1-حموشي رمزي ، بوضياف سامية ، فعالية عناصر الادارة الجبائية الالكترونية و دورها في تحسين الخدمات الجبائية، مقال

منشور بمجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد ، جامعة المسيلة ، المجلد 05 العدد 01 لسنة 2021 ص ص 205 و 206

2- أيمن بوقطاية، عز الدين تباوشت، عصرنه الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص محاسبة و جبابة معمقة.جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريبيج 2023/2022 ص ص 41 .

3- خلاصي رضا ، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة الجزائر الطبعة الثانية لسنة 2006 ص 96

الفرع الثالث : أساليب عصرنة الإدارة الجبائية :

يبقى التطور الحديث الذي طرأ على علم الإدارة فيما يتعلق بكيفية تطوير الجهاز التنظيمي و العلاقات داخل التنظيم بالطريقة التي تمكن من تحقيق أهدافها المسطرة بكفاءة عالية.

1 - بناء إدارة ضريبية عصرية :

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والإنكباب عليه لعقلنته فكما أن لكل زمن رجاله و نساءه فإن كذلك لكل زمن مؤسساته، و العقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها و أن وقت تجديدها و إستبدالها بأخرى ستستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة، كما أن إصلاح الإدارة الجبائية، يجب أن يبقى ورشة مفتوحة للإستجابة إلى المتطلبات الجديدة للفئة العريضة، من الملمزمين و إستعاب الوسائل الجديدة التي تمكن من تحسين أداء الإدارة الجبائية، و هذا الورش يجب أن يشمل كل مجالات تدخل الإدارة الضريبية و من أهم مجالات هذا الإصلاح :

2- فصل إدارة المنازعات الجبائية عن مصلحة الوعاء :

حتى لا تكون الإدارة المكلفة والفصل في المنازعات الجبائية طرفا وحكما في نفس الوقت ذلك أن عملية الفصل من شأنها أن توفر عنصر الحياد وسرعة البث في الملفات الضريبية، و ضرورة تنوير الملمزم بحقوقه و واجباته الضريبية و كي يتم إحتساب المادة الخاضعة للضريبة و الإقتطاعات التي تخضع لها و متى يتم الإستفادة من الإعفاءات التي يتمتع بها الملمزم و الدور التتموي الذي تقوم به الضريبة في المجتمع¹.

3- تطوير و تحديث الجهاز الإداري الجبائي بتوفير الوسائل المادية المتطورة :

يتعين على الإدارة الجبائية العمل على توفير مختلف الامكانيات و الوسائل المادية المتطورة، و التي تساعد على إنجاز المهام وفق أسلوب عصري و متطور².

4- تنمية و تاهيل الموارد البشرية للإدارة الجبائية :

في ظل الإصلاحات الاقتصادية و ما نتج عنها من إرتفاع عدد المتعاملين الاقتصاديين، واجهت الإدارة الضريبية عدة صعوبات في أداء مهامها، و ذلك لقلّة عدد موظفيها و نقص كفاءتهم المهنية، و في ظل هذا الاختلال بين الوظائف الإدارية، و إمكانياتها البشرية أصبح من الضروري تحسين كفاءة الموظفين و تكوين إطارات متخصصة في المجال الضريبي³.

1-خياطي منورة ، رقمنة الادارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك جامعة بن خلدون ، تيارت السنة الجامعية 2022/2021 ص ص 59 و 60

2-مغاري عبد الرحمان ، شيخي بلال، دور الادارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مقال منشور بمجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة2 ، العدد 02 ، لسنة 2013 ، ص 45

3-أحمد لدرم ، التهرب الضريبي و آليات مكافحته في المجتمع الجزائري، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة2 المجلد 03 ،العدد 08، لسنة 2017 ، ص 89

5- تطوير هياكل الاستقبال المتعلقة بالإدارة الجبائية :

- تحسين استقبال المكلفين في إطار تحسين الخدمة العمومية والاهتمام بالمكلف من أولويات المديرية العامة للضرائب، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع برنامجا وكل من مديرية العلاقات العامة والإتصال يرمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة للمكلفين ومن أهم الإجراءات المتخذة ما يلي:
- إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة؛
 - إنشاء مركز استقبال لضمان استقبال وإعلام المكلفين؛
 - تقليص آجال الرد على طلبات المكلفين بالضريبة؛
 - تنظيم لقاءات مع الجمعيات و الإتحادات المهنية من أجل إطلاعها على مختلف إجراءات تبسيط النظام الجبائي وفي المقابل تشارك هذه الجمعيات في ترقية الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة؛
 - تجهيز الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب، وزيادة فعالية تدابير الاستقبال بجميع أشكاله بهدف التعريف بالمحاور الرئيسية للنهج الجديد للإدارة الجبائية؛
 - نشر البلاغات الصحفية، و إعلام المكلفين بالضريبة بجميع إلتزاماتهم؛
 - تحسين الخدمة الإلكترونية بإمكانية التحميل للرمز الجبائية ومطبوعات التصاريح للسلسلة G كذلك إعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الإلكتروني، وخلق فضاء للتشاور يجيب على كل التساؤلات متاح
- 24 / 24 سا¹.

6- تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال وسائل الاعلام المختلفة :

لكي يتصرف المكلف بإيجابية تجاه الضريبة و بسلبية نحو التهرب الضريبي يجب على الادارة توعيته، و ذلك بتشجيعه على التصريح بضرائبه، لذلك يجب على الادارة تقديم يد المساعدة للمكلفين في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، و من واجبها أن تضع في تصرفهم إرشادات إعلامية و كتيبات لشرح بعض الاجراءات الخاصة بالضريبة، و عليه فإن توجيه المكلف بالضريبة تأتي كمرحلة إبتدائية منذ بداية تعامله مع الادارة الجبائية، لأن تصرفه لا يخضع لأي حساب علمي و إنما يخضع إلى دوافع نفسية².

1-وصيف فائزة خير الدين -عصرنة الادارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي 2021/2020 ص 44

2-بوزيان فيصل ، محي الدين محمود عمر،عصرنة الادارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة و تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مقال منشور بمجلة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 21 ، العدد 01 ، لسنة 2021 ص 153

7- رقمنة الادارة الجبائية:

تساعد الرقمنة على تغيير طريقة العمل داخل الادارات الضريبية، و في توفير قناة إتصال فعالة و دائمة بينها و بين الممولين، حيث توفر فرصا عديدة لتطبيق التكنولوجيا في أعمال الادارة الضريبية، كعمليات التحصيل الالكتروني أو توفير البيانات لتحليل المخاطر التي تساعد الفاحصين على التركيز على فئة الممولين غير الملتزمين و تقليل عبء هذا الالتزام على كافة الممولين، مما يجعل الإدارات الضريبية أكثر كفاءة و فعالية، و في نفس الوقت تساعد الرقمنة على ضبط أداء الادارة الضريبية، و تقليل التدخل البشري في التقدير الضريبي و الحد من إساءة إستعمال السلطة، مما يزيد من دعم العلاقة بين الممولين و الادارة الضريبية¹.

الفرع الرابع : مضمون عصرنه الإدارة الجبائية

1-إصلاح هياكل الادارة الجبائية :

لقد ركز برنامج إصلاح الإدارة الضريبية في ظل العصرنه على إعادة تنظيم هياكلها الخارجية كونها، الهيئة المكلفة بتنفيذ التشريع الضريبي والمتفاعلة بصفة دائمة ومباشرة مع المكلفين بالضريبة، بهدف تمكين الإدارة الضريبية من تحقيق أهداف السياسة الضريبية، و التي من أهمها الرفع من التحصيل الضريبي لتمويل التنمية في مختلف مجالاتها، وفي هذا الإطار تم استحداث ثلاث هياكل تنظيمية جديدة تتمثل في: ministre des finance, 2004

1.1 - مديرية كبريات المؤسسات (DGE) : أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 303/02 المؤرخ في 2002/09/28 ، المتمم و المعدل بموجب المرسوم التنفيذي 494 /05 ، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي 327/06 المؤرخ في 2006/09/24².

-تبننت الجزائر نفس الاتجاه العالمي وذلك بتخصيص إدارة خاصة بكبار المكلفين تسهر على التسيير الجيد لملفاتهم الضريبية نظرا لتعدد أنشطتهم، حيث تم استحداث مديرية كبريات المؤسسات في إطار قانون المالية لسنة 2002، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ والميدان العملي إلا سنة 2006، وهي مكلفة بمهام الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات لمختلف الضرائب والرسوم للشركات التي تندرج ضمن اختصاصها والمتمثلة في:

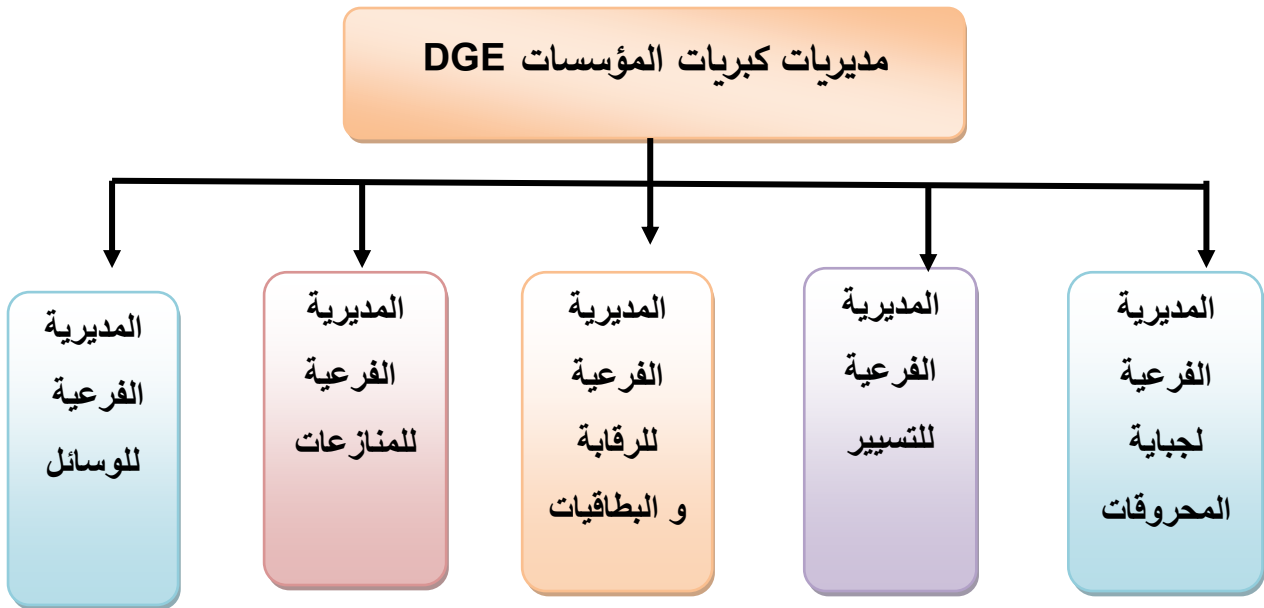
- ✓ الأشخاص المعنوية أو تجمعات الأشخاص المعنوية العاملة في مجال المحروقات وكذا الشركات التابعة لها؛
- ✓ شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الضريبي لشركات رؤوس الأموال والتي يفوق رقم أعمالها السنوي (2 000 000 000 دج) مليار دينار جزائري؛

1-حنيش أحمد ، إنعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية على أداء الادارة الجبائية في الجزائر، مقال منشور بمجلة دراسات جبائية جامعة البليدة 2 المجلد 11، العدد 02 ، لسنة 2022 ص ص 92 و 93

2-المرسوم التنفيذي رقم 303-02 المؤرخ في 2002/09/28 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي 91-60 المؤرخ في 1991/02/23 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية و صلاحيتها، المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 2002/09/29 المادة 03 مكرر ص 13

- ✓ تجمعات الشركات عندما يفوق رقم الأعمال السنوي لأحد الشركات العضوة أو يساوي (2000 000 000 دج) مليار دينار جزائري؛
- ✓ الشركات الأجنبية المستقرة بالجزائر أو التي لا تملك مقر لها بالجزائر؛
- وتجدر الإشارة هنا أنه وفي إطار مواصلة إصلاح القطاع الضريبي تم رفع سقف رقم الأعمال الشركات التي تدخل ضمن اختصاص مديريةية كبريات المؤسسات من 100 مليون دينار جزائري إلى 200 مليون دينار جزائري سنة 2017 ، وهذا بهدف تفعيل دور هذه الشركات في عملية التحصيل الضريبي خاصة وأن حوالي 70% من مصادر الحصيلة الضريبية تجبى من طرف هذه المديرية، كما تتكفل مديريةية كبريات المؤسسات بـ :
 - ✓ تحديث وتبسيط الإجراءات وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة؛
 - ✓ توسيع طرق الطعن؛
 - ✓ تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها؛
 - ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الضريبي الوحيد¹.
- تتكون مديريات كبريات المؤسسات من خمسة (5) مديريات فرعية موضحة حسب الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21

1- فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، مقال منشور بالمجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بوقرة بومرداس، المجلد 05 ، العدد02 ، لسنة 2022 ص ص 621 و 622

2- المادة 03 و 24 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21

2.1- مراكز الضرائب (CDI) : تم إنشاؤها بموجب قانون المالية لسنة 2003 لا سيما المواد 31-32

- يتبع مركز الضرائب المديرية العامة للضرائب، فهو يختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة حسب النظام الحقيقي، يهدف هذا المركز تقديم خدمة نوعية بتطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، و معالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

- شكل إفتتاح مركز الضرائب النموذجي " لروبية " أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع، كان الهدف هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم و الأساليب، و كذا الادوات المحددة لعمل المركز.

- و على الرغم من تجربته القصيرة سجل أداء متميز من حيث الاداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة الاستقبال، مع هذه العودة الايجابية قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات : مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي و سوق أهراس¹.

3.1- المراكز الجوارية للضرائب (CPI) :

تعتبر المراكز الجوارية للضرائب من الهياكل القاعدية الحديثة، حيث تقوم بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، و تعتبر هذه المراكز كبديل للقباضات و المفتشيات التي سيتم الاستغناء عنها تدريجيا كما أن هذه المراكز تسعى إلى ضمان تقديم أحسن الخدمات للمكلفين بالضريبة، و ذلك من خلال تبسيط مختلف الاجراءات الجبائية.

و تتسم المراكز الجوارية للضرائب بنفس تنظيم مراكز الضرائب، حيث تهيكّل في ثلاثة مصالح رئيسية " المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث، المصلحة الرئيسية للمنازعات" و قباضة، إضافة إلى مصلحتي الاعلام الآلي و الوسائل و الاستقبال و التوجيه².

2-إصلاح التشريعات الضريبية :

-تعتبر سنة 1992 بمثابة اللبنة الأولى لإرساء معالم تطوير النظام الجبائي الجزائري، بهدف الرفع من كفاءة و فعالية الإدارة الجبائية، حيث تم الانتقال من الضرائب التحليلية إلى الضرائب التركيبية، و وضع حدا نهائيا لكثرة الضرائب وتنوعها، إن إصلاح النظام الضريبي الذي أقره قانون المالية لسنة 1991 و دخل حيز التنفيذ سن 1992 تضمن أحكام تشريعية هدفت التي تنظيم الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وكذا الرسوم على رقم الأعمال، وذلك من خلال اعتماد ثلاثة (03) ضرائب ذات بعد عالمي تتمثل في :

1 -أحسن ركي، سمير عماري، واقع و آفاق عصنة الضريبية في الجزائر، مقال منشور بمجلة أرساد للدراسات الاقتصادية و

الإدارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، مجلد 3 ، العدد1، لسنة 2020 ، ص ص 26 و 27

2-فتيحة صالي ، يوسف قاشي ، تفعيل و تطوير الادارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة ، مقال منشور بمجلة التنمية و

الاستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة، المجلد 06 ،العدد 02 ، سنة 2021 ص 36

-الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، تطبق على كافة المداخل للأشخاص الطبيعيين؛
 -الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، تطبق على الأرباح الصافية لشركات الأموال؛
 -الرسم على القيمة المضافة (TVA) ، ضريبة عامة على الاستهلاك وتطبق عند الانتاج وتأدية الخدمات¹؛
 و لم تكتفي الجزائر بالاصلاحات الضريبية المسجلة سابقا، بل كانت في كل مرة تحاول أن تلتين من نظامها الضريبي و تجعله متماشيا أكثر فأكثر مع التحول الاقتصادي، فقد تم إستحداث نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2007، من خلال إضافة باب ثاني ضمن الجزء الثاني من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الذي جاء بعنوان " الضريبة الجزائرية الوحيدة و ذلك من خلال المادة 282 مكرر إلى المادة 282 مكرر 6، هذا النظام الذي عوض كل من " الضريبة على الدخل الاجمالي IRG "، " الرسم على القيمة المضافة TVA " و " الرسم على النشاط المهني TAP " و التي كانت تفرض على المكلفين التابعين للنظام الجزافي القديم، ليشهد هذا النظام تعديلا جديدا بموجب أحكام قانون المالية 2020 حيث استحدثت قسم سابع جاء بعنوان الزيادات و الغرامات الجبائية، متكون من أربع (4) مواد من المادة 282 مكرر 7 إلى المادة 282 مكرر 10².
 - ويوضح الجدول التالي عدد الإجراءات الضريبية التي انتهجتها الجزائر ما بين إلغاء و تعديل و إتمام في القوانين المالية للفترة من 2006 الى 2017³:

الجدول رقم 02 : عدد الإجراءات الضريبية التي انتهجتها الجزائر ما بين إلغاء و تعديل و إتمام في القوانين المالية للفترة (2006-2017)

قانون المالية	الاجراءات الضريبية	قانون المالية	الاجراءات الضريبية
2006	51	2012	51
2007	58	2013	20
2008	37	2014	29
2009	43	2015	51
2010	36	2016	36
2011	56	2017	76

المصدر :أ.جازية أمير، د.عاشور يوسف -المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل و ضرورة الاصلاح - مجلة دراسات جبائية المجلد رقم 7 العدد 2 لسنة 2018 ص 80

1- خروبي هني- مرجع سبق ذكره ص 68

2- لعلوي محمد،الضريبة الجزائرية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني و أهم التعديلات الواردة عليه)، مقال منشور بمجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة ، المجلد 09 ، العدد 01 ، السنة 2022 ، ص 1027

3- جازية أمير، عاشور يوسف، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل و ضرورة الاصلاح ، مقال منشور بمجلة دراسات جبائية جامعة البليدة 2، المجلد رقم 7 العدد 2، لسنة 2018 ، ص 80

- مشروع قانون المالية لسنة 2024 جاء لاستكمال تجسيد الاصلاحات الجبائية بهدف زيادة الايرادات الجبائية خارج مجال المحروقات مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن و إنعاش النشاطات الاقتصادية من أهم التدابير نذكر منها :

1- تعبئة الموارد الجبائية

- **مراجعة الضريبة الاضافية على أرباح شركات صناعة التبغ :** رفع قانون المالية لسنة 2024 من معدل الضريبة الاضافية على أرباح شركات صناعة التبغ، مع مراعاة معدل الادمج في عملية صناعة المواد التبغية كما يلي : 16% عندما يكون معدل الادمج يساوي أو يفوق 40%، 20% عندما يكون معدل الادمج أقل من 40%، إلا أنه يخضع صانعي المواد التبغية المعتمدة حديثا، لمعدل 16%، و ذلك لمدة الثلاث (03) سنوات الاولى إبتداء من تاريخ بداية النشاط، من دون النظر في شرط معدل الادمج¹.
- **تعديلات فيما يتعلق بالضريبة الجزافية الوحيدة:** توسيع مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة، للشركات المدنية المهنية التي تقل إيراداتها المهنية أو تساوي 8 ملايين دينار، إستبعاد المكلفين الذين قاموا بالاكنتاب المتأخر لتصريحهم التقديري بموجب الضريبة الجزافية الوحيدة، من حق الاستفاة من الدفع بالتنقيط للضريبة لتقتصر الاستفاة من هذا الحق على المكلفين بالضريبة الذين يكتتبون تصريحاتهم في الآجال المحددة².
- **إلزام الاشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة بالتصريح عن رقم الاعمال المعفى :** من أجل التمكن من متابعة مراقبة العمليات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة و تقييم النفقات الجبائية، نص قانون المالية لسنة 2024 على إلزامية التصريح برقم الأعمال المعفى عند اكنتاب التصريح الشهري (ج رقم 50)³.
- **تطبيق زيادة لعدم تقديم أو التقديم المتأخر للتصريح التقديري بموجب الضريبة الجزافية الوحيدة :** تطبيق زيادة حددت بـ 25% من المساهمة المستحقة، في حق المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة الذين لم يقوموا باكنتاب التصريح التقديري أو تأخروا في اكتبابه، عندما يتجاوز هذا التأخير مدة شهرين (02)⁴.

2- تسهيلات جبائية و تبسيط و مواءمة الاجراءات

- **تأطير فترة التقادم للدعوى العامة في مسائل الغش الضريبي :** من اجل تعزيز مكافحة الغش الضريبي، حدد قانون المالية لعام 2024 بوضوح أن فترة التقادم لتقديم شكوى إلى السلطات القضائية، تبدأ من تاريخ نشأة الدين الضريبي الناتج عن استخدام المناورات التدليسية، يتم تعليق فترة التقادم في الفترة الممتدة بين تاريخ اللجوء إلى اللجنة الجهوية للمخالفات الجبائية و تاريخ إصدار رأيها في مقترح تقديم الشكوى⁵.

1- قانون 23-22 المؤرخ في 24/12/2023 يتضمن قانون المالية لسنة 2024 الجريدة الرسمية العدد 86 الصادرة

في 31/12/2024 المادة 10 ص 06

2- المادتين 17، 26 من قانون المالية لسنة 2024 ص 12 و 15

3- المادة 40 من قانون المالية لسنة 2024 ص 20

4- المادة 21 من قانون المالية لسنة 2024 ص 12

5- لمادة 53 من قانون المالية لسنة 2024 ص 25

• تعزيز الضمانات المكلفين بالضريبة و تبسيط إجراءات التعامل مع القضايا النزاعية :

-توسيع تشكيلة لجان الطعن الجهوية و الولائية بإدراج ممثل عن الاتحاد العام للتجار و الحرفيين الجزائريين؛
-قبول القرارات الصادرة عن لجان الطعن بعد إنقضاء الاجل القانوني للبحث في الطعون، من طرف المحاكم الادارية، تحديد الاختصاص الاقليمي للمحاكم الادارية، للفصل في المنازعات الضريبية خاصة في حالة تغيير المصلحة المكلفة بتسيير الملف الضريبي للمكلف¹.

• توحيد أجل التقادم لدعوى الاسترداد في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة:

نص القانون بمواءمة فترة التقادم لدعوى إسترداد الضريبة على الدخل الاجمالي في فئة ربوع رؤوس الاموال المنقولة، الذي كانت مدته محددة بـ 3 سنوات، مع تلك المطبقة في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و المحددة بـ 4 سنوات².

• إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP :

نصت احكام المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024، على إلغاء أحكام المواد من 217 إلى 231 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، قصد الالغاء النهائي للرسم على النشاط المهني TAP³.

• الاعفاء من غرامة التأخير:

المادة 15 من مشروع قانون المالية التصحيحي " يعفى من دفع غرامات التحصيل المكلفين بالضريبة الذين يقومون في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024 بتسديد دفعة واحدة لكامل المبلغ الأصلي لديونهم الجبائية و شبه الجبائية و الغرامات و العقوبات المالية التي تفوق 4 سنوات ابتداء من تاريخ التحصيل، يعتبر المبلغ المدفوع لدى قابض الضرائب موجها بالدرجة الاولى لدفع الحقوق الرئيسية و لا تطبق هذه المادة على حالات الاعمال التدلisisية⁴.

3- رقمنة الإدارة الضريبية والنظام المعلوماتي :

يعتبر إدخال التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال على مستوى الادارة الضريبية، مرحلة هامة في برنامج التحديث و هو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي، من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي، و بالفعل قامت الادارة الضريبية بالاستعانة بمكتب إستشارة أجنبي إسباني -Indra Sitemas قصد إقتناء و وضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الادارة الضريبية⁵.

1-قانون 23-22 المؤرخ في 2023/12/24 مرجع سبق ذكره المواد 48 ، 49 و 50 ص 23، 24 و 25

2- المادة 55 من قانون المالية لسنة 2024 ص 25

3-المديرية العامة للضرائب، منشور 09/و م /م ع ض /ق م 2024 المؤرخ في 12 فيفري 2024

4- القانون رقم 23-15 المتضمن قانون المالية التصحيحي المؤرخ في 5 نوفمبر 2023 ، الجريدة الرسمية العدد رقم 70 ص 8

5- وسان أحمد ، بلعزوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة و تطوير الادارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 17 ، لسنة 2017 ص 70

1.3- إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب :

بهدف زيادة معدل استخدام الأنترنت و تمكين الأفراد و المؤسسات من الحصول على المعلومات الجبائية التي تهمهم، تم إثراء الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب، بإدخال فقرات جديدة تهم المستعملين و المهنيين و الافراد، و تحسين الخدمة الالكترونية بإمكانية تحميل الرزمة الجبائية و مطبوعات التصاريح و السلسلة G و تم كذلك إعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الالكتروني (البريد الالكتروني، معرض أسئلة).
-بالاضافة إلى وجود خدمة تحميل على موقع المديرية العامة للضرائب لتحميل جميع القوانين و المراسيم و الوثائق الجبائية : " الدلائل الجبائية، النشريات الاخبارية الجبائية، الدوريات و المجلات و الاستثمارات، الكتيبات الجبائية مستجدات الضرائب"، الكترونيا في صورة ملفات PDF¹، حيث سجل الموقع إرتفاع متواصل من سنة لأخرى حسب الاحصائيات الرسمية المقدمة من المديرية العامة للضرائب، من حيث عدد الزيارات للموقع الالكتروني و كذا من حيث عدد الصفحات التي تم الاطلاع عليها، و الجدول الموالي يوضح الاحصائيات الرسمية المقدمة من المديرية العامة للضرائب² :

الجدول رقم 03 : الاحصائيات المتعلقة بالموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب

2018	2017	2016	2015	2014	
1 303 824	1 274 206	728 279	428 366	77 242	عدد الزيارات
3 542 373	3 532 707	2 346 234	1 596 471	323 477	عدد الصفحات المشاهدة

المصدر : الموقع الالكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/> تم زيارة الموقع

22:34 على الساعة 2024/04/18

2.3 - إدخال تقنية الربط عن بعد: حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد مرحلتين، المرحلة الاولى تمثلت

في إدخال تقنية الربط عن بعد بين الادارة و مصالحها، و هو ما يعرف بالانترانت (Intranet) و هذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة و هو ما يوفر السرعة و الفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية، أما المرحلة الثانية و هي في صدد الإعداد و هي ربط الادارة الضريبية مع الادارات و الهيئات الأخرى، و هو ما يعرف بتقنية الانترنت (Intrenet) و هو ما يكرس أسس و قواعد الادارة الالكترونية

1-حمزة بعلي ، مليكة عبد غرس، الادارة الالكترونية و دورها في عصنة القطاع المالي، مقال منشور بمجلة الحدث للدراسات

المالية و الاقتصادية جامعة سوق اهراس، العدد 7، لسنة 2021، ص 07

2-العمري هاشمي ، تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و جباية

معمة جامعة محمد البشير الابرهيمي - برج بوعرييج لسنة 2023/2022 ص ص 183 و 184

التي تعتمد على التبادل الالكتروني للمعلومات، فهي تسمح بتوفير كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة، و هذا بتبادل المعلومات مثلا مع البنوك إدارة الجمارك و السجل التجاري، فتقنية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للاجراءات و التعاملات الضريبية¹.

3.3 - مرجعية نوعية الخدمة :

إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة، حيث يترجم إرادة الادارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة، تركز على تقديم خدمة فعالة و ضمان إستقبال نوعي بمختلف أشكاله².

4.3 - تبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المكلفين بالضريبة :

قصد تبسيط و تخفيف الاجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط إجراءات فيما يخص فتح ملف جبائي و توقيفه و كذا الامر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية، و هذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي و التحول نحو الملف الجبائي الرقمي و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : تبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الجبائية

عدد الوثائق المطلوبة حاليا بعد العصرنة	عدد الوثائق المطلوبة في السابق قبل العصرنة	الاجراءات الادارية
04	09	فتح ملف اشخاص طبيعيين
06	11	فتح ملف أشخاص مغنوبين
02	07	توقيف ملف النشاط
03	15	ملف نظام المزايا الجبائية
01	03	مستخرج من جدول الضرائب

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب mfdgi.gov.dz تم زيارة الموقع

23:29 على الساعة 2024/04/29

- 1-رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر (عصرنة الادارة الضريبية أنموذجا)، مقال منشور بمجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 02، لسنة 2020، ص 473
- 2- قناصي علي ، زين يونس ، التصريحات الجبائية الالكترونية و أثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المركز الجامعي افلوا، الجزائر المجلد 05، العدد، 02، لسنة 2021 ص 220

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بان الاجراءات الادارية المعمول بها في السابق أي قبل عصرنة الادارة الجبائية كانت اكثر تعقيدا حيث كان يتطلب من المكلف بالضريبة تقديم من 09 إلى 11 وثيقة من أجل فتح ملف جبائي على مستوى مفتشية الضرائب، لكن مع إستحداث الهياكل الجديدة إنخفضت عدد الوثائق المطلوبة إلى 04 وثائق بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و 06 وثائق بالنسبة للأشخاص المعنويين، و قد جاءت هذه الاجراءات الجديدة لحل مشكل كبير كان يتخبط فيه المكلفين بالضريبة الراغبين في وضع حد لنشاطاتهم التجارية¹.

5.3- الدفع الالكتروني للضرائب: يقصد بالدفع الالكتروني قيام المكلف بأداء الالتزامات المالية عليه، إتجاه هيئة الضرائب من خلال إستخدام إستمارات خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة العامة للضرائب و بالتحديد ما يتعلق منها بإدارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من إستحقاقات ضريبية، من خلال عملية الاتصال الالكتروني، فالدفع الالكتروني للضرائب ما هو إلا عبارة عن وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية، سواء كانت أوراقا تجارية الكترونية أو نقودا الكترونية أو بطاقات الائتمان أو وسائل الكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الانترنت، و يخضع الدفع الالكتروني للمرسوم و القانون التالي: المرسوم رقم 08-02 المؤرخ لـ 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلي لعام 2008 ، القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017².

6.3- النظام المعلوماتي جبايتك : JibayaTic Iformation System

مصطلح "JibayaTic" هو لفظ أشتق من كلمة جباية "Jibaya" في اللغة العربية، زائد إختصار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال باللغة الفرنسية " Tic " و تعني الجباية الخاصة بالمكلف بالضريبة من خلال التصريح و دفع الرسوم و الضرائب بواسطة الانترنت³.

و يركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية و الآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للادارة الجبائية لإتمام مهامها و بلوغ أهدافها، و تطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية و تسهيل تداولها، و بذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الاجراءات الجبائية⁴.

1- بوزيان فيصل ، محي الدين محمود عمر ،عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر و دورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مقال منشور بمجلة المعيار، جامعة الامير عبد القادر قسنطينة، المجلد 12 ،العدد 01 ، لسنة 2021 ، ص ص 299 و 300

2-شعواي سفيان ، قراءة في الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية ، مقال منشور بمجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة جامعة زيان عاشور الجلفة المجلد 07 ، العدد 01 لسنة 2023 ص ص 25 و 26

3-عبد الرحمان قروي، تبني نموذج إستخدام المكلفين بالضريبة للنظام المعلوماتي الجبائي - جبايتك- في الجزائر، مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد 09، العدد 02، لسنة 2023 ص ص 208

4-قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مقال منشور بمجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06 ،العدد 02 ، لسنة 2022 ، ص ص 241 و 242

و قد إنقسم نشر نظام المعلومات الجبائي " جبايتك" إلى أربعة مراحل أساسية خلال سنتي 2017 و 2018 و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : مراحل نشر نظام المعلومات الجبائي -جبايتك- JibayaTic



المصدر : إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب " جبايتك" رسالة المديرية العامة للضرائب
نشرية رقم 85 لسنة 2017 ص 04

7.3-البوابة الالكترونية الجديدة" مساهمتك":

تم التوقيع بتاريخ 19 جويلية 2021 بمقر وزارة المالية على اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب والمدير العام لبنك الجزائر الخارجي (BEA) لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الالكتروني (CIB) وبحضور الأمين العام لوزارة المالية ، "مساهمتك" هو فضاء مخصص لمكفيين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بنظام المعلومات "جبايتك"، حيث ستسمح لهم (التابعين لقباضات الضرائب) بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الانترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية، و الخصم المباشر حيث تم تسقيف التسديد عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ 05 ملايين دينار في مرحلة أولى، على أن يتم رفع المبلغ إذا استلزم الأمر ذلك، كما تم تحديد الدفع بالبطاقة الذهبية بمبلغ 01 مليون دج، و قد تم إختيار وهران كموقع تجريبي لأن بها قباضتان للضرائب وهران شرق - وهران غرب ، و لا تتوفر لحد الآن على مراكز الضرائب CDI أو مركز جوارى للضرائب لتحسين جودة الخدمات، و حاليا تشمل أيضا الجزائر غرب، بومرداس، تيزيو وزو¹.

1- كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر(2006-2022)، مقال منشور بمجلة إقتصاديات شمال

إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 19 ، العدد 31 ، السنة 2023 ، ص337

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي

تعتبر عملية التحصيل الضريبي آخر ما تقوم به الادارة الضريبية بعد تحديد وعاء الضريبة و تقديرها، و بالتالي تحديد قيمة الضريبة التي يدفعها المكلف إلى الادارة الجبائية إذ من خلال التحصيل الضريبي تحقق الضريبة هدفها الأساسي و هو الهدف المالي.

الفرع الأول : عموميات حول التحصيل الضريبي

1- تعريف التحصيل الضريبي :

التعريف الأول : جملة من إجراءات إدارية كانت أو فنية التي من خلالها يتم نقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية¹.

التعريف الثاني : يعرف التحصيل الضريبي على أنه عملية تحويل الضريبة من المكلف إلى الموازنة العامة من خلال مجموعة من الاجراءات القانونية و الفنية و الادارية، و تتم هذه العملية بطرق مختلفة، إما نقداً أو تحويلات أو غيرها².

التعريف الثالث : هو خدمة مالية أو تأدية نقدية تفرض على الافراد جبرا، من السلطة العامة دون مقابل و بصفة نهائية من اجل تغطية النفقات العامة ، و تحقيق الاهداف المحددة من طرف الدولة³.

التعريف الرابع : التحصيل الضريبي هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين و الانظمة الضريبية موضع التنفيذ و بالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة⁴.

من خلال ما سبق ذكره يمكن إستخلاص أن التحصيل الضريبي، هو مجموع العمليات التي تقوم بها الادارة الضريبية و التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة، دون تعسف أو تعقيد في الاجراءات الادارية، و هذا حتى تتجنب الكثير من عمليات الغش و التهرب الضريبي.

2- أهداف التحصيل الضريبي :

تكتسي الضرائب أهمية بالغة في تزويد الخزينة العمومية للدولة بالأموال، التي تستعملها في أداء مهمتها المتمثلة في الإنفاق العام بمختلف أشكاله من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و لأجل هذا تسعى الدولة من وراء عملية التحصيل، إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- خلق التوازن بين الإيرادات و النفقات العامة؛
- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لميزانية الدولة؛
- فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة، و بالتالي ضمان تحصيلها من المكلفين؛
- تنظيم شؤون الدولة و تسيير مرافقها.

1-Beltrame pierre, la fiscalité en France 5^{eme} ed.Dalloz ,paris 1997 p 45

2-Ben Ahmed & Bouazza , a 2022 . The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria : A field study on a group of tax practitioners . Journal of economic integration ,10 (04) p 1901

3-رضا خلاصي ، شذرات النظرية الجبائية ، دار هومة الجزائر الطبعة الأولى لسنة 2014 ص 39

4-جاب الله حسين، بن هناية محمد ، أثر الضرائب المباشرة في عملية التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج، السنة 2022/2021 ص 23

ونظرا لجملة الأهداف المتوخاة من التحصيل الضريبي، نجد أن الدولة تعمل جاهدة من أجل تحصيل أقصى المبالغ المستحقة من المكلفين، عن طريق إعمالها إجراءات و طرق متنوعة لبلوغ هاته الأهداف عن طريق تبسيط هذه الإجراءات من جهة، و من جهة ثانية التخلي في بعض الأحيان عن جزء من حقوقها بشروط معينة كإعمالها إجراءات التخفيض المشروط¹.

3- أهمية عملية التحصيل الضريبي :

عملية التحصيل الضريبي تعتبر من الأهمية بمكان كون :

-الضرائب تعد من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة و الجماعات المحلية.

-تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها، لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل و منه عجز الميزانية.

-تؤدي مرحلة التحصيل إلى إكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دونما الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، و في ذلك مساس بالسيادة الوطنية، و فرض لتوجيهات غير وطنية المنبع.

-نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجيه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية و تطور الدول².

الفرع الثاني : قواعد و ضمانات التحصيل الضريبي

1-قواعد التحصيل الضريبي : القواعد التي تتحكم في التحصيل الضريبي هي كالآتي :

-قاعدة اليقين : و تقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف، محددة بأحكام تشريعية واضحة و ذلك بأن يكون معدلها و وعائها و ميعاد دفعها، و طريقة جبايتها و كل ما يتعلق بها من إجراءات مقررة بوضوح حتى يعلم بها المكلف، لكي يتمكن من تنظيم شؤونه بشكل يسمح له باستعمال طرق التظلم الإداري و الطعن القضائي إذا كلفته الإدارة الجبائية بأكثر مما يجب.

-قاعدة الملائمة في التحصيل : تعني قاعدة الملائمة في التحصيل الضريبي، أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل، حتى يتمكن المكلف من دفعها و هو في حالة يسر مصداقا لقوله تعالى: " وأتوا حقه يوم حساده.

-قاعدة الاقتصاد في التحصيل : يقصد بقاعدة الاقتصاد في التحصيل الضريبي، الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب و ضرورة إختيار الدولة للطريقة الجبائية المثلى التي تكلفها أقل نفقة ممكنة³.

1- بن محمد رابح، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية، مقال منشور بمجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد 07، العدد 02، لسنة 2022، ص ص 749 و 750

2- مباركي محمد الصالح ، التحصيل الضريبي واقع و آفاق، مقال منشور بمجلة الاحياء، جامعة الحاج لخضر باتنة، مجلد 21، العدد 29 لسنة 2021 ص 1078

3- مراد ميهوبي ، اجراءات التحصيل الضريبي .أي فعالية ؟، مقال منشور بمجلة التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 39، لسنة 2014 ، ص 243

2-ضمانات التحصيل الضريبي: حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد التشريع

الجبايي للخرينة العمومية العديد من الضمانات و من أهما نذكر ما يلي :

-حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الاخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيره من الديون،و يكون للادارة الجبايئة حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة للتحصيل الضريبي.

-حق إصدار أمر بالحجز الاداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذين يتأخرون و يرفضون دفع دين الضريبة، و يعتبر هنا الحجز تحفظيا و لا يجوز التصرف في هذه الممتلكات، إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.

-حق الاطلاع على الوثائق و الاوراق و الدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة، بل يجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أي دعوة مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين، و قد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل إستخدام هذا الحق، سواء بالامتناع أو الاتلاف قبل إنقضاء مدة التقادم التي يسقط بعضها حق الادارة الجبايئة.

-تقرض قاعدة " الدفع تم الاسترداد " و هي قاعدة مقررة في التشريع الجبايي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة، ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى إستردادها و الغرض من ذلك إستقرار المعاملات الجبايئة و مراعاة مصلحة خزانة الدولة، و حتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن و يتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة¹.

الفرع الثالث : طرق التحصيل الحديثة و الهيئات المكلفة بذلك :

1- طرق التحصيل الحديثة :

يعتبر التحصيل الضريبي مرحلة مهمة تمر بها الضريبة لأن الإخفاق في تحصيلها يعتبر ضياع لكل الجهود و التكاليف التي أنفقت أجل جبايتها، و تتم عملية تحصيلها بعدة طرق أهما :

1.1- التحصيل الودي و هو التحصيل الذي يتم بالتراضي بين المكلف و الادارة الجبايئة و منها :

• طريقة التسديد المباشر:

يقوم المكلف بالضريبة حسب هذه الطريقة بتسديد مبلغ الضريبة إلى الادارة الجبايئة و هذه الطريقة عي الأكثر إنتشارا، و تتم في أغلب الأحيان بناء على التصريح المقدم من قبل المكلف، أو بعد إتمام الحساب أو الربط النهائي للضريبة، و الذي تقوم به الادارة الجبايئة².

1-إدري عدنان ، التحصيل الضريبي و الادارة الجبايئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم التسيير

جامعة الجزائر3 ، السنة 2010/2009، ص ص 9 و 10

2-دريدي محمد، مجاني محمد رفيق ، نظام الدفع و التحصيل الالكتروني للضرائب و دوره في تطوير إجراءات التحصيل، مذكرة

ماستر تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي تبسة، السنة 2020/2019 ص19

• طريقة الاقساط المقدمة :

في هذه الحالة يكون للمكلف من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط و تحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زادا عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، كما قد تتولى بعض التشريعات الضريبية تحديد طريقة إحتساب الأقساط و عددها و مقدارها و مواعيد دفعها¹.

• طريقة الحجز من المنبع :

وهي أهم طرق التحصيل حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل الممول، لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى (المكلف بتوريد الضريبة)، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة توفر على مصلحة الضرائب صرف تكاليف هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بدفعها لمصلحة التحصيل في الأجال القانونية ودون مقابل أو أجر.

2.1- التحصيل الجبري:

في كثير من الأحيان يمتنع بعض المكلفين عن دفع مستحقاتهم الضريبية لأسباب كثيرة مثل ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف أو محاولة التهرب من دفعها لأسباب كثيرة، وفي جميع الحالات تلجأ الإدارة الضريبية عندئذ لأسلوب التحصيل الجبري، وهو أسلوب قانوني تستخدمه الإدارة الضريبية لإجبار المكلفين العصاة على دفع مستحقاتهم الضريبية، وهو أسلوب يتم على مراحل متعددة تتفاوت فيما بينها في درجة الردع والعقوبة²، نذكر من بينها :

- إيصال الانذارات إلى الخاضعين: ترسل القباضة إنذارات على المكلفين بالضريبة، عن طريق البريد أو الأعوان؛
- الغلق المؤقت للمحلات المهنية: يصدر مدير الضرائب بإقتراح من القابض قرار غلق المحل التجاري للمتهرب؛
- الحجز: و معناه حجز أموال المدين و وضعه تحت يد القضاء؛
- بيع الأشياء المحجوزة : البيع هو الخاتمة الطبيعية للحجز، و في كل الاحوال يراعى في إجراء الحجز مضي مدة ثمانية أيام من تاريخ الحجز، و ذلك بغرض تمكين المدين من تقادي البيع بقيامه بالوفاء³.

1-سماعين عيسى ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مقال منشور بمجلة القانون العقاري ، جامعة البليدة2، العدد15، لسنة 2021 ، ص 19

2- أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري جامعة البليدة2، العدد15 السنة 2021 ، ص ص 121 و 122

3-محمد دوة، دور التحقيق في التسيير في تعظيم الحصيلة الضريبية للمعاند الثمينة بالجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم التجارية مدرسة الدراسات العليا التجارية الجزائر، المجلد22 العدد01 ، لسنة 2023 ، ص ص 207 و 208

2- الهيئات المكلفة بالتحصيل الضريبي :

إن الهيئة الوحيدة المختصة حصريا بعملية التحصيل الضريبي في الجزائر تدعى "قباضة الضرائب" و هي مكلفة بـ :
-التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم، و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
-تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري العمل بهما و المتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة؛

-مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية، و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.
تتواجد قباضة الضرائب كمصلحة ضمن تنظيم كل المصالح المستحدثة في إطار إعادة تشكيل بنية الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب المتمثلة في مديريات كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوّاري للضرائب، و هي تضم ثلاث (03) مصالح هي :

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات؛

يسير قباضة الضرائب عون من أعوان إدارة الضرائب يدعى " قابض الضرائب " و الذي يتم إختياره من بين المترشحين على أساس معايير موضوعية (الكفاءة، الخبرة، النزاهة)، إلى جانب الشروط الشكلية (الرتبة و الأقدمية)¹.

الفرع الرابع : مصادر التحصيل الجبائي

إن إختلاف المكلفين بالضريبة يؤدي حتما إلى تنوع الأموال التي تفرض عليه الضريبة، فيمكن أن تفرض الضريبة على الدخل الاجمالي، كما يمكن أن تفرض على ارباح الشركات و هذا في حالة ما إذا كان المكلف شخصا معنويا كما يمكن أن تحصل من القيمة المضافة.

1-الضريبة على الدخل الاجمالي IRG:

تأسست هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية 1991²، تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى " الضريبة على الدخل الاجمالي " و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لاحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة³.

1-خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مقال منشور بمجلة الاقتصاد و التنمية البشرية جامعة البليدة 2، المجلد13 ، العدد2 ، لسنة 2022 ، ص117

2- المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

3- القانون رقم 90-36 المؤرخ 1990/12/31 يتضمن قانون المالية لسنة 1991 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في

1990/12/31 المادة 38 ص 1842

يتكون الدخل الصافي الاجمالي من مجموع المداخل الصافية للاصناف الاتية :

- أرباح صناعية و تجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- أرباح فلاحية؛
- عائدات رؤوس الاموال المنقولة؛
- المرتبات و الاجور و المعاشات و الريع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو الغير المبنية و الحقوق العقارية الحقيقية و كذا تلك الناتجة عن التنازل عن الاسهم أو الحصص الاجتماعية أو الاوراق المماثلة¹؛
- الايرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و الغير مبنية².

يخضع الدخل الصافي السنوي كما هو محدد بموجب احكام المادة 85 من القانون، إلى الضريبة على الدخل الاجمالي على مستوى موطن التكليف، تبعا للجدول التصاعدي أدناه³ :

الجدول رقم 05 : جدول تصاعدي يبين كيفية إخضاع المداخل السنوية للضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للتعديل لسنة 2022

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د ج)
0 %	لا يتجاوز 240 000 دج
23 %	من 240 001 دج إلى 480 000 دج
27 %	من 480 001 دج إلى 960 000 دج
30 %	من 960 001 دج إلى 1 920 000 دج
33 %	من 1 920 001 دج إلى 3 840 000 دج
35 %	أكثر من 3 840 000 دج

المصدر : المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022

1-المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

2-المادة 02 معدلة بموجب المواد 2 من ق م/2009 و 2 من ق م/2015 و 2 من ق م/2017 ، 2 من ق م/2021 و 2022/2

3-المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022

- 2-الضريبة على أرباح الشركات IBS:** (تأست بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991) تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الاشخاص المعنويين و تسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات "¹، و تخضع لها كل من :
- الشركات مهما كان شكلها و غرضها؛
 - المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري؛
 - الشركات التي تتجز العمليات و المنتجات؛
 - الشركات التعاونية و الاتحادات التابعة لها²؛
 - لا تندرج ضمن مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات، التجمعات التي ينص القانون التجاري على إنشائها و تنظيمها و عملها³، و يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:
 - 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية و الري، و كذا الأنشطة السياحية و الحمامات، باستثناء وكالات الأسفار، و 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى⁴.
 - طريقة الدفع بالتسبيقات :** و ذلك من خلال تسديد ثلاث تسبيقات قيمة كل واحدة منها 30% من مبلغ الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مالية مختتمة و ذلك في التواريخ التالية: من 20 فيفري إلى 20 مارس؛ و من 20 ماي إلى 20 جوان؛ و من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر على الترتيب، إضافة إلى دفع رصيد للتصفية الناتج عن ذلك-بعد خصم مبلغ التسبيقات من مبلغ الضريبة المستحقة على الأرباح- عن طريق التصريح السنوي قبل 30 أفريل من السنة الموالية⁵.
 - 3-الرسم على القيمة المضافة TVA :** هي ضريبة تحسب على رقم الأعمال خارج الرسم المنجز في الجزائر من قبل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط (المهن الحرة)، إن المكلفين الخاضعين للنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة غير معنيين بالرسم على القيمة المضافة (الفوترة تشمل جميع الضرائب).
 - يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي و التي يتم انجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية.
 - يوجد معدلين للرسم على القيمة المضافة
 - معدل عادي يقدر ب 19%
 - معدل مخفض يقدر ب 9.0%⁶،

1-المادة 135 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

2-المادة 136 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

3-المادة 136 مكرر المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

4-المادة 150 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2021

5- سماعين عيسى - مرجع سبق ذكره ص 22 و 23

6- موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/> تم زيارة الموقع 2024/04/30 على الساعة 12:29

- 4-الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU**: الضريبة الجزائرية الوحيدة هي ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على النشاط المهني (TAP) و الرسم على القيمة المضافة (TVA) و الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، و تطبق الضريبة الجزائرية الوحيدة على:
- الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل مهنتهم الرئيسية في بيع السلع والمواد، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار (8,000,000 دج)، وكذا الحرفيون الذين يقومون بنشاط حرفي؛
 - الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8,000,000 دج)؛
 - التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8,000,000 دج) (المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)؛
 - الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بتسويق منتجات واسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة او مسقفة بموجب التنظيم (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)؛
 - الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا في إطار نظام المقاول الذاتي عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي خمسة ملايين دينار جزائري (5,000,000 دج) (المادتين 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و 51 من قانون المالية لسنة 2023)
 - المكلفين بالضريبة الذين يمارسون في آن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة، عدة مؤسسات و دكاكين و متاجر و ورشات، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستغلة على حدى، و تكون خاضعة للضريبة بصفة منفصلة عندما لا يتجاوز مجموع أرقام أعمالها عتبة(8,000,000 دج)(المادة 282 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)
 - الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوية ثمانية ملايين دينار جزائري (8,000,000 دج)¹.
 - يحدد معدل الضريبة بنسبة 5 % لأنشطة الإنتاج و بيع السلع، و 12 % لباقي الأنشطة الأخرى².
- 5-حقوق التسجيل، الطابع و رسوم شبه جبائية وجمركية** : قد تسدد المؤسسة رسوم أخرى كحقوق تسجيل العقود المتعلقة بعمليات التنازل التحويل القسمة، و حقوق الطابع إذا قبضت جزء من مبالغ المبيعات نقدا، أو بعض الرسوم الخاصة بطبيعة النشاط في حد ذاته، أو رسوم شبه جبائية أخرى كالرسم على التكوين المهني، أو رسم التمهين، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية الخاصة بعمليات التجارة الخارجية بصفة عامة³.

1- موقع المديرية العامة للضرائب مرجع سبق ذكره

2-قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 282 مكرر 4 نثرية سنة 2022

3- نعيم عاشوري، أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على إيرادات الجباية العادية في الجزائر. دراسة قياسية للفترة ما بين

(1996-2018)، مقال منشور بمجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 10

العدد 01 ، لسنة 2023، ص 301

المبحث الثاني : العلاقة بين عصنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي

المطلب الأول : مدى مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الضريبي :

تلعب الإدارة الضريبية الالكترونية دورا هاما و محوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية تحسين التحصيل الجبائي، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي و ذلك يعود إلى أن الإدارة الالكترونية تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما تسمح باختصار الوقت و الجهد في القيام بمهامها، إكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة إلكترونيا، تسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل و الانتظار و عليه تخفيف الضغط عليهم، إلا أنه بالتمعن الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل الإدارة الضريبية الالكترونية، نجد أن الجزائر مازالت لم تحقق هذه الأهداف، بالتالي عدم مساهمتها في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي و هذا يعود للعديد من الأسباب نذكر منها :

-عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛

-عدم توافر وسائل الدفع و السداد الالكتروني، غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الالكتروني؛

- عدم وجود منظومة تشريعية تتلائم مع طبيعة الإدارة الضريبية الالكترونية، عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الالكترونية، كل هذه العقبات و النقائص أدت إلى بلوغ الضرائب غير المحصلة قرابة ما يزيد عن 11 الف مليار سنتيم كجباية غير محصلة تراكمت على مدار السنوات، الأمر الذي يؤكد على نقشي حالات التهرب الضريبي بالرغم من أن المشرع سار نحوى تطبيق الإدارة الضريبية الالكترونية¹.

الجدول رقم 06 : إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني لإدارة الضريبة 2015-2018

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الالكتروني	428366	728279	1274206	1303874
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر : http://mfdgi.gov.dz/image/pdf/statistiques_accueil_site.pdf تم زيارة الموقع

2024/04/30 على الساعة 23:29

نلاحظ من خلال الجدول أن الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية يسجل إرتفاعا من سنة لأخرى سواء في عدد الزيارات أو من حيث عدد الصفحات التي تم تصفحها، و يرجع هذا الارتقاع على إهتمام الإدارة الضريبية بتوفير المعلومات و تحيينها و إجتهادها في رقمنة الإدارة، و هذا بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية التي يستعملها المكلفين بالضريبة في تقديم تصريحاتهم، كما تم إحداث بوابة خاصة بتقديم التصريحات الجبائية عن بعد بحيث يكفي فقط على المكلفين بالضريبة الولوج إلى الموقع الالكتروني، للحصول على المعلومة دون عناء التنقل إلى الإدارة الضريبية.

1-بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي، مقال منشور بمجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بركة، الجزائر المجلد 03 العدد 05، لسنة 2020، ص ص 525 و 526

• إستقرار مردودية التحصيل الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات رغم أزمة جائحة كورونا :

رغم الأزمة العالمية الاقتصادية الخانقة التي مست الجزائر إثر أزمة الكورونا و فرض الحجر الصحي، إلا أن الهيئة الوحيدة و التي تنتمي لوزارة المالية و التي لم تتأثر بهذا الشلل هي مديرية كبريات المؤسسات، و كل هذا بفضل النظام الجبائي الالكتروني المستحدث في هذه المديرية، و الذي بواسطته تتم عملية إكتتاب التصريحات و دفع المستحقات الضريبية من قبل أكثر من 2400 مؤسسة كبرى بما فيها المؤسسات البترولية، و هذه الأخيرة تمثل مستحقاتها حصة الأسد من الضرائب التي يتم تحصيلها شهريا في الجزائر، و التي من خلالها تدعم خزينة الدولة و تعطي النفقات العمومية، و في هذا الشأن تمكنت المديرية العامة للضرائب من خلال مزايا النظام الجبائي الالكتروني المطبق في مديرية كبريات المؤسسات من ضمان أكبر قدر من موارد التحصيل الضريبي¹.

المطلب الثاني : مساهمة التشريعات القانونية في زيادة التحصيل الضريبي

1-تطور حصيلة جباية الجماعات المحلية و الصناديق الخاصة : أدخل التشريع الضريبي الجزائري عدة

إصلاحات في مجال الضرائب على الجباية المحلية (الولايات و البلديات و صندوق التضامن بين الجماعات المحلية) فكان هناك تعدد و إرتفاع في حجم الوعاء الضريبي لفائدة الجماعات المحلية غير أنه تبقى نسبة المساهمة ضئيلة بالمقارنة بحصيلة الجباية العادية حيث لا تتجاوز 18.28% كمتوسط تغطية، ومن بين الرسوم المدرجة في التشريع الضريبي لفائدة الولايات و البلديات والصندوق الضمان نجد :

- الرسم على النشاط المهني TAP؛

-الدفع الجزافي (VF تم حذفه) ، الرسم العقاري TF ؛

-رسم التطهير TA الضريبة على الأملاك، الرسم على الحفلات و الأعراس؛

-الرسم على القيمة المضافة TVA ، الرسم على الذبح؛

-الرسم الخاص بالإعلانات و الألواح المهنية، رسم الإقامة بالفنادق؛

- الرسم الخاص على الرخص العقارية، الدمغة الجبائية على السيارات

- الرسم على أرباح المناجم ، الضريبة الجزافية الوحيدة IFU الرسم على الزيوت..... الخ²

-و من أجل تعويض النقص في الإيرادات الناجم عن إلغاء الرسم على النشاط المهني، نص قانون المالية لسنة

2024 على إعادة توزيع ناتج الرسم على المنتوجات البترولية، لفائدة الجماعات المحلية، كما يلي :

66% لكل بلديات الوطن ، 29% للولايات 5% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية³.

1-سيليني جمال الدين ، طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على إستقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل

أزمة جائحة الكورونا، مقال منشور بمجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 07 ، العدد 02

لسنة 2021 ، ص 402

2- ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ،

مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،المجلد19، العدد02 ، لسنة 2019 ، ص 449

3- قانون 23-22 المؤرخ في 2023/12/24 مرجع سبق ذكره المادة 37 ص 19

2- أثر الضرائب المباشرة في عملية التحصيل الضريبي :

تعتبر الضرائب المباشرة من أهم موارد الخزينة العمومية، غير أن تحصيلها قد يصدم بحقوق المكلفين بها، إما بسبب الخطأ و التعسف في كيفية تحصيلها أو بسبب إعتقاد المكلفين بذلك، حيث أن العلاقة بين المكلف و الادارة الجبائية هي علاقة قانونية و متكافئة، و لضمانها عالج المشرع من خلال قانون الاجراءات الجبائية بعد الاصلاح الضريبي 1992 إجراء التحصيل الودي، و إحاط إجراءات التحصيل بنظام رقابي صارم فحول الحق للمكلف بالضريبة الاعتراض على التحصيل الجبري، عن طريق التظلم الاداري المسبق أمام الادارة الجبائية و يبقى على الادارة الجبائية أن تقوم بعدة تعديلات للتأثير على هذه الضريبة، لأنها لاتوجد عدالة بين الضرائب المباشرة و غير مباشرة، فالدولة تعطي أهمية كبيرة إلى الضرائب غير مباشرة عكس الضرائب المباشرة، مما نلاحظ عائدات كبيرة بالنسبة للضرائب غير مباشرة، و مع ذلك نقول أن هناك علاقة طردية بين التحصيل الضريبي و الضرائب المباشرة فكلما كان مقدار العائدات كبير، كان التحصيل جيد و العكس صحيح¹.

3- تأثير الإزدواج الضريبي على التحصيل الضريبي :

يعتبر الازدواج الضريبي من بين المشكلات التي تواجه المستثمرين، ما جعلها موضوع إهتمام واسع على المستوى المحلي و الدولي، و هي إحدى المشكلات التي تحد من كفاءة النظام الضريبي، و يعرف الازدواج الضريبي عموما بأنه فرض الضريبة على نفس الشخص المكلف بالضريبة أكثر من مرة على نفس المادة الخاضعة للضريبة و خلال نفس الفترة، و هناك أنواع عديدة للازدواج الضريبي يمكن إيجازها في ما يلي :

- الازدواج الضريبي الداخلي : و يخص المكلفين الذين تفرض عليهم ضريبة أكثر من مرة في نفس الفترة و في نفس البلد.
- الازدواج الضريبي الدولي : و يخص المكلفين الذين تفرض عليهم ضريبة في بلدين مختلفين، ضريبة في البلد الذي يستثمر فيه و ضريبة في البلد الذي يملك فيه محل إقامة أو جنسية.

-و يؤثر الازدواج الضريبي سلبا على كفاءة النظام الضريبي من حيث أن الازدواج الضريبي الداخلي يتنافى مع العدالة الضريبية، كما أنه قد ينقص من حصيلة الضريبة المفروضة و ذلك نتيجة تكرار إجراءات تحقيق و جباية الضريبة، كما يؤدي إذا زاد عبء الضرائب المفروضة عن حد معين إلى عرقلة النشاط الاقتصادي و يقلل حوافز الأفراد على العمل و الانتاج ، و قد يدفع المكلف إلى التهرب من دفع الضريبة².

1- جاب الله حسين، بن هناية محمد . مرجع سبق ذكره ص 34

2- نبيل قليل ، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المجلد 06 ، العدد 01 ، لسنة 2021 ، ص 150

المطلب الثالث : دور الهياكل المستحدثة في تحسين ظروف التحصيل الضريبي

1-إستحداث هياكل جديدة لتسيير الملفات الجبائية:

من أجل التحكم في تسيير الأنظمة الجبائية لفرض الضريبة بكفاءة و فعالية لتجسيد المردودية الجبائية، هذا من جهة و توفير مصالح تشكل المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة، و تجنبهم عناء التنقل بين مختلف المصالح الجبائية من جهة أخرى، تم نقل إدارة الضرائب من تسيير الملفات الجبائية حسب نوع الضريبة إلى التسيير حسب أهمية المكلفين بالضريبة، و ذلك من خلال إحلال محل المصالح القاعدية (مفتشيات الضرائب - قباضات الضرائب) مصالح جديدة موجهة نحو الأداء تتسم بتجميع المهام و الوظائف في مصلحة واحدة تتمثل في :

- **مديرية كبريات المؤسسات DGE** : مصلحة مخصصة لتسيير الملفات الجبائية لكبار المكلفين بالضريبة الذي يساوي أو يفوق رقم أعمالهم عند إختتام السنة المالية ملياري (02) دينار جزائري (2 00 000 000 دج).
- **مركز الضرائب CDI** : مصلحة مخصصة لتسيير الملفات الجبائية لمتوسطي المكلفين بالضريبة الذي يفوق رقم أعمالهم عند إختتام السنة المالية خمسة عشر مليون دينار جزائري (15 0000 000 دج) و يقل عن ملياري دينار جزائري (2 000 000 000 دج).
- **المركز الجوّاري للضرائب CPI** : مصلحة مخصصة لتسيير بعض الملفات الجبائية لصغار المكلفين بالضريبة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم عند إختتام السنة المالية خمسة عشرة مليون دينار جزائري (15 0000 000 دج). تم إدخال عدة تعديلات في مشروع قانون المالية لسنة 2022، تهدف إلى تحسين مردودية الجباية المحلية مع تحويل صلاحيات تحصيل الرسوم العائدة كلياً لفائدة ميزانية البلدية من أمناء البلدية إلى قابضي الضرائب¹.
- شرعت المديرية العامة للضرائب في تسريع عملية وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة، و هي مراكز الضرائب و المراكز الجوّارية للضرائب و ذلك تدريجياً وفق لاستلام هذه المنشآت، و قد تم إستلام إلى غاية نوفمبر 2023، 46 من أصل 59 مركز للضرائب و 146 من أصل 244 مركز جواريا للضرائب مبرمج تمنح هذه الهياكل الجديدة التي تعتبر المحاور الجبائية الوحيدة للمكلفين بالضريبة من تقديم خدمات ذات نوعية لفائدتهم².

2-الهيئات المستحدثة في سنة 2023 لمحاربة التهرب الجبائي :

• المجلس الأعلى لضبط الواردات :

صدر في العدد الأخير (49) من الجريدة الرسمية مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات و تحديد تشكيلته و مهامه، و يتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 23-284 المؤرخ في 01 أوت 2023 المتضمن

1-خروبي هني . مرجع سبق ذكره ص 113 و 114

2-موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz تم زيارة الموقع 2024/05/04 على الساعة 14:24

إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات و تحديد تشكيلته و مهامه، و فيما يتعلق بالمهام يكلف المجلس الأعلى لضبط الواردات ، بتحديد و توجيه السياسة المنتجة في مجال ضبط الواردات و دراسة و إقتراح التدابير الرامية إلى حماية الانتاج الوطني لحلوله محل الواردات، و تحسين نظام المعلومات المتعلقة بتحديد حاجات السوق الوطنية بالإضافة إلى إقتراح التدابير الرامية إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة عند الاستيراد، و محاربة تضخم الفواتير عند الاستيراد.

• المجلس الوطني للجباية :

بتاريخ 10 جويلية 2023 و بإشراف وزير المالية، تم تنصيب أعضاء المجلس الوطني للجباية و ذلك بحضور أعضاء المجلس المكون من ممثلين عن الدوائر الوزارية ذات الصلة بنشاط قطاع المالية، و خاصة قطاع الضرائب و ممثلين عن الجمعيات و الاتحادات و التنظيمات المهنية و الهيئات الاقتصادية و الخبراء الجامعيين، يعتبر هذا المجلس هيئة إستشارية تحت وصاية وزير المالية و يكتسي أهمية بالغة في :

- يعتبر أحد آليات إصلاح الإدارة الجبائية و عصرنتها، كما أنه يعكس إلتزام السلطات العمومية بالمضي قدما من أجل بناء صرح إدارة تشاركية في القطاع المالي، لاسيما في مجال تأسيس منظومة جبائية فاعلة و فعالة تستجيب لمتطلبات تنمية الاقتصاد الوطني؛

- توطيد الحوار الاجتماعي و تكثيف علاقة الإدارة الجبائية بشركائها الاجتماعيين، بإعتبارهم وسطاء بين الإدارة و المواطنين، و إشراكهم في البحث و تطوير المنظومة الجبائية؛

- يعتبر بمثابة منبر التبادل الفكري و عرض الرؤى المهنية، التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و تعزيز الفعالية الجبائية، و الذي سيعمل على تحسين مناخ الأعمال و تعزيز مصداقية مؤسسات الدولة من خلال توفير بيئة جبائية عادلة و مستقرة، تضمن توزيعا و إستخداما فعالا و الأمثل للموارد المالية، فضلا عن كونه يسعى لتتقيف و توعية المواطنين حول أهمية الضرائب؛

- تقييم النظام الجبائي و إقتراح و إبداء الآراء حول الإجراءات و التدابير الجبائية¹.

3- تبني فكرة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية :

يقتضي قرار تطبيق إدارة الجودة الشاملة قناعة و دعم كاملين من قبل الادارة العليا، هذه الأخيرة يجب أن تفهم أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة قد عدل و أصبح قابل التطبيق في المرافق العامة، و عليه لا بد للإدارة الضريبية من بلورة أسلوب يسمح بالتطبيق المرحلي لنموذج إدارة الجودة الشاملة، و لو في وحدات تجريبية خاصة تلك التي تعني بالمراجعة الضريبية لمختلف التصاريح، ثم تعمم الفكرة في مرحلة لاحقة².

1-مشفق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي، مقال منشور بمجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 07، العدد 02، لسنة 2023 ص ص 118 و 119

2-بلعوجة حسينة، العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة و جباية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان السنة 2016/2017 ، ص 275

4-وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب :

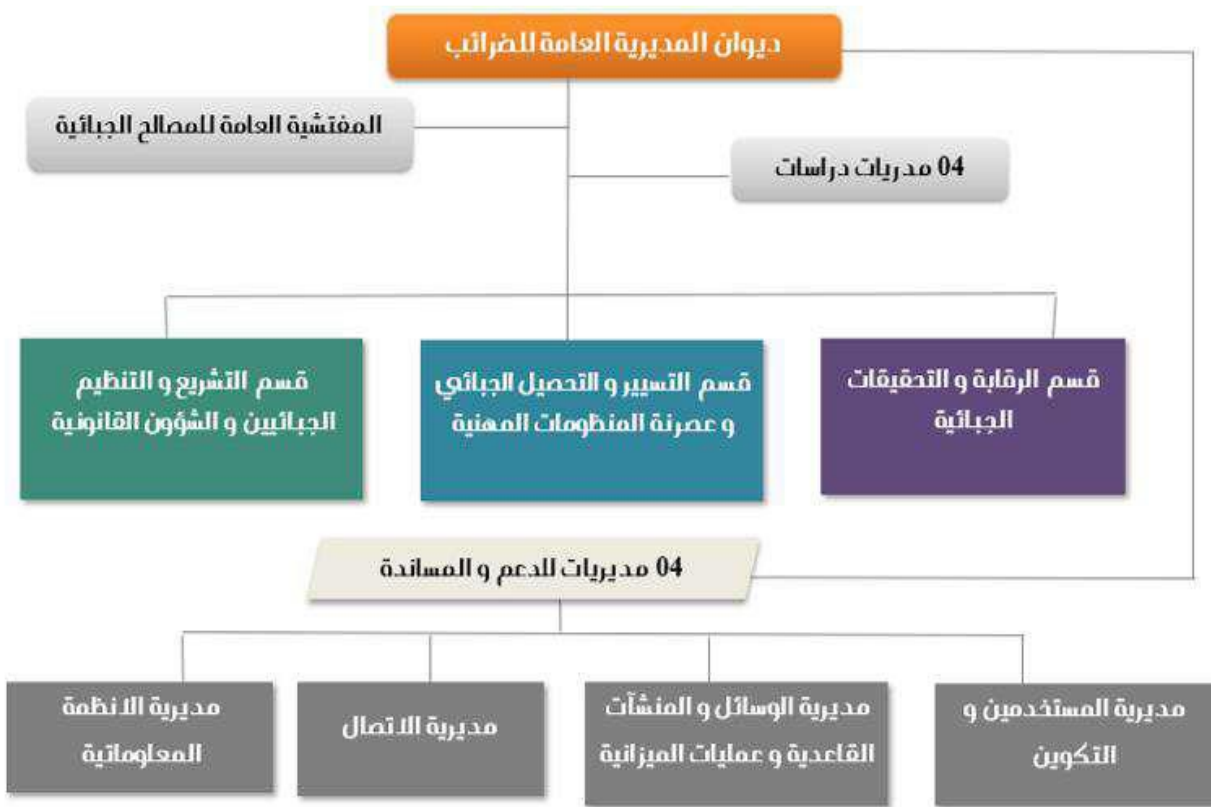
بهدف التحول التنظيمي و التسييري المتماشي مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا الانفتاح الدولي و تطور التكنولوجيات الرقمية الجديدة ، فإن الإدارة الجبائية قامت بوضع هيكل تنظيمي جديد على مستوى الإدارة المركزية النهج المعتمد أثناء تصميم هذا الهيكل الجديد، من خلال إنشاء أقسام و مديريات جديدة تركز على :

- التخصص الملائم لمختلف مهن المديرية العامة للضرائب؛

- تبادل المعلومات؛

- القيادة و المرافقة في التحول الرقمي¹.

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية



المصدر : نشرة المديرية العامة للضرائب عدد خاص بتاريخ نوفمبر 2023 الموقع mfdgi.gov.dz

تم زيارة الموقع 2024/05/04 على الساعة 22:14

1- موقع المديرية العامة للضرائب mfdgi.gov.dz تم زيارة الموقع 2024/05/04 على الساعة 22:14

المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

بعد تطرقنا للجوانب النظرية التي تمحورت حول الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي سوف نقوم بالتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إبراز القيمة المضافة للدراسات الحالية و الدراسات السابقة، و كيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة حراش إبراهيم لسنة 2012 - عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة ما بين 2002 و 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3 لسنة 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح وتقديم وعرض برنامج عصرنة، إدارة الضرائب في الجزائر و أثرها في زيادة الفعالية في التسيير، مع التطرق إلى حالة الإدارة الضريبية في الماضي وكذلك تقييم عملية العصرنة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 حيث ركز على عنصر دواعي عصرنة إدارة الضرائب و مؤشرات تحسين فعالية الادارية الضريبية، و هذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في إجراء البحث المتعلق بدراسة الإصلاح الضريبي في الجزائر، مع إستعمال المنهج التحليلي في تفسير المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالضريبة لمعرفة مدى فعالية عصرنة النظام الجبائي ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لعرض برنامج العصرنة مابين 2002 و 2010، و لقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- ينطبق برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في مضمونه مع إستراتيجيتي الإصلاح، الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية و التنظيمية ، و كذا أسلوب الإدارة.

- هناك ازدواج و تداخل في الصلاحيات بين المديرية الولائية و المديرية الجهوية للضرائب .

- لم تتحقق أهداف برنامج العصرنة و زيادة فعالية التسيير، نظرا للتأخر الكبير الحاصل في إنجاز البرنامج و كذا اعتماد الناتج الداخلي الخام كأساس في حساب زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية العادية ، بدلا من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات باعتباره أكثر دلالة و تعبير من الأول لارتباطه بالنمو و النشاط العادي للاقتصاد الوطني.

2- دراسة قاسمي محمد - عصرنة الادارة الجبائية و دورها في تفعيل السياسة الجبائية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة 2 الجزائر السنة 2018-2019.

- تعالج هذه الدراسة موضوع دور عصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل السياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2006 -2018، حيث أن الإدارة الجبائية تقوم بمهام مختلفة في مجال تطبيق السياسة الجبائية، كما أنها في شكلها القديم عانت من عديد المعوقات الهيكلية و التنظيمية، هذه الأخيرة أثرت بشكل مباشر على مستوى أدائها.

-حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية السياسة الجبائية في ظل تطبيق برنامج العصرية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية، و قد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسة الجبائية خلال هذه الفترة لا تزال قاصرة و محدودة النتائج.

3-دراسة سيليني جمال الدين و طالب محمد

جاءت تحت عنوان أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على إستقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 07 العدد 02 جانفي 2021.

-هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التصريح الجبائي الالكتروني والتعريف به كنموذج للعصرية، كما تطرق لماهية التحصيل الضريبي وأهميته لتغطية النفقات بإتباع المنهج التحليلي في تحليل البيانات و الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة ثم تحليل النتائج المتحصل عليها ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، تطبيق النظام الجبائي الالكتروني جاء بثماره من خلال استقرار التحصيل الضريبي على نفس الوتيرة في الإدارة التي يطبق فيها، و مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تدعيم الخزينة العمومية بالمستحقات التي تدفع من طرف الشركات الكبرى و هي تمثل أكثر من 50 % من الجباية العادية و 100 % من الجباية البترولية دون تعطل أو تأجيل و بصفة آمنة تقاديا لانتشار وباء كورونا و خوفا على صحة المكلفين و الاداريين.

-رغم نجاعة هذا النظام في إدارة الأزمة من ناحية التحصيل إلا أن هناك العديد من نقاط الضعف التي مازالت تحتاج إلى دراسة أبرزها عدم استغلال هذا النظام الالكتروني الجبائي بكافة مزاياه التي وجد من أجلها.

4-دراسة خروبي هني -إنعكاسات عصرية الادارة الضريبية و تحسين خدماتها على المردودية الجبائية- دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب -الشلف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف السنة الجامعية 2022/2021

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على تتبع مسار برامج إصلاح و عصرية الادارة الجبائية في الجزائر الهادفة إلى تجسيد المردودية الجبائية، و خلصت الدراسة أنه بالرغم من إستحداث المديرية العامة للضرائب كهيئة عمومية تتمتع بالاستقلال الاداري و المالي، إلا أنها لم تتمكن من مواكبة النسيج الجبائي المعقد و المتنوع نتيجة لجملة من المعوقات و التحديات، و هذا بالاعتماد على المنهج الوصفي و تحليل الاحصائيات و البيانات .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن برامج إصلاح و عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر مازالت بعيدة عن بلوغ الاهداف المنشودة، و هي رفع من المردودية الجبائية و بالتالي تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، إنتقال المكلف بالضريبة من الشخص الذي يدفع الضريبة دون إدراك للأساس القانوني لفرض الضريبة و تصفيتها، إلى شخص يعي جيدا التزاماته و حقوقه و يعرف كيف يسترد حقوقه في حالة تعسف الإدارة الجبائية، أما القانون الضريبي فقد أصبح مرنا يستجيب بسرعة للتغيرات التي قد تحصل، و لا يحتاج إلى تفسير لتطبيقها.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-M.Bird Richard & Eric M.Zolt (2008)

دراسة الباحثان

Technology and Taxation in Developing Countries From Hand to Mouse

بعنوان :التكنولوجيا والضرائب في البلدان النامية من اليد إلى الفأرة

تناولت هذه الدراسة المشاكل العامة التي تواجهها الدول النامية في ميدان الضرائب بما تواجهه من تغيرات تكنولوجية في تنفيذ السياسة الضريبية، داخل هاته الدول خصوصا في ظل الإنتشار الكبير للتطور التكنولوجي وكيفية الاستفادة منه، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

عملية إصلاح القطاع الضريبي في الدول النامية راجع إلى تحسين استخدام المعلومات المكلفين وسهولة القدرة على تحديد الإيرادات الضريبة المترتبة على التغيرات الضريبة؛

-اقتراح خصخصة قطاع الضرائب عن طريق منح نسب مئوية للخواص من أجل التحصيل ومتابعة الإيرادات؛

البلدان النامية لازلت مستويات الضريبة فيها منخفضة في نسبة التحصيلات الناتجة من الناتج المحلي الإجمالي و وجود نسبة عدم امتثال عالية جدا؛

-الكثير من الدول النامية المنخفضة الدخل تعتمد على النظام الضريبي الموروث من السلطات الإستعمارية من ضرائب التجارة وضرائب على الاستهلاك وضرائب على الإنتاج ضرائب على القيمة المضافة؛

-الاستخدام المتزايد للأنظمة المصرفية وبطاقات الذكية والانترنت ستقدم هذه المعاملات فرص وتحديات للإدارة الضريبية مما سنعيش البيئة الإقتصادية بإدخال تحسينات على الامتثال الضريبي لبعض الضرائب.

حاولت هذه الدراسة ربط التكنولوجيا بالضرائب في البلدان النامية في سبيل الوصول الى تطوير لقطاع الضرائب وبالتالي تحقيق إيرادات أكثر يؤدي إلى الإنتعاش الإقتصادي وبالتالي التطور والإزدهار.

2-Muzainah Bintti Mansor Et Abdurrahman Adamu Pantamee

دراسة الباحثان

A Modernize Tax Administration Model For Revenue Generation2016

بعنوان : نموذج تحديث إدارة الضرائب لتوليد الإيرادات 2016

تناولت هذه الدراسة مساعي الباحثان لتطبيق نموذج تطوير الإدارة الضريبية عن طريق توليد الإيرادات الضريبية بإتباع أسلوب يتكون من أربعة عناصر وهي المدخلات ثم عملية التحويل ثم المخرجات ثم قراءة النتائج وقد توصلت الدراسة إلى :

أن نموذج الدراسة لم يتم تجربته على أي دولة بحيث توجه التحويل والمخرجات للعمل بها مع مدراء الضرائب بينما المدخلات والنتائج يتعامل بها كلا من المكلفين بالضريبة مديري الضرائب؛

-الضرائب في البلدان النامية لا تزال غير مستقرة وهذا ما يصعب في تحصيل إيراداتها من طرف المكلفين، لذلك على الحكومات في هذه البلدان محاولة تقييد وفرض ضرائب واضحة وسهلة التطبيق؛

-من أجل التطبيق الجيد للنموذج خصوصا في الدول النامية وجب عمل مكونات النموذج في نسق متكامل وبوتيرة متزامنة.

-حاولت هذه الدراسة محاكاة نموذج لتوليد الإيرادات في الدول النامية حيث يعتبر جيدا من خلال مكوناته ولكن وجود صعوبة في تطبيقه على أرض الواقع بسبب انعدام ونقص في مكونات النموذج.

3-Mustapha iddir, Mohamed zergoune

دراسة الباحثان

" Impact de la modernisation de la l'administration fiscale sur l'efficacité de l'administration fiscal conformité fiscal des contribuables en Algérie, Revue Algérien de développement économique, PISSN 2392 _ 5302 JANVIER 2021.

عنوان الدراسة : أثر تحديث الإدارة الجبائية على كفاءة إدارة الضرائب للامتثال الضريبي لدافعي الضرائب في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير عصنة الإدارة الجبائية على كفاءة إدارة الضرائب و مدى مساهمتها في إمتثال المكلفين بالضريبة للقوانين و تقييم برنامج تحديث الإدارة الجبائية في الجزائر و تحديد أوجه القصور في برنامج تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر و اقتراح الحلول لها ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-عصنة الإدارة الضريبية ساهم بشكل كبير في زيادة الأداء .

-تحديث الإدارة الضريبية أثر بشكل كبير على جودة الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب.

4-SOFIANE MOSTEFAOUI, FATIMA ZOHRA ARAB

دراسة الباحثان

" The Effect of Digitizing the Tax Administration on Both the Tax Collection Process and Tax payers' Commitment: Empirical Evidence from the Tax Administration in Bechar – Algeria , VOLUME IX, N°01, APRIL2023

عنوان الدراسة : تأثير رقمنة إدارة الضرائب على كل من عملية تحصيل الضرائب و التزام دافعي الضرائب

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مشروع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر ومحاولة إبراز دورها في تفعيل الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدافعي الضرائب إضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المرجوة من الرقمنة الضريبية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-مساهمة الرقمنة في إحترام القوانين المعمول بها.

-أهمية الدفع الالكتروني بالنسبة للمكلف من جهة وبالنسبة للإدارة الضريبية من جهة أخرى.

-أهمية التصريح الالكتروني ودوره الفعال في عصنة الادارة الضريبية.

المطلب الثالث : القيمة المضافة للدراسات الحالية و الدراسات السابقة

1-من الناحية النظرية و الأهداف:

إختلفت الدراسات السابقة العربية منها عن الأجنبية نذكر منها :

الدراسات باللغة العربية ركزت على عرض إصلاحات النظام الضريبي سواء من جانب التشريعات أو الهياكل المستحدثة في فترات زمنية سابقة و مقارنتها بالتطور الحاصل بعد إدماج الرقمنة و الإدارة الالكترونية ضمن آليات التحصيل الضريبي و عرض مساعي الدولة الجزائرية في عصرنة هذا القطاع بكل الإمكانيات المتاحة لكن للأسف النتائج التي خلصت إليها الدراسات هي أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق الاهداف المرجوة بسبب المعوقات التي حالت دون الوصول للنتائج المسطرة بالرغم من المجهودات الجبارة المبذولة في هذا المجال.

أما الدراسات باللغة الأجنبية فكانت تتمحور حول إبراز تأثير عصرنة الإدارة الجبائية على كفاءة إدارة الضرائب و مدى مساهمتها في إمتثال المكلفين بالضريبة للقوانين و تطبيق نموذج تطوير الإدارة الضريبية عن طريق توليد الإيرادات الضريبية كما تطرقت الدراسة باللغة الاجنبية إلى المشاكل العامة و بشكل أوسع، التي تواجهها الدول النامية في ميدان الضرائب بما تواجهه من تغيرات تكنولوجية في تنفيذ السياسة الضريبية خصوصا في ظل الإنتشار الكبير للتطور التكنولوجي وكيفية الاستفادة منه، بينما الدراسة الحالية كانت حول إبراز دور الآليات المستحدثة للوصول للأهداف المرجوة في ظل نظام التحصيل الحالي مع المتغيرات الحاصلة في القوانين التشريعية و مساعي الدولة في تعميم تكنولوجية المعلومات على الإدارة الجبائية، كما اختلفت الدراسات في بعض المعطيات ، ونتائجها قد تكون مستقبلية لا آنية لأن النظريات لنجاحها لا بد أن تجسد وتطبق على أرض الواقع ، و يرجع ذلك إلى وجود اختلافات في مجتمعات الدراسة السابقة عن دراستنا، و اختلاف الفترة الزمنية و المكانية التي تمت بها الدراسات المختلفة و هذا ما يمثل قيمة مضافة لدراستنا الحالية.

2-من الناحية المنهجية والمضمون:

نظرا لتعدد المنهجيات واختلافها ارتأينا إلى الاعتماد على طريقة IMRAD بطريقة وصفية لإعداد المذكرة على غرار الدراسات السابقة حيث يعتبر من أشهر الأساليب التي تسهل علينا استعراض وتصفح مختلف أقسام المذكرة وبطريقة سريعة.

3-من حيث النتائج:

يوجد هناك تشابه في نتائج الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في موضوع عصرنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي وأهم نتائج الدراسة الحالية :

- تحديث الإدارة الضريبية ساهم بشكل كبير في زيادة الأداء؛
- مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تدعيم الخزينة العمومية؛
- مدى فعالية السياسة الجبائية في ظل تطبيق برنامج العصرنة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية؛
- لم تتحقق أهداف برنامج العصرنة و زيادة فعالية التسيير، نظرا للتأخر الكبير، الحاصل في إنجاز برامج العصرنة.

خلاصة الفصل الاول :

قمنا من خلال هذا الفصل بالتطرق للأدبيات النظرية و التطبيقية لعصرنة الادارة الضريبية و التحصيل الضريبي حيث ما يمكن إستخلاصه، هو الجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل إصلاح النظام الضريبي، مع التركيز على الادارة الجبائية التي تلعب دور فعال في التطوير و العصرنة، و هذا من خلال جملة من الاصلاحات التشريعية و الهيكلية و كذا استغلال التطور التكنولوجي حتى تتمكن من الانتقال من إدارة جبائية تعتمد على طرق تقليدية قديمة إلى إدارة تتمتع بالتكنولوجيا المعلومات الحديثة من أجل زيادة المردودية الجبائية سواء العادية منها أو البترولية ، و لقد سعت الدولة في تبني العديد من الاصلاحات في مراحل زمنية متتالية و تحيين القوانين المختلفة تارة، و إلغاء البعض منها تارة أخرة حتى تتمكن من مسايرة التطور الاقتصادي الحاصل داخل و خارج البلاد، كما قامت بإنشاء هياكل إدارية مستحدثة(مديريات كبريات المؤسسات ،مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب) و تزويدها بالتجهيزات العصرية بالاعتماد على الرقمنة، من خلال إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب، و الذي يعتبر بمثابة نافذة معلومات ضريبية للمكلف يتيح الاطلاع على النصوص التنظيمية و الدلائل الضريبية، و كذا مختلف القوانين إضافة إلى تعزيز خدماتها الرقمية، كما تم إنشاء أنظمة معلوماتية رقمية تساهم في تبسيط المعاملات في قطاع الضرائب مثل موقع جبايتك و مساهمتك الذي يعد أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الاجراءات الجبائي.

و للتعرف على واقع عصرنة الادارة الجبائية و مدى مساهمتها في تحسين التحصيل الجبائي سيتم التطرق في الفصل الثاني من خلال الدراسة الميدانية لمركز الضرائب سكيكدة، على إبراز هذه العلاقة و إبراز تأثيرها على المردودية الجبائية.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية حول تاثير عصرنة الإدارة الجبائية
على التحصيل الضريبي بمركز الضرائب -سكيدة-

تمهيد

المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب و مركز الضرائب
لولاية سكيدة

المبحث الثاني : تقييم الحصيلة الضريبية في ظل تفعيل
عصرنة الادارة الجبائية

خلاصة

الخاتمة

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الانتهاء من الفصل الأول والمتعلق بالجانب النظري للدراسة، أين تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة الجبائية و التحصيل الجبائي وانعكاساتها في زيادة التحصيل الجبائي من جميع الجوانب، سواء القانوني منها أو التنظيمي وصولاً إلى الرقمنة و إظهار العلاقة الموجودة بينهما، و لإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني و من أجل معرفة تأثير عصرنة الإدارة الضريبية على عملية التحصيل الضريبي، تم تدعيم هذه الدراسة بدراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سكيكدة (CDI) ، حيث سنتطرق بالدراسة و التحليل للحصيلة الضريبية الناتجة عن الجباية العادية و الجباية البترولية عموماً ، و كذلك على مستوى مركز الضرائب سكيكدة (CDI) بشكل خاص (محل التبرص) ، بالاعتماد على المعطيات و الوثائق المتحصل عليها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : تقديم عام لمديرية الضرائب و مركز الضرائب لولاية سكيكدة

المبحث الثاني : تقييم الحصيلة الضريبية في ظل تفعيل عصرنة الإدارة الجبائية

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب و مركز الضرائب لولاية سكيكدة.

سنتعرف من خلال هذا المبحث على مركز الضرائب لولاية سكيكدة والذي هو إدارة مرتبطة بمديرية الضرائب للولاية، حيث سيتم الإطلاع على الهيكل التنظيمي وعرض المهام المخولة بمديرية الضرائب ومركز الضرائب والتعرف على طبيعة الآليات المتبعة في التحصيل في ظل عصنة الادارة الجبائية.

المطلب الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب و صلاحياتها

1. تعريف مديرية الضرائب لولاية سكيكدة

تعتبر ولاية سكيكدة من الناحية الجبائية من أهم المدن في الجزائر نظرا لأهمية النشاط الاقتصادي بها خاصة الجبابة البترولية، وقد أنشأت هذه الهيئة أثر التقسيم الإداري لسنة 1975م، قبل أن تكون تابعة للولاية الوصية آنذاك، غير أن التنظيم القديم (في شكل مفتشيات فرعية للضرائب تحت الوصاية الادارية لمديرية التنسيق المالي) قد زال عقب الإصلاح الجبائي لسنة 1991م.

تأسست مديرية الضرائب لولاية سكيكدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60/91 الصادر بتاريخ 23 فيفري 1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية و إختصاصها، و مقرها الحالي بدار المالية لولاية سكيكدة الكائن بحي الممرات 20 أوث 55، يسهر على تسيير مديرية الضرائب لولاية سكيكدة المدير الولائي للضرائب الذي يعتبر المسؤول الأول على جميع المصالح التابعة لها، و بما أن الدور الأساسي للإدارة الضريبية هو تحصيل الضرائب ومراقبة التصريحات الضريبية، فإن هيكل الإدارة الضريبية مر بمرحلتين هما:

مرحلة ما قبل 04 نوفمبر 2018:

على اعتبار مديرية الضرائب تحتوي على 05 خمس مديريات، فإن كل مديرية يقابلها مكتب من مكاتب التحصيل هذه المديريات الفرعية تشرف على تحصيل الضريبة عن طريق القباضات، حيث تحتوي على 04 أربع قباضات وكل قباضة يقابلها مكتب من مكاتب الرقابة الجبائية هي:

- مكتب التحقيقات
- مكتب البحث عن المادة الضريبية
- مكتب المعلومات والبطاقات الجبائية
- مكتب التقويمات

-مرحلة ما بعد 04 نوفمبر 2018:

بعد هذا التاريخ تم التغيير في هيكلية المديرية الولائية للضرائب وذلك فيما يخص النظام الجبائي للربح الحقيقي فبعدما كان كل مفتشية تقابله قباضة في عملية التحصيل، أصبحت عملية التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية تتم على مستوى مركز الضرائب.

2-صلاحيات وأهداف مديرية الضرائب لولاية سكيكدة :

- يخول لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة غيرها من المديريات الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب ، وتكلف أيضا بما يلي:
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، و متابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
 - تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية ؛
 - تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك و اقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
 - متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
 - ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
 - تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
 - إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
 - وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم و الأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
 - دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
 - متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
 - تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية و إعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
 - ضمان تسيير المستخدمين و الإعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
 - توظيف و تعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
 - تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
 - تكوين رصيذا وثائقياً للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
 - السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛
 - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم؛
 - نشر المعلومات و الآراء لفائدة المكلفين بالضريبة؛
 - الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
 - مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب قباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
 - إصدار الجداول و قوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض و تعابنها و تصادق عليها وتقوم النتائج و تعد الحصيلة الدورية.

3-الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة

من خلال هذا المطلب سيتم استعراض الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب التي تختلف طبيعة استخداماتها من مؤسسة إلى أخرى نظرا لحجم وطبيعة نشاط المؤسسة، حيث تنظم مديرية الضرائب لولاية سكيكدة في 05 مديريات فرعية سيتم شرحها على التوالي:

1.3 - المديرية الفرعية للرقابة الجبائية SDCF:

وتتكفل بإعداد برنامج البحث ومراجعة التقييمات ومتابعة انجازها وتضم 03 مكاتب وهي:

❖ مكتب البحث عن المعلومات الجبائية :

يعتبر البحث عن المعلومة الجبائية عملية مهمة تتطلب متابعة من جميع الهيئات المتدخلة في البحث على كافة المستويات ويكلف بأداء ما يلي:

- تنفيذ برنامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية
- دراسة الكشوف التي تحصل عليها عن طريق المحاسبين العموميين والمؤسسات البنكية والمالية
- تقييم أنشطة المكتب و المفتشيات في هذا الإطار وتقديم الاقتراحات والآراء التي من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة
- تشكيل فهرس للمصادر المحلية لمعلومات الوعاء الضريبي ومراقبتها وكذا تحصيلها.

❖ مكتب المراجعات الجبائية يكلف بما يلي:

- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة والإرسال المنتظم لتقارير المراجعة إلى الإدارة المركزية

- برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة سنويا ومتابعة انجاز البرامج في الآجال المحددة

- مراقبة ومتابعة عمل فرق المراجعة و السهر عند إجراء الفرق لتدخلاتها على احترام التشريع والتنظيم
- إحداث وتسيير بطاقيّة خاصة بالمؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يحتمل أن يكونوا محل مراقبة معمقة لوضعيتهم الجبائية على أساس المعايير التي تقرها الإدارة الجبائية

❖ مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات: يكلف بما يلي:

- ترتيب الكشوف المحققة من قبل أعوان البحث وتسجيلها في دفاتر ثم إرسالها إلى مفتشيات الضرائب التابعة لها سواء في نفس الولاية أو خارجها لترتب في ملفات الجبائية
- إعداد البطاقات الجبائية لتشخيص المكلف بالضريبة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي
- إعداد البطاقات المغناطيسية التي تسمح للمكلف بالضريبة بالقيام بالعمليات الجمركية للاستيراد الوسائل والمواد الأولية الداخلة في نشاطه التجاري

2.3- المديرية الفرعية للمنازعات SDCX: وتتكفل لاسيما بما يلي:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة وتبليغ القرارات المتخذة
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية وتضم 03 مكاتب وهي:

- مكتب الشكاوي
- مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن
- مكتب التبليغ والأمر بالخفيض

4.3- المديرية الفرعية للوسائل SDM : وتضم 03 مكاتب وهي :

- مكتب المستخدمين والتكوين
- مكتب عمليات الميزانية
- مكتب الوسائل والإعلام الآلي

5.3- المديرية الفرعية للتحصيل SDR : جاء في نص المادة 65 في الجريدة الرسمية أنها تقوم بما يلي:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبة وضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط القباضات في مجال تنفيذ الضرائب، و أعمال التطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري الخاصة بها.

تضم المديرية الفرعية للتحصيل 03 مكاتب:

- مكتب المراقبة والتحصيل
- مكتب مراقبة التسيير المالي للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية
- مكتب التصفية

6.3- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية SDOF: تضم 04 مكاتب وهي:

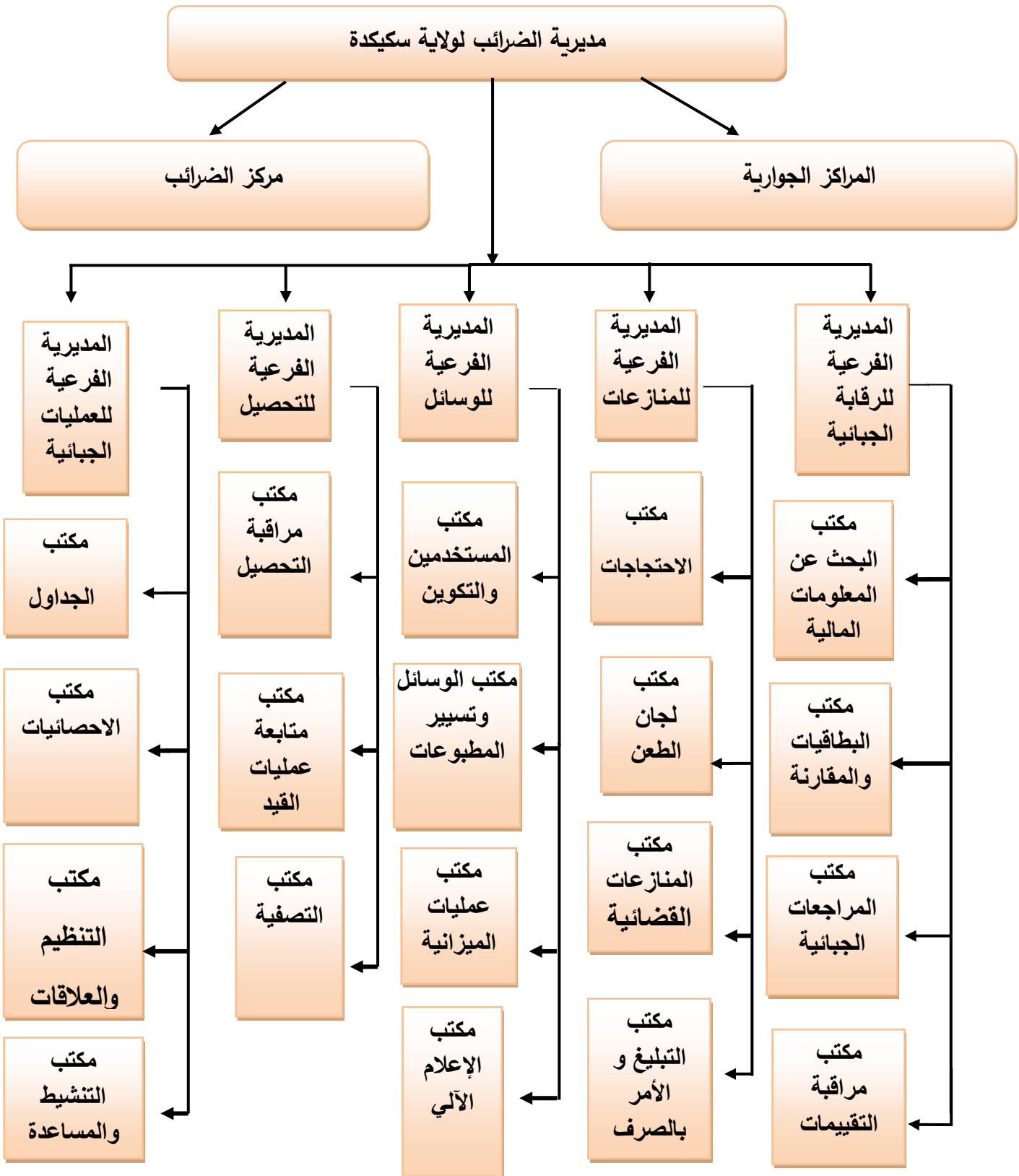
- مكتب الجداول
- مكتب الإحصائيات
- مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية
- مكتب التسجيل والطابع

الجدول رقم 07 : المصالح الخارجية لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة

الاختصاص الاقليمي	المراكز الجوارية للضرائب
بلدية سكيكدة، حمادي كرومة ، فلفة، الحقائق، عين الزويت ملاحظة : سيتم تفعيل النظام الرقمي "جبايتك" في المركز الجوارى للضرائب سكيكدة ابتداءا من 01 جويلية 2024	المركز الجوارى لسكيكدة
الحروش، بني بشير، رمضان جمال، صالح بالشعور، مجاز الدشيش، عين بوزيان أولاد أحبابة	المركز الجوارى للحروش
عزابة ، السبت، لغدير، عين شرشار، جندل ، بن عزوز ، بكوش لخضر، المرسي	المركز الجوارى لعزابة
تمالوس ، بين الويدان، عين قشرة، أم الطوب، بني ولبان، بوشطاطة	المركز الجوارى لتمالوس
القل، كركرة، الشرايع، بني زيد، الولجة بالبلوط، واد الزهور، خنق مايون، قنواع الزيتونة، أولاد أعطية (تم تفعيل النظام الرقمي بتاريخ 05 ماي 2024)	المركز الجوارى للقل

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب محل التبرص

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة



المصدر : قرار وزاري مشترك الجريدة الرسمية العدد 23 المؤرخ في 21 فيفري 2009 ، ص 11

المطلب الثاني : تقديم مركز الضرائب (محل التبرص) و مهامها

في هذا المطلب سنتعرف على تنظيم و مهام مركز الضرائب لولاية سكيكدة باعتباره من المصالح الخارجية لمديرية الضرائب، وذلك من خلال الإطلاع على هيكلها الإداري و التنظيمي، إضافة إلى عرض تنظيم و الخصائص و المهام المخولة لمركز الضرائب مقر التبرص.

1-تعريف مركز الضرائب CDI :

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب، تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة، تقوم أساسا على التواجد الاستماع، الاستجابة، و معالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه؛ حيث شكل إفتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، و قد كان تاريخ بداية العمل بتاريخ 08 أوت 2008، الهدف الرئيسي من إفتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب و كذا الأدوات المحددة لعمل المركز، على الرغم من تجربته القصيرة سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واعدة من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة، و الإستقبال، مع هذه العودة الإيجابية قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر قالمة، أم البواقي وسوق أهراس.

ليأتي دور مركز الضرائب لولاية سكيكدة المتواجد بحي الإخوة بوحجة بلدية سكيكدة و الذي تم تدشينه من طرف والي ولاية سكيكدة السابق السيد بن حسين فوزي بتاريخ 05 جويلية 2016، و تفعيل نظام الرقمنة به بتاريخ 05 ماي 2023، حيث يتكفل مركز الضرائب بمسك و تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة، الخاضعين لمجال اختصاصه والمتمثلين في:

-المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي ؛

-المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاصه مديرية كبريات المؤسسات و التي يفوق رقم أعمالها

00.000 000 30 دج.

2- صلاحيات و مهام مركز الضرائب لولاية سكيكدة CDI : تتحصر مهام مركز الضرائب في المجالات التالية

أولا : في مجال الوعاء الضريبي

- يمسك و يسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

-يمسك ويسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية و التجارية؛

-إصدار الجداول و قوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها و المصادقة عليها.

ثانيا : في مجال التحصيل

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب و الرسوم و الأتاوى ؛
- التكفل بالعمليات المادية للدفع و التحصيل وتقدير الأموال النقدية؛
- ضبط الكتابات و مركزة تسليم القيم.

ثالثا : في مجال الرقابة

- البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها و استغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وتحقيق برامج التدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

رابعا : في مجال المنازعات

- دراسة و معالجة الشكاوي ؛
- متابعة المنازعات الادارية و القضائية ؛
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة؛

خامسا : في مجال الإستقبال و الإعلام

- ضمان مهمة إستقبال و أعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات و المطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

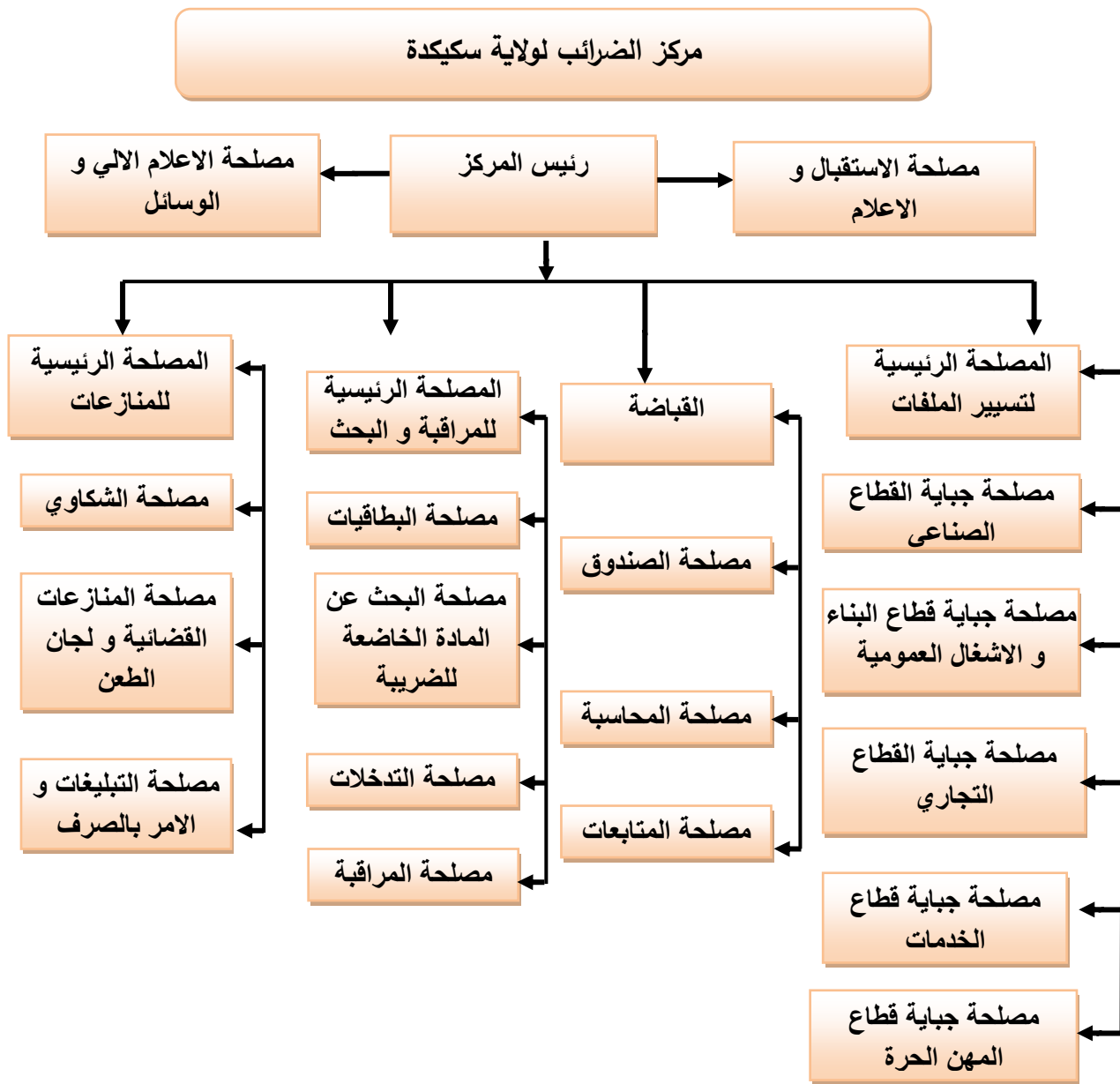
3- الضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب CDI :

- تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب و الرسوم التالية:
- الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بفئة الأرباح المهنية؛
- الضريبة على أرباح الشركات IBS ؛
- الرسم الداخلي على الإستهلاك TIC ؛
- رسم المرور على الكحول ؛
- الرسم على النشاط المهني TAP ؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور، المرتبات و المكافآت IRG.S ؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على أرباح الأسهم على الشركاء IBS Ret. à la source ؛
- حقوق الطابع DT

4-الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة CDI :

فيما يخص التنظيم الداخلي والتسيير للمركز فقد نصت المادة 21 من المرسوم التنفيذي 06-327 المؤرخ في 18/09/2006 على أن مراكز الضرائب يسيرها رئيس مركز وتنظم في ثلاث (3) مصالح رئيسية و مصلحتين (2) و قباضة حيث أن كل مصلحة تختص في مجال معين غير أنها تشترك في نقطة واحدة وهي تحقيق أهداف الإدارة الجبائية و سيتم توضيح ذلك حسب الشكل التالي :

الشكل رقم 05 : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مركز الضرائب محل التبرص

- يمكن تقسيم مراكز الضرائب المستحدثة وفقا لمعيار عدد الملفات التي يسيروها كل مركز، إلى ثلاثة (03) أصناف :

• الصنف الأول : يسيرو أكثر من 8000 ملف جبائي

• الصنف الثاني : يسيرو أقل من 8000 ملف جبائي و أكثر من 4000 ملف

• الصنف الثالث : يسيرو أقل من 4000 ملف

سنوضح بالتفصيل الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة و وظيفة كل مصلحة على حدى و دورها :

أولا :المصالح الرئيسية. :

1-المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات : وهي مكلفة بالقيام بالوظائف التالية

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء و المراقبة الجبائية و متابعة الإمتيازات الجبائية الدراسة الأولية للإحتجاجات؛

-المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛

-دراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

-إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة لبرنامج الرقابة إعتقادا على المستندات أو المراجعة المحاسبية؛

-إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات و أعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى

والحرص على إنسجامها . تنظم المصلحة الرئيسية ضمن 05 مصالح فرعية و هي :

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

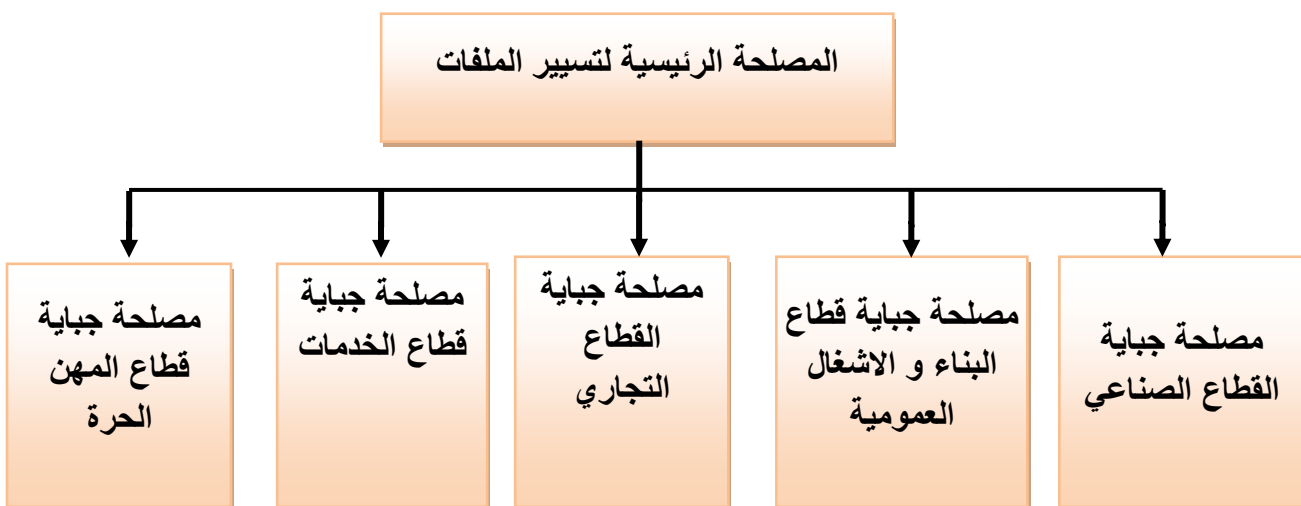
-المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛

-المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري ؛

-المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

-المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

الشكل رقم 06 : المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الشكل رقم 05

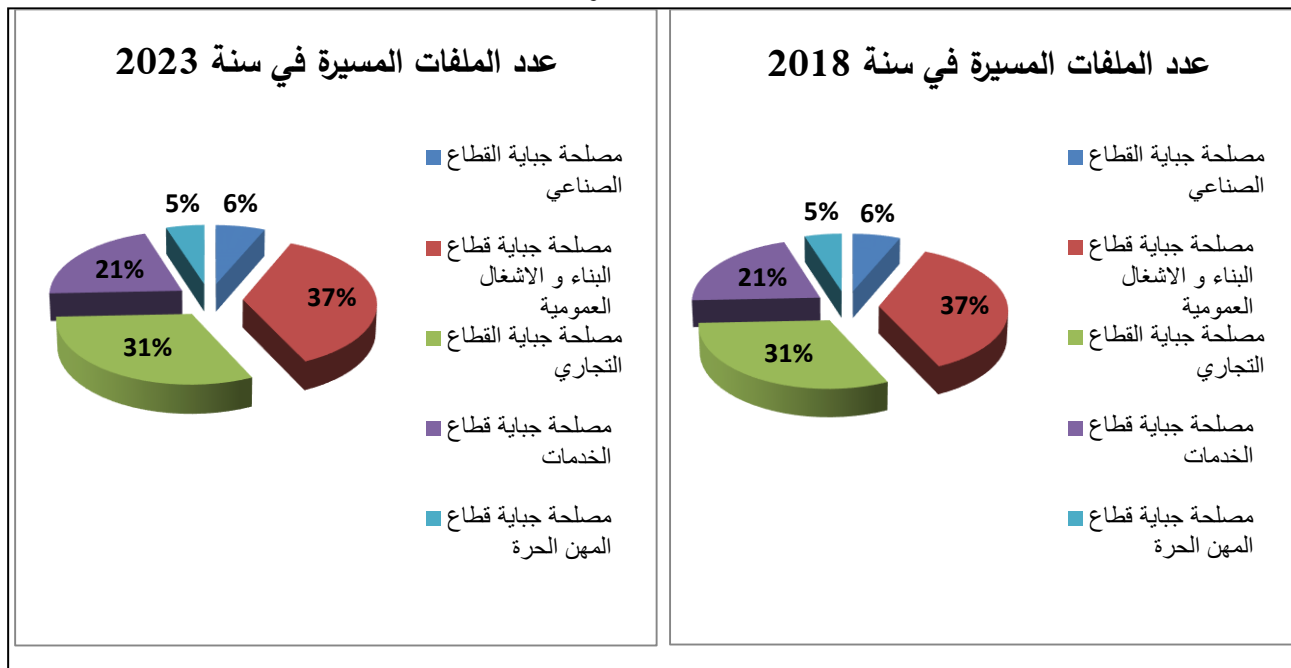
و للتوضيح أكثر نبين حسب الجدول أدناه تطور إرتفاع عدد الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة، المسيرة من قبل للتسيير الملفات لمركز الضرائب سكيكدة لسنة 2018 و 2023، و الموزعة حسب كل مصلحة الرئيسية المصلحة و نسبة كل منها مقارنة بإجمالي الملفات علما أن سنة 2023 تم فيها تفعيل الرقمنة بالمركز :

الجدول رقم 08 : عدد الملفات المسيرة حسب المصالح للمصلحة الرئيسية لتسيير الملفات لسنة 2018 و 2023

النسبة	عدد الملفات المسيرة في سنة 2023	النسبة	عدد الملفات المسيرة في سنة 2018	المصالح
6.44%	547	6.43%	416	مصلحة جباية القطاع الصناعي
36.53%	3,104	39.49%	2,554	مصلحة جباية قطاع البناء و الاشغال العمومية
31.37%	2,665	31.77%	2,055	مصلحة جباية القطاع التجاري
20.66%	1,755	18.94%	1,225	مصلحة جباية قطاع الخدمات
5%	425	3.37%	218	مصلحة جباية قطاع المهن الحرة
/	8,496	/	6,468	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق و معطيات من المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات لمركز الضرائب سكيكدة محل التبرص

الشكل رقم 07 : توزيع الملفات الجبائية حسب المصالح للمصلحة الرئيسية لتسيير الملفات لسنة 2018 و 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

2- المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث : وتقوم بالأدوار التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل إستغلالها؛
 - إقتراح عملية الرقابة وانجازها مع إعداد جداول إحصائية و حوصلة تقييمية دورية.
- وتضم هذه المصلحة في 04 مصالح فرعية كالتالي :

▪ مصلحة البطاقات : هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام و الإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة و كذا مراقبتها وتحصيلها؛
- التكفل بالمعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها و استردادها من أجل إستغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

▪ مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة : تنحصر مهام هذه المصلحة في :

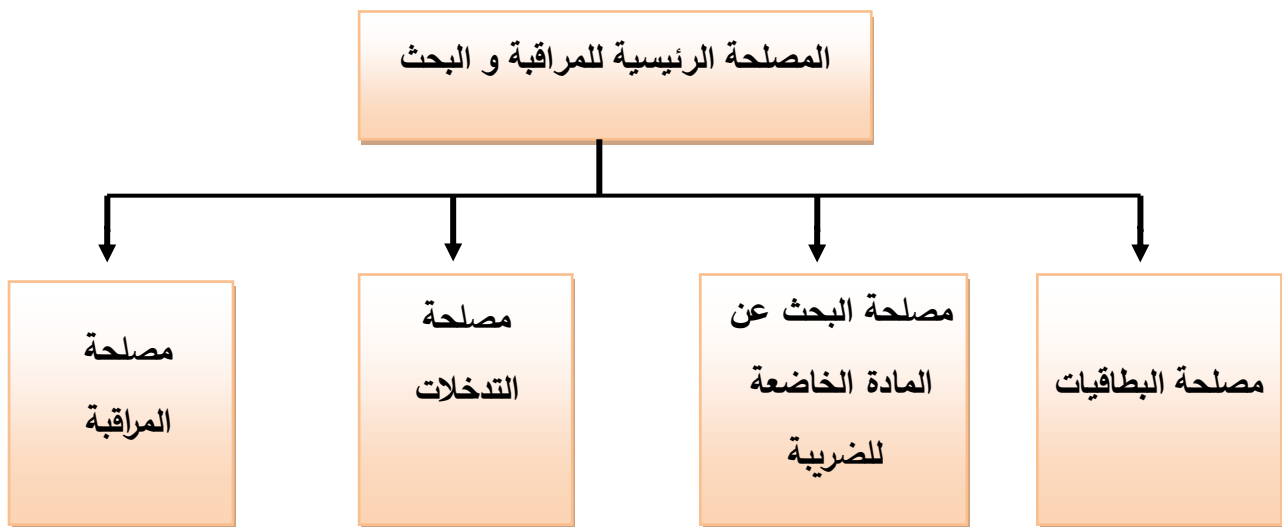
- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الإطلاع؛
 - إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة إنطلاقا من المعلومات المجمعة.
- ### ▪ مصلحة التدخلات : تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وهي مكلفة بالأدوار التالية:

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة؛
- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها؛
- إقتراح ملفات المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم.

▪ مصلحة المراقبة : تعمل هذه المصلحة في شكل فرق و تنحصر مهامها في :

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات و الرقابة في عين المكان؛
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة و تقييم مردوديتها.

الشكل رقم 08 : المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الشكل رقم 05

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات و هي مكلفة بالأدوار التالية :

-دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، و متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الجهات القضائية ، و تنظم المصلحة الرئيسية للمنازعات في 03 مصالح فرعية كالتالي:

▪ مصلحة الشكاوى : تكلف مصلحة الشكاوى بالقيام بالمهام التالية :

-دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها؛
-دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إسترجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقطوعة من المصدر؛
-دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة، و معالجة منازعات التحصيل ؛

▪ مصلحة المنازعات القضائية و لجان الطعن تكلف هذه المصلحة لاسيما بالمهام التالية:

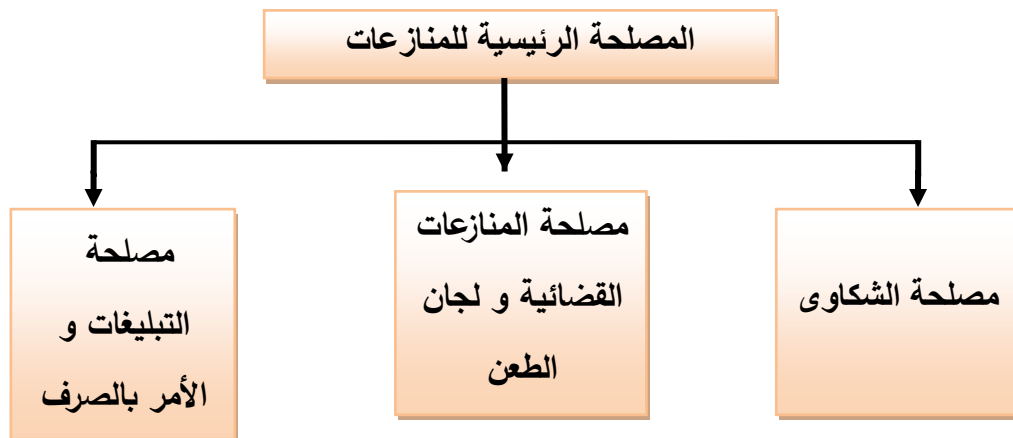
-دراسة الطعون التابعة للإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و الإختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

-متابعة قضايا الطعون بالإتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية

▪ مصلحة التبليغات و الأمر بالصرف و يكمن دور هذه المصلحة في :

-تبليغ مختلف القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و الى المصالح المعنية؛
-الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
-إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية

الشكل رقم 09 : المصلحة الرئيسية للمنازعات



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الشكل رقم 05

ثانيا : مصالح الرئيس

تتدرج ضمن مصالح الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين، مصلحة الإستقبال و الإعلام؛ و مصلحة الإعلام الآلي والوسائل .

1- مصلحة الإستقبال والإعلام : وتسند إليها مهمة :

- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوق و واجبات المكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص مركز الضرائب .

2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل : وتكلف بما يأتي:

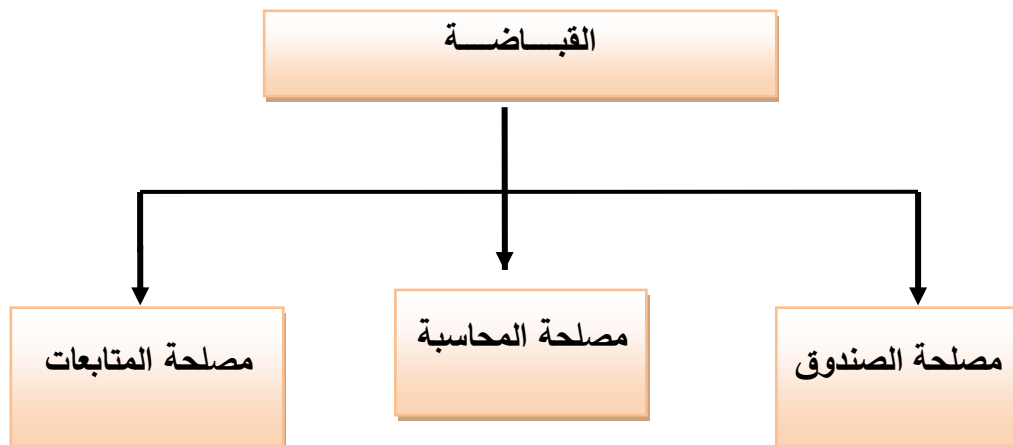
- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافق لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

ثالثا القباضة :

من خلال التنظيم الجديد تم دمج مصالح الوعاء و التحصيل في مركز واحد و تحت إشراف رئيس المركز حيث تتكفل قباضة مركز الضرائب لولاية سكيكدة ب :

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة .
- و تضم القباضة 03 مصالح : مصلحة الصندوق؛ مصلحة المحاسبة؛ مصلحة المتابعات.

الشكل رقم 10 : مصلحة القباضة



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الشكل رقم 05

المطلب الثالث : آلية نظام التحصيل الجبائي العادية على مستوى مديرية الضرائب :

يهتم التنظيم الفني للضريبة بتحديد الإجراءات و الوضعيات المتعلقة بفرضها وتحصيلها، ويتم التطرق للوعاء الضريبي وكيفية التحصيل الضريبي بالطريقة العادية كالاتي :

أولا : طرق تقدير حجم الضريبة :

يقصد بالوعاء الضريبي المادة أو المال الذي يتخذ أساسا لفرض الضريبة، و تسمى الضريبة باسم المال الذي تفرض عليه، فالضريبة التي وعائها الدخل تسمى ضريبة الدخل، والتي وعائها العقار تسمى الضريبة العقارية وهكذا بالنسبة لضريبة الشركات وضريبة الاستهلاك، و هناك عدة طرق لتحديد الضريبة من أهمها:

-طريقة المظاهر الخارجية؛

-طريقة التقدير الإداري المباشر؛

-طريقة التقدير الجزافي؛

-طريقة التصريح من المكلف؛

-طريقة التصريح من غير المكلف.

❖ **طريقة المظاهر الخارجية :**

تقدر على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يفترض أنها تعكس أو تبين ثروة أو دخل المكلف، وأحيانا عن طريق عناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمادة الخاضعة للضريبة مثال ذلك رقم الأعمال، وضعية المخزون، مبلغ الاستثمارات، وتتسم هذه الطريقة بالبساطة وقلة النفقات إلا أنها غير دقيقة بشأن تحديد وعاء الضريبة.

❖ **طريقة التقدير الإداري المباشر :**

يخول قانون الإدارة الضريبية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة، دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة ويكون للإدارة حرية واسعة في الالتجاء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة، وعادة ما تلجأ الإدارة الضريبية إلى هذه الطريقة في حالة تخلف المكلف أو امتناعه عن تقديم الإقرار الضريبي أو إذا كان الإقرار غير مطابق للواقع أو ينطوي على خطأ أو غش.

❖ **طريقة التقدير الجزافي :**

تقوم هذه الطريقة على استخدام القرائن القانونية التي يقرها المشرع في تحديد دخل المكلف، أو تنزيل تكاليف العمل كنسب الاستهلاك أو قيمة مصاريف الصيانة للعقار، فهي تقوم على إجراء التقدير بشكل تخميني، وذلك في حالة عدم قيام المكلف بتقديم إقرار عن دخله، وهي أقرب إلى الواقع من المظاهر الخارجية إلا انه ينبغي عدم التوسع لها، نظرا لعدم دفعها بشكل يضمن معها حق الخزينة بالكامل أو يضمن العدالة الكاملة للمكلف.

❖ **طريقة التصريح من المكلف :**

فيه يقوم المكلف بتقديم إقرار سنوي تحدد فيه الوعاء الضريبي ومصادر دخله الخاضع للضريبة، وتأخذ كثير من التشريعات الضريبية بهذه الطريقة، نظرا لقربها من العدالة و تتيح الفرصة للوصول للدخل الحقيقي بشكل أدق و لكن يعاب فيها سهولة الغش في المعلومات المقدمة من قبل المكلفين، مما يضطر الموظف الضريبي في كثير

من الأحيان إدخال التعديلات على هذه الإقرارات و هذا يثير الكثير من المنازعات بين المكلفين و الإدارة الضريبية.

❖ طريقة التصريح من غير المكلف :

وفيها يلزم المشرع الضريبي غير المكلف بتقديم إقرار عن المكلف يحدد فيه دخله الخاضع للضريبة مثل إلزام مدير الشركة أو المؤسسة بتقديم كشوف برواتب الموظفين لديهم، و إلزام المؤسسات و الشركات عند قيامهم بشراء السلع و الخدمات بتقديم البيانات معهم، مما يساعد الإدارة في تحديد مقدار دخولهم.

ثانيا : مراحل و إجراءات تحصيل الضريبة لدى مصالحي الضرائب :

يجب على المكلف قبل أي إجراء تحصيلي للضريبة أن يكون على استعداد و قابلية للدفع و لابد أن يصرح بنوع النشاط التجاري الذي يخضع له للضريبة .

1- إخضاع المكلف لنظام جبائي معين :

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي و النظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط، إذا تعدى رقم الأعمال المحقق 30 000 000.00 دج يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجزافي كما يلي :

❖ النظام الجزافي :

حتى يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي لا بد من إتباع بعض الخطوات وتكون على النحو التالي:

- يجب على المكلفين بالضريبة القيام بالتصريح بالوجود، وهذا باكتتاب وثيقة تسمى **G08** (الملحق رقم 01) ، ثم يتعين عليهم في حالة خضوعهم إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري وهي وثيقة أخرى تسمى **G12** (الملحق رقم 02)، يتم إيداعها على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط، ويجب أن يكتب هذا التصريح في الفترة الممتدة بين الأول و الثلاثين من جوان كل سنة، و في حالة عدم وجود بعض النقائص في المبالغ المصرح بها بعد عملية المراقبة يتم اعذار المكلف، أين يقوم رئيس المفتشية باقتراح رقم الأعمال له بمراعاة طبيعة النشاط الممارس الموقع... الخ.

- وفي حالة رفض المكلف لرقم الأعمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة و بها يمكن للمفتشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ :

-النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف؛

-النسخة الثانية إلى قبضة الضرائب؛

-النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف؛

-النسخة الرابعة ترسل إلى المديرية الولائية للضرائب.

❖ النظام الحقيقي :

أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزافي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي، كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم الأعمال مرتفع ومتغير، كما يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع حسب نظام الربح الحقيقي، و يبلغ للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي، و يبقى الاختيار ساريا للسنة المذكورة و السنتين الموالتين حيث يكون الاختيار لا رجعة فيه، كما أنه على المكلفين بالضريبة الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة المالية للفترة التي تمت فيها ممارسة هذا الاختيار أو تم فيها التنديد ضمنيا.

2- طريقة تسديد الضريبة :

عند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة الضرائب، حيث يقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرق الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها و هي :

❖ التسديد النقدي :

مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى " وصل استلام" و تكون مختومة بطابع القباضة، و التي تثبت الدفع المادي المكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

- الرقم الجبائي ؛

- مبلغ غرامة التأخير؛

- نوع الضريبة المدفوعة .

❖ التسديد عن طريق الشيك أو الصك البريدي :

عندما تكون طريقة الدفع بشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل الاستلام، يثبت استلامه لشيك بمبالغ الضريبة، هذا الوصل يكون مختوم بطابع القباضة و يأخذ الوصل من كتاب يتعامل به الأمين مع المكلفين في حالة تسديدهم عن طريق شيك أو وصل ثم يتم تحويلها إلى h2 ثم يقوم بإرسال الشيكات إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمى h10 ثم يتم تحويلها إلى البنك المركزي.

المطلب الرابع : الآليات المستحدثة للحصول على مستوى مركز الضرائب سكيكدة- بوابة جبايتك -

من أجل دراسة طلبات وتصريحات المكلفين عن بعد وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرفهم مواقع على شبكة الإنترنت، يمكنهم من خلالها طلب بعض الوثائق كطلب التعريف الجبائي، نخص بالذكر بوابة "جبايتك" التي تعد تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت.

كما اعتمدت على نظام المعلومات الجبائي SAP في تطوير بعض الإجراءات الجبائية على مستوى مركز الضرائب CDI و جعلها تتم بصورة آلية وأتية، الأمر الذي ساعد في معالجة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة ومصالح المركز .

أولا : عرض بوابة jibaya-tic و الربط القانوني لعملياتها : من اجل التعرف على البوابة سيتم توضيح ما يلي:
1- عرض البوابة :

مصطلح jibaya-tic هو جمع بين نسخ كلمة "الجباية" في اللغة العربية و "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" jibaya-tic هي البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، يقدم خدمات إقرار الضرائب عن بعد، المتوفرة في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام.

يتم تقديم خدمات بوابة jibaya-tic إلى دافعي الضرائب بموجب الهياكل الجديدة (المديرية العامة للضرائب DGE مركز الضرائب CDI و المراكز الجوارية للضرائب CPI)، حيث يخضع استخدام هذه الصيغة للالتزام بالضريبة بالإقدام مسبقا على عضوية طوعية، حيث يمكن للمكلف المعني الذي يرغب في الاستفادة من خدمات jibayatic الاتصال بخدمة الاستقبال على مستوى الهياكل الجديدة و الاستفادة من إستقبال يتم من خلاله تقديم صيغة التصريح و الدفع الضريبي الجديدة.

يكون ملف العضوية المبسط متاح للتنزيل المجاني في قسم التوثيق، و تمنح العضوية لدافع الضرائب الحق في مساحة خاصة و آمنة، و التي تشمل العمليات التي قام بها في شكل لوحة القيادة.

2- عرض الجانب القانوني :

تطرق المشرع الجزائري إلى ربط الدفع و التصريح الالكتروني للضرائب ضمن العديد من المواد القانونية حيث يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات اكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الالكتروني و يحدد تاريخ تطبيق الاختيار بالنسبة للتصريح والتسديد الآليين وكذا الإجراءات والشروط الخاصة بتطبيقه عن طريق التنظيم .

علاوة على كيفية التصريح و الدفع عن طريق التصريح سلسلة G50 (الملحق رقم 03) فإن الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني يمكن أن يتم التصريح بهم و تسديدهم عبر الطريق الالكتروني في الأجل والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم . أما عن طريقة دفع الضرائب و الرسوم فيمكن أن تكون نقدا لدى صندوق القابض القائم على جدول الضرائب أو حسب طرق الدفع الأخرى بما فيها الإقتطاع البنكي أو التحويل والدفع الآلي.

3- كيفية فتح ملف جبائي لدى مركز الضرائب :

لفتح ملف جبائي هناك نوعين من الأشخاص ملف شخص طبيعي و ملف شخص معنوي، و في كلتا الحالتين يجب الحضور الشخصي أو تقديم توكيل موثق لشخص آخر يمثله، و يجب كذلك إستظهار بطاقة الهوية و مجموعة من الوثائق من بينها :

- الختم ؛

- ورقة الاحصاء ؛

- طلب رقم التعريف الوطني ؛
- وصل استلام ؛
- طلب خطي بفتح ملف جبائي ؛
- عينة التوقيع للمسير ؛
- 2 تصريح بالوجود ؛
- 2 نسخ عن السجل التجاري أو الاعتماد ؛
- بالنسبة للشركات : 02 نسخ من العقد التأسيسي
- 02 النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ؛
- 02 التسمية ؛
- 02 صور عن عقد الكراء ؛
- 01 عقد إزدياد ؛
- 01 شهادة إقامة ؛
- 01 صورة عن بطاقة الهوية .

بعد إحضار هذه الوثائق يتم التقرب إلى مركز الضرائب في مصلحة الاستقبال، و يقوم العون بمراجعة المعلومات و التأكد منها و إدخالها إلى برنامج SAP ، و هو البرنامج الداخلي للإدارة الجبائية و ذلك بإستخدام NIF و هذا بغية رقمنة الملف، من خلال إستخدام رقم داخلي يسمى بـ BP و هو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي يتكون من 10 أرقام بالنسبة للشخص الطبيعي يبدأ برقم 1XXXXXXXX و الشخص المعنوي يبدأ 2XXXXXXXX .

ثانيا : إجراءات طلب التسجيل الجبائي :

حتى يستطيع المكلف بالضريبة التسجيل في بوابة جبايتك، يجب عليه أولا الحصول على رقم التعريف الجبائي الذي يعتبر بطاقة تعريف، و عليه يجب على المكلف بالضريبة الولوج إلى صفحة المديرية العامة للضرائب عبر الموقع did_requetes@mfdgi.gov.dz حيث تظهر له نافذة حوار بها عدة خيارات فيقوم باختيار الرابط اتصال الترقيم الجبائي، بعد ذلك يضغط المكلف على خيار الترقيم الجبائي فتظهر نافذة عنوانها الترقيم الجبائي على الخط، ونجد فيها ما يلي:

❖ المكلف بالضريبة شخص معنوي :

إذا كان المكلف بالضريبة شخصا معنويا فإنه من أجل الحصول على رقم تعريف جبائي، يقوم المكلف بالضغط على الخيار أنت شخص معنوي فتظهر نافذة حوار به خياران ، حيث الخيار الأول معناه مستخرج سجل تجاري رئيسي (مقر)، أما الخيار الثاني فهو مستخرج سجل تجاري ثانوي (وحدة فرعية)، فيتم الضغط على الخيار الأول لأنه مسجل جديد، بعدها تظهر نافذة حوار يقوم المكلف بما يلي:

- إدخال رقم السجل التجاري و الصفرين أمامه معناه قيد رئيسي، وإذا كان ثانوي نجد 01 ، 02 ... وهكذا حسب عدد السجلات الثانوية؛
- رقم الولاية ؛
- البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة E-mail ؛
- تكرار البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة من أجل التثبيت؛
- ثم إدخال الرمز الظاهر على الشاشة، ثم نضغط على suivant .

بعد الضغط تظهر نافذة حوار خاصة بمعلومات الشركة، تتضمن ما يلي:

-اسم الشركة مثلا SARL، EURL؛

-الاسم بدون الشكل القانوني؛

-عنوان ممارسة النشاط؛

-الولاية؛

-مفتشية أو مركز الضرائب في هذه الولاية؛

-النشاط الرئيسي الممارس؛

-رقم السجل التجاري الموجود في التصريح بالوجود؛

-إرسال المعلومات و التأكيد .

عند ضغط المكلف على إرسال النموذج تظهر نافذة بها كل المعلومات التي تم إدخالها فتظهر له ثلاثة خيارات في الأسفل هي تأكيد المعلومات، الرجوع للنموذج ، صفحة الاستقبال إذا لم يكن هناك خطأ فيضغط المكلف على خيار تأكيد المعلومات التي أدخلها سابقا.

وفي الأخير سيظهر وصل الاستلام ليتم طباعته من طرف المكلف لاستعماله فيما بعد، وكذا من طرف عون المصلحة الرئيسية للتسيير و يتم نشره في الموقع <http://nif.mfdgi.gov.dz> و ما يبقى على المكلف سوى متابعة طلبه حيث يمكنه الحصول على شهادة رقم تعريفه الجبائي NIF في أجل لا يتجاوز 72 ساعة ويمكن كذلك أن يتم الرد على المكلف بعدم صحة المعلومات التي صرح بها، و تبقى الخطوة الأخيرة التوجه إلى مركز الضرائب من أجل المصادقة على رقم التعريف الجبائي.

❖ المكلف بالضريبة شخص طبيعي :

في حالة كان المكلف شخصا طبيعيا فإنه يختار الضغط على الخيار، أنت شخص طبيعي فتظهر نافذة تحمل بها معلومات وأمامها خانات يجب على المكلف ملأها و هي كالتالي:

-اللقب، الاسم ، البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة E-mail؛

-تأكيد البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة من أجل التثبيت؛

-إدخال الرمز الظاهر ثم الضغط على suivant .

فتظهر نافذة خاصة بالمعلومات الشخصية للمكلف بالضريبة مثل الاسم و اللقب، تاريخ و مكان الازدياد، بلدية و ولاية الازدياد، رقم شهادة الميلاد، نوع شهادة الميلاد (أي الجنسية)، بعدها يتم ملء المعلومات المهمة مثل اختيار ما هو نوع النشاط مثل سجل تجاري أو بطاقة حرفي، بعدها مباشرة رقم السجل أو البطاقة حسب الاختيار ثم ولاية صدور الوثيقة ثم اختيار عنوان النشاط، مكان النشاط، مركز الضرائب التابع له المكلف بالضريبة و اختيار نوع النشاط ثم رقم السجل التجاري و بعد التأكيد تتبع نفس المراحل المتبعة في الشخص المعنوي.

بعد ملء جميع الخانات السابقة يقوم المكلف بالضغط على الخيار إرسال النموذج، يظهر ملخص بجميع البيانات التي تم إدخالها و هي تمثل إشعار بالاستلام يتعلق بالطلب الذي تقدم به المكلف حيث يظهر أعلى البيانات رقم الطلب و في الأسفل توجد ثلاثة خيارات هي كالتالي :

- تأكيد المعلومات ؛
- الرجوع للنموذج ؛
- صفحة الاستقبال.

عندما يضغط المكلف على الخيار تأكيد المعلومات يتم إرسال الطلب إلى المديرية العامة للضرائب بالتحديد إلى مديرية الإعلام و الوثائق الجبائية.

يتم التحقق من صحة المعلومات الواردة في طلب المكلف على مستوى مركز الضرائب، وذلك بعد إجراء لعملية التصريح و التسجيل الجبائي عن طريق ملء استمارة معلومات، و كخطوة أخيرة يقوم المكلف بطباعة شهادة رقم تعريفه الجبائي من خلال موقع المديرية العامة للضرائب بعد إدخاله لرقم طلبه الذي حصل عليه من خلال الإشعار بالاستلام.

❖ نظام المعلومات الجبائي SAP :

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات، لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط و تحديد الحل المعلوماتي، و التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، و تمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها، حيث تتلخص إيجابيته فيما يلي :

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان،
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية، إبتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء و التحصيل و كذا تسيير الملف الجبائي؛

- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة ؛
- التبادل السريع للمعلوماتية المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح و مع المصالح الاخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة ؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل و إتخاذ القرار؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية ؛
- محاربة الاقتصاد الموازي و الغير القانوني ؛
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها ؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.

ثانيا معالجة التصريحات الجبائية :

لقد أتاح نظام المعلومات SAP العديد من الخدمات للإدارة الضريبية وللمكلف بالضريبة من خلال قيامه ببعض الإجراءات والعمليات الجبائية عن بعد وبصورة إلكترونية، وكذلك ساهم هذا النظام في مساعدة أجهزة مراكز الضرائب المتوفرة على هذه الخدمة في تحسين إجراءات التحصيل الضريبي وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- بالنسبة للمكلف بالضريبة : لكي يستفيد المكلف بالضريبة من خدمات نظام المعلومات SAP المتاح على موقع جبايتك (Jibaya-tic) يجب عليه القيام بالإجراءات التالية :

التصريح الجبائي عن بعد:

من أهم مزايا هذا النظام هو قدرة المكلف بالضريبة بالتصريح عن بعد لمختلف الضرائب والرسوم المترتبة عليه وكذا تقديم المعلومات المختلفة عن إيراداته ورقم أعماله وذلك من خلال:

❖ التسجيل في موقع جبايتك :

من أجل قيام المكلف بالضريبة بالتصريح عن بعد قامت المديرية العامة للضرائب بفتح بوابة إلكترونية تسمى جبايتك تسمح للمكلف بالاستفادة بخدمات نظام المعلومات SAP وللولوج لهذه البوابة لا بد من حصول المكلف على تأشيرة التسجيل للدخول حيث يجب إيداع ملف على مستوى مصالح الضرائب من أجل حصوله على الرقم السري فبإمكانه تحميل الوثائق الخاصة بملف التسجيل من البوابة <http://www.jibayatic.dz> و هي:

- استمارة طلب التسجيل ، و دفتر التنظيمات العامة.

بالإضافة إلى تقديم كشف الهوية البنكية (RIP) و يمكن للمكلف أخذ موعد من خلال الموقع نفسه، و عند إيداعه للملف بمصلحة الاستقبال والإعلام التابعة لمركز الضرائب، وبعد مدة زمنية أقصاها 72 ساعة يمنح رمز للدخول وكلمة السر خاصة به صالح للدخول في المرة الأولى ويجب أن يغيرها المكلف عندما يطلب منه ذلك.

حيث تعد البوابة Jibaya-tic من أهم تكنولوجيات الشبكات الحديثة التي يعتمد عليها مركز الضرائب في رقمنة

الإجراءات الجبائية، و كذلك تقدم العديد من الخدمات للمكلفين بالضريبة مما ساعد الأعوان الجبائيين على أداء مهامهم في التحصيل بكل فعالية.

وتعتبر البوابة الإلكترونية جبايتك فضاء مؤمن مرتبط بنظام المعلومات SAP يقدم للمكلفين بالضريبة مجموعة من الخدمات تتمثل في :

- الوصول إلى بيانات تحديد الهوية الخاصة بهم (اسم الشركة والعنوان و رقم الهاتف ، وما إلى ذلك)؛
- إمكانية إدخال المساعد لإقرار ضريبي، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة؛
- إكتتاب و إرسال التصريحات الجبائية عن بعد؛
- توفر هذه الخدمة أيضا للمكلف تأكيدا على أن الضريبة محدثة ؛
- من الممكن أيضا تحديث إعلان تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد ؛
- نظام لإرسال إقرارات الدفع مع المراقبة المستمرة طوال السنة المالية؛
- للبوابة أيضا وثائق شاملة عن النظام الضريبي الجزائري في متناول الجميع؛
- الاطلاع على الوضعيات الجبائية للمكلفين و كذا الالتزامات الجبائية إن كانت هناك ديون ضريبية لم تسوى بعد؛
- طباعة الوثائق التي تسهل مهام أعوان المركز في تحصيل الضرائب.

❖ التصريح الجبائي :

بعد أن يتحصل المكلف على الرمز و كلمة السر بإمكانه الولوج عبر موقع جبايتك إلى نافذة فضاءه الشخصي من خلال الواجهة التالية :

بعد تسجيله لاسمه و كلمة السر الخاصة به تظهر له الصفحة الرئيسية أدناه :

Bienvue !

15 Obligat. dépôt décl. Non rempli

16 Formulaires Version préliminaire

0 Taxe Domiciliation Bancaire Version préliminaire

HOME.TELEPAGO Version préliminaire

ATVA.PAGE_TITLE ATVA.INFO

0 HOME.PETROLIERE Version préliminaire

Contact Us

حيث تتيح له النافذة الموالية لها التصريح بالضرائب المستحقة عليه، فمن خلال إختياره لخانة **Obligat dépôt décla** سيتم عرض قائمة لجميع الالتزامات الضريبية التي يخضع لها على الشاشة التالية :

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
Etats Récapitulatifs Annuelles	Année 2022	Jan 1, 2022	Dec 31, 2022	Etats Récapitulatifs Annuelles	May 21, 2023	>
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2021	Apr 1, 2021	Jun 30, 2021	Impôt revenu global - Professi	Jun 20, 2021	>
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	1ère Trimester 2022	Jan 1, 2022	Mar 31, 2022	Impôt revenu global - Professi	Mar 20, 2022	>
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2022	Apr 1, 2022	Jun 30, 2022	Impôt revenu global - Professi	Jun 20, 2022	>
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	1ère Trimester 2023	Jan 1, 2023	Mar 31, 2023	Impôt revenu global - Professi	Mar 20, 2023	>
IRG: Salaires	Février 2021	Feb 1, 2021	Feb 28, 2021	Impôt revenu global - Salaires	Mar 21, 2021	>
IRG: Salaires	Mars 2023	Mar 1, 2023	Mar 31, 2023	Impôt revenu global - Salaires	Apr 20, 2023	>
IRG: Salaires	Avril 2023	Apr 1, 2023	Apr 30, 2023	Impôt revenu global - Salaires	May 21, 2023	>
TAP: Régime général	Février 2021	Feb 1, 2021	Feb 28, 2021	Taxe sur activ professionnelle	Mar 21, 2021	>

حيث يجب على المكلف التركيز في ملء الخانات الخاصة بالضرائب الشهرية كالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لفئة الأجر IRG salaire

SAP NetWeaver Business Client 5.0

Index Synthèse des partenaires Accéder à la liasse de formul... Liasse de formulaires

Rechercher ou entrer nom d'application ou code de transaction

Liasse de formulaires

Statut: IRG Salaires
Type liasse formul.: IRG Salaires
Adresse: [Redacted]
Contribuable: [Redacted]
Dés. types revenus: Impôt revenu global - Salaires
Compte de contrats: Compte acc. unique du contribuable
Période imposition: [Redacted]
Objet de contrat: IRG Assujettissement

Synthèse formulaire **Gestion de formulaire** Détails Notes Protocole des statuts Historique des transactions Documents Postes de comptabilité

IRG Salaires 0001 Formulaire précédent Formulaire suivant Sélectionner formulaire Afficher versions précédentes Afficher 0 messages Contrôlé pour la dernière fois: 16.05.2023 14:45:46

Formulaire Historique des messages

Archivage optique Proposer données formul. Crier données formulaire Période imposition: [Redacted] Comparer valeurs Autres formulaires Vue: Valeurs remises

IRG - Traitements et salaires

Code	Catégorie de revenus	Revenus imposables	Taux	Montants à payer (DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par les employeurs.	1 330 631	Barème	0
E2L30	personnel résident	1 330 631	Barème	0
E2L60	personnel non résident	0	Barème	0
E2L50	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que les rappels et ajournés, d'une périodicité autre que mensuelle versés par les employeurs.	0	10%	0
E2L60	Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistance à titre occasionnel, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'invoque pas 2 000 000DA)	0	10%	0
Sous total				0

Recalculer

الرسم على النشاط المهني TAP

SAP NetWeaver Business Client 5.0

Index Synthèse des partenaires Accéder à la liasse de formul... Liasse de formulaires

Rechercher ou entrer nom d'application ou code de transaction

Archivage optique Proposer données formul. Crier données formulaire Période imposition: [Redacted] Comparer valeurs Autres formulaires Vue: Valeurs remises

TAP - Taxe sur l'activité professionnelle

Code	Opérations imposables	Global	Imposable	Exonéré	Taux	Montants à Payer
1) Opérations imposables						
C1A10	Opérations de production de biens sans réfaction:	0	0		1%	0
C1A20	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 25%:	0	0			0
C1A30	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 30%:	55 089 390	38 562 573		1.5%	578 439
C1A40	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 50%:	0	0			0
C1A50	Opérations bénéficiant d'une réfaction de 75%:	0	0			0
C1A60	Opération sans réfaction:	749 270	749 270		1.5%	11 239
C1A80	Activité de transport par canalisation des hydrocarbures:	0	0		3%	0
2) Opérations exonérées ou non imposables						
C2A20	Andi:	0		0		0
C2A30	Ansej:	0		0		0
C2A40	Angem:	0		0		0
C2A50	Cnac:	0		0		0
C2A60	Opérations Intragroupe:	0		0		0
C2A70	Exportation:	0		0		0
	Opérations de production de biens sans réfaction / Autres:	0		0		0
Sous Total						589 678

Recalculer

و الضريبة على القيمة المضافة TVA

Code	Catégorie de revenus	Revenus imposables	Taux	Montants à payer
E301	Opérations assujetties à la TVA			
E302	Biens, produits et services visés par l'article 23 (a) C. TCA			
E303	Prestations de services visés par l'article 23 du C. TCA			
E304	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA			
E305	Actes médicaux			
E306	Commissaires et courtiers			
E307	Fourniture d'énergie			
E307	Autres			

و بمجرد إدخاله لرقم الأعمال يتكفل نظام SAP بحساب قيم الضرائب آليا ليظهر له في الأخير مجموع الضرائب بعد التصريح و حساب قيم الضرائب و الرسوم، يقع المكلف في عملية التسديد أمام خيارين إما عن طريق الدفع الإلكتروني أو بالتوجه إلى مصالح قبضة المركز للتسديد مباشرة.

❖ **الدفع الإلكتروني:**

بعد دفع المكلف لقيم الضرائب و الرسوم المصرح بها عن بعد، يتم تحويل قيمة المدفوعات مباشرة من حسابه البنكي إلى حساب القبضة محل التحصيل، مع العلم أن هذه الخدمة متوفرة حاليا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات فقط، في انتظار تعميمها على بقية المراكز.

❖ **الدفع عن طريق التوجه إلى مصالح الصندوق للقبضات:**

بعد إتمام عملية التصريح عن بعد يقوم المكلف بطباعة وثيقة تبريرية تثبت قيامه بالتصريح تسمى إشعار بالدفع Avis à payer (الملحق رقم 04)، ثم يتوجه إلى مصلحة القبضة الموجودة بمركز الضرائب لتقديم هذا الإشعار و إظهاره لأمناء الصناديق و في المقابل يتحصل على وصل تسديد يثبت قيامه بالتصريح و التسديد الفعلي لالتزاماته الجبائية.

2- **بالنسبة لمصالح مركز الضرائب :**

بمجرد أن يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح الجبائي عن طريق موقع جبايتك الذي هو في حد ذاته يتشارك مع مركز الضرائب في نفس المعطيات القاعدية les base de données لنظام المعلومات SAP تنتقل المعلومات المصرح بها بصورة آنية و آلية إلى مصالح مركز الضرائب من خلال نافذة الويب SAP المخصصة لأعوان الجبائين.

❖ على مستوى القباضة

تسمح نافذة الويب SAP لعون القباضة بالولوج إلى نظام المعلومات عن طريق واجهة بها اسم المستخدم و كلمة سر، لكن هذه الواجهة l'interface خاصة بأعوان مصلحة القباضة وعمليات التحصيل الضريبي فقط .

بعد إدراج العون الجبائي لمعلوماته في النافذة أعلاه تظهر له نافذة الاستقبال التالية:

Que voulez-vous faire ensuite ?

Utilisé fréquemment

- Synthèse des partenaires
- Courrier
- SAP GUI
- Afficher Partenaire (BP)
- Afficher pièce
- Bureau électronique

Ouvert dernièrement

- Synthèse des partenaires
- SAP GUI
- Courrier
- Afficher Partenaire (BP)
- Afficher pièce
- Bureau électronique

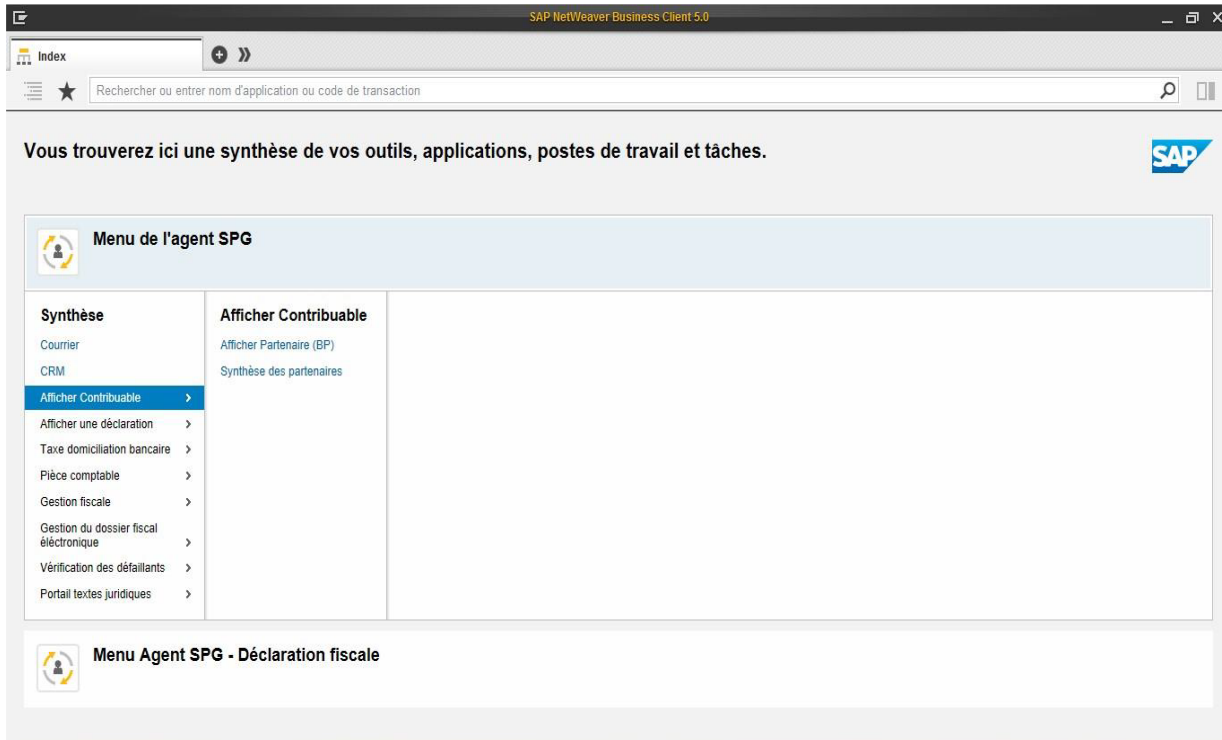
Index

- Ouvrir page d'index
Ceci vous propose une synthèse de tous vos contenus relatifs au travail.
- Ouvrir SAP Easy Access
Commencez votre travail via le point d'accès dans le système avec le menu SAP et les favoris.

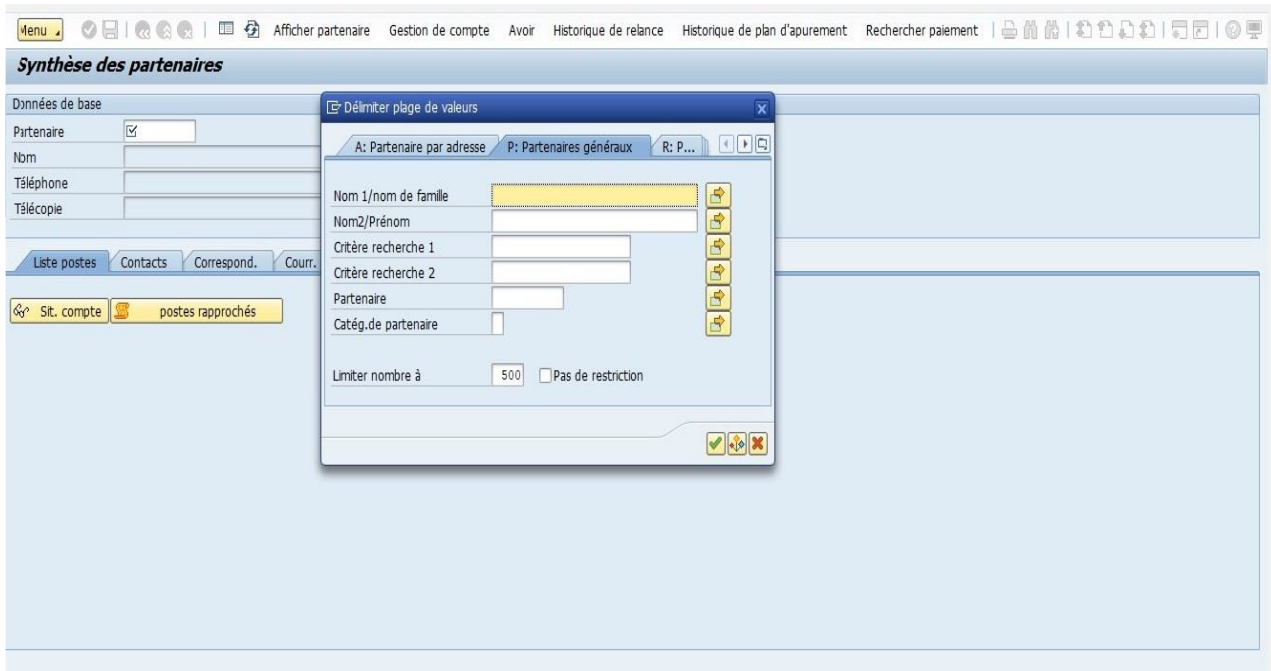
Postes de travail

- Menu de l'Agent du Contentieux

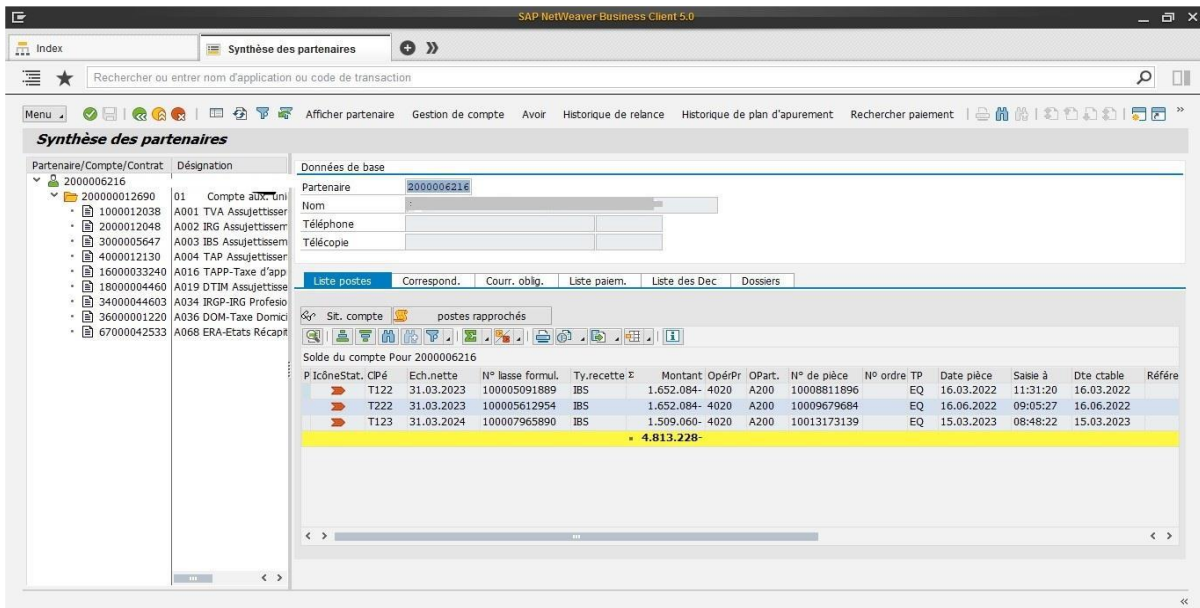
بعد ذلك يتم الضغط على خانة Postes de travail فيظهر ما يلي:



فبعد دخوله إلى synthèse des partenaires يبحث على المكلف إما عن طريق رقم التعريف الجبائي أو اسمه مثلاً (SARL,EURL.....) أو رقم الملف الجبائي، هذه الأخيرة هي الأسرع والأدق في عملية البحث وهي كالتالي:



بعد هذه المرحلة تظهر النافذة التالية التي تمكن العون من الاطلاع على تصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، و كذا وضعياتهم بالنسبة لتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية.



كما يسمح نظام المعلومات SAP بإدخال معطيات المكلفين الذين يعتمدون على التصريح اليدوي، كما يساعد في حساب غرامات التأخير وإضافتها إلى مبلغ الضريبة بصورة آلية، حيث يقع المكلف أمام خيارين للحصول إما الطريقة المباشرة أو التحصيل عن بعد.

ملاحظة : في حالة خطأ في التصريحات عن بعد بواسطة جبايتك يتقدم المكلف إلى القباضة بمركز الضرائب الذي لديه خاصية تغيير أو تحيين أو حذف التصريح، بناء على طلب المكلف وبعد ذلك يمكن للمكلف من جديد أن يعيد التصريح سواء عن بعد أو التصريح عند القابض مباشرة.
التحصيل المباشر:

بمجرد أن يتوجه المكلف بالضريبة إلى مصلحة القباضة ويقدم إشعار بالتسديد (avis à payer) ويسلم المبلغ المستحق عليه لعون القباضة، يدخل هذا الأخير إلى نظام المعلومات SAP لتأكيد هذه المعطيات التي صرح بها المكلف سابقا، ثم يقوم بطباعة وصل الاستلام Quittance d'encaissement déclaration (الملحق رقم 05) و يؤشر عليه بختم و إمضاء ويسلمه للمكلف المعني بالأمر شخصيا.
التحصيل عن بعد:

تتوفر هذه الخدمة حاليا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات DGE فقط، بحيث يقوم المكلف بتصريح الضرائب و الرسوم الواجبة الدفع و تحويل مبلغ هذه الغرامات من حسابه البنكي إلى حساب القباضة محل التحصيل ليتفقدوا القابض يوميا للتأكد من عملية التحويل وهو ما يسمى بالدفع الإلكتروني و هذا تبعا للمادة رقم 23 من الجريدة الرسمية العدد 42 الصادرة بتاريخ 27 يوليو سنة 2008.

3- امتيازات نظام جبايتك :

• فيما يخص الادارة الجبائية :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من إستقبال المكلف بالضريبة و وصولا إلى الوعاء و التحصيل و تسيير الملف الجبائي ؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح و مع مختلف المصالح المؤسساتية، من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عملية الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني، و الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح و التعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على الجداول الإحصائية في الوقت المناسب، و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط ؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية و التحليلية و إتخاذ القرارات ؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية ؛
- محاربة الاقتصاد الموازي و الغير القانوني و مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها ؛

• فيما يخص المكلفين بالضريبة :

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب، و تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع ؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع إلتزاماته الجبائية ؛
- الولوج إلى إستماراته التصريحية المودعة و الاطلاع عليها ؛
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائب و رسومه و الاطلاع على دينه الجبائي الكلي ؛
- تم استحداث خدمة جديدة تخص طلبات الحصول على شهادة الوجود C20 (الملحق رقم 06) و مستخرجات الجداول Extrait des rôle (الملحق رقم 07).
- تقديم الطعون: طعون ولائية ، جهوية ، مركزية ، تخفيض شروط و غيرها ؛

إمتيازات عامة :

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامية في مجال تكنولوجيات المعلومات، قصد إتمام مهامها و بلوغ أهدافها ؛
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية و النجاعة المطلوبتين؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛

- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة لفائدة الموظفين و كل حسب مسؤولياته؛
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

• **بوابة جديدة للتصريح عن بعد "مساهمتك" :**

فيما يخص التصريح فقد فتحت بوابة جديدة هي " مساهمتك" (الملحق رقم 10) تعد تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم عبر الإنترنت.

يتم إدراج بوابة " مساهمتك " على مستوى قبضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر علي مركز للضرائب CDI و لا على مركز جوارى للضرائب CPI حيز الخدمة ، و لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة " مساهمتك " على مستوى قبضات الضرائب، و سيتم تنفيذ خدماتها على مستوى قبضات الضرائب التابعة لمديريات الضرائب وهران شرق و وهران غرب، نتيجة لذلك سيتمكن المكلفون بالضريبة التابعين للمديريات الولائية من الاستفادة من عروض هذه البوابة، كما يخضع اللجوء إلى هذه الصيغة من التصريح و دفع الضرائب عبر الانترنت إلى الانخراط الطوعي المسبق.

يسمح بالانخراط للمكلف بالضريبة بالاستفادة من فضاء خاص وآمن ، والذي يتضمن العمليات الممكن انجازها من التصريح الضريبي و دفع الضرائب و الرسوم (الملحق رقم 11) ، الاطلاع علي الحساب الضريبي من الديون و البيانات الشخصية ، وما إلى ذلك¹.

1-الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz تم زيارة الموقع 2024/05/22 على الساعة 21:33

المبحث الثاني : تقييم الحصيلة الضريبية في ظل تفعيل عصرنة الإدارة الجبائية

بعدما تعرفنا على كل من مديرية الضرائب و مركز الضرائب لولاية سكيكدة، من خلال توضيح الهيكل التنظيمي لكل منهما و تسليط الضوء على صلاحيات و مهام لكل المصالح و المكاتب المختلفة على حدى، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة و تقييم الحصيلة الضريبية في ظل العصرنة ، على مستوى الجزائر عامة و على مستوى مركز الضرائب سكيكدة و هذا تبعا للمعطيات و المعلومات التي تحصلنا عليها على مستوى المؤسسة محل التريص.

المطلب الأول : تحليل العلاقة بين رقمنا المصالح الضريبية و التحصيل الضريبي في الجزائر

تظهر إنعكاسات نتائج رقمنا المصالح الضريبية على التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال دراسة تطور الحصيلة الضريبية من جهة و إختصار مدة التحصيل من جهة أخرى و هذا ما سوف نتطرق فيما يلي :

الفرع الاول : تطور حجم الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2006-2018

الشكل الموالي يوضح تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006-2018 و قد تم إختيار هذه الفترة لأن الرقمنا بالنسبة للعمليات الجبائية إنطلقت سنة 2006 و كانت تخص فقط التابعين لمديرية كبريات الشركات لتعمم فيما بعد على باقي المكلفين :

الجدول رقم 09 : تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006-2018

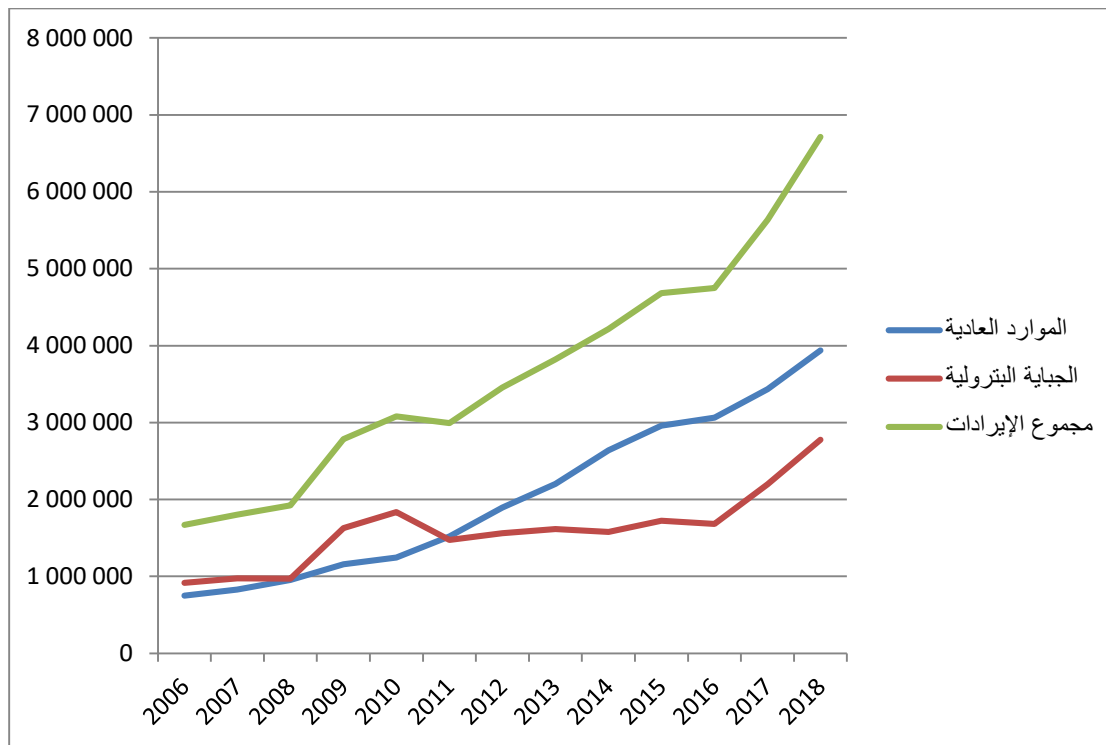
بملايين الدينارات دج

الفترة	الموارد العادية	نسبة الجبائية العادية	الجبائية البترولية	نسبة الجبائية البترولية	مجموع الإيرادات
2006	751,920	45.08%	916,000	54.92%	1,667,920
2007	829,616	46.02%	973,000	53.98%	1,802,616
2008	953,800	49.57%	970,200	50.43%	1,924,000
2009	1,158,100	41.56%	1,628,500	58.44%	2,786,600
2010	1,245,700	40.43%	1,835,800	59.57%	3,081,500
2011	1,520,000	50.80%	1,472,400	49.20%	2,992,400
2012	1,894,050	54.81%	1,561,600	45.19%	3,455,650
2013	2,204,100	57.70%	1,615,900	42.30%	3,820,000
2014	2,640,450	62.60%	1,577,730	37.40%	4,218,180
2015	2,961,710	63.22%	1,722,940	36.78%	4,684,650
2016	3,064,880	64.56%	1,682,550	35.44%	4,747,430
2017	3,435,394	60.96%	2,200,120	39.04%	5,635,514
2018	3,938,047	58.65%	2,776,218	41.35%	6,714,265

المصدر : الموقع الالكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/> تم زيارة

الموقع 2024/05/23 على الساعة 11:30

الشكل رقم 11 : تطور التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2006-2018



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09

ما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حصيلة الجباية العادية كانت أقل من الجباية البترولية طوال الفترة 2006 إلى 2011 حيث وصلت الجباية العادية سنة 2006 إلى نسبة 45.08% مقارنة بالجبائية البترولية بنسبة 54.92% من مجموع الإيرادات الاجمالية إلى غاية سنة 2011 ليتغير الوضع و تصبح الحصيلة الجبائية العادية أكبر بعد ذلك، حيث وصلت نسبة الجباية العادية إلى نسبة 50.80% و الجباية البترولية بنسبة 49.20% و السبب هو الانخفاض في أسعار النفط خاصة بعد الأزمة العقارية لسنة 2008 و أزمة الديون لليونان سنة 2010، و قد واصلت الجباية البترولية مستواها المنخفض إلى غاية سنة 2015، حيث سجلت نسبة 36.78% مقارنة بمجموع الإيرادات، و تسجيل زيادة في الحصيلة الجبائية العادية بنسبة 63.22% مما يوضح الجهود المبذولة في عصنة القطاع الضريبي و دور الرقمنة في تحسين الحصيلة الجبائية، سنة 2017 عرفت تحسن في أسعار النفط مما ساعد على ارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية، لكنها ضلت منخفضة مقارنة بالجبائية العادية، و نفس الشيء نلاحظه في سنة 2018، حيث ارتفعت الجباية العادية بنسبة 58.65% و الجباية البترولية بنسبة 41.35% مما يوضح تأثير الرقمنة على الحصيلة الضريبية، و كيف ساهمت الآليات المستحدثة في تسهيل إجراءات التحصيل خاصة المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، و ما نلاحظه من الشكل البياني كذلك هو الارتفاع المستمر الذي عرفته الإيرادات خاصة خلال فترة اعتماد التقييم الجبائي و الدفع الالكتروني، أي بين سنتي 2006 و 2018 و هي الفترة التي تعتبر نقلة نوعية في عصنة الادارة الجبائية.

الفرع الثاني : الوضعية الشاملة للتحويل الجبائي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019-2023

ما يمكن القول عن السياسة الجبائية في الجزائر خلال هذه الفترة أنها تميزت بعدم الاستقرار بسبب جملة من الأحداث الداخلية منها و الخارجية، أثرت على المردودية الجبائية سواء بالإيجاب في فترات معينة أو بالسلب في فترات أخرى، و تولي الدولة إهتمام كبير بإيرادات الجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة للميزانية، و على هذا الأساس سنقوم بتحليل و عرض الوضعية الشاملة للتحويل الجبائي الخام، على مستوى الوطني من خلال الإحصاءات طيلة 5 سنوات من نفس الفترة، حيث يوضح الجدول التالي الإيرادات الجبائية بمختلف أنواعها و التغيرات التي أثرت عليها مقارنة مع إيرادات سنة 2023.

الجدول رقم 10 : تطور التحويل في الجزائر للثمانى أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 إلى 2022

التحويل الجبائي

Capture rectangulaire

الوضعية الشاملة للتحويل الجبائي الخام - المديرية العامة للضرائب									
تطور التحويل للثمانى أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2019 إلى 2022 (بملايين الدينارات دج)									
التطور (%)	التحويل حتى	التطور (%)	التحويل حتى	التطور (%)	التحويل حتى	التطور (%)	التحويل حتى	التحويل حتى	
(****)	2019/08/31	(***)	2020/08/31	(**)	2021/08/31	(*)	2022/08/31	2023/08/31	
15,9%	1 056 007	25,2%	977 265	25,8%	972 801	28,3%	953 532	1 223 713	1. الضرائب المباشرة
35,8%	63 629	73,2%	49 899	42,7%	60 540	30,3%	66 340	86 415	2. حقوق التسجيل والطابع
31,8%	298 236	42,6%	275 611	31,3%	299 271	15,4%	340 676	392 970	3. الرسم على القيمة المضافة (رق.م)
24,0%	42 941	19,1%	44 726	17,5%	45 310	11,6%	47 731	53 256	4. الرسم الداخلي للاستهلاك
50,4%	82 498	54,6%	80 228	1,6%	122 100	0,7%	123 157	124 065	5. الرسم على المنتجات البترولية
188,3%	14 160	81,9%	22 448	47,4%	27 698	9,6%	37 251	40 827	6. الضريبة المباشرة
66,4%	13 619	15,3%	19 641	9,1%	20 768	11,7%	20 275	22 656	7. إيرادات مختلفة للميزانية
741,0%	3 145	101,1%	13 151	112,5%	12 448	20,1%	22 016	26 450	8. إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال
/	/	123,1%	2 096	49,0%	3 138	63,5%	2 860	4 675	9. رسم الفعالية والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية
11,6%	26 423	94,5%	15 166	7,0%	27 561	7,0%	27 576	29 502	10. إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية والحسابات الخاصة
25,2%	1 600 658	33,6%	1 500 231	25,9%	1 591 637	22,1%	1 641 413	2 004 529	إجمالي المداخل الجبائية العادية DGI Σ (1 إلى 10)
31%	1 083 411	44%	982 983	34%	1 060 594	21%	1 171 572	1 418 719	إجمالي المداخل الجبائية العادية DGI استثناء الضريبة على الدخل الإجمالي الأجرور
121,9%	1 796 326	185,9%	1 394 013	134,9%	1 696 443	19,2%	3 344 201	3 985 691	الجباية البترولية الخام
76,3%	3 396 985	107,0%	2 894 244	82,2%	3 288 079	20,2%	4 985 614	5 990 220	المجموع العام

(*) سنة 2022/2023 ، (**) سنة 2021/2023 ، (***) سنة 2020/2023 ، (****) سنة 2019/2023

المصدر : موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz تم زيارة الموقع 2024/05/24

على الساعة 22:33

كشفت تحليل الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023، عن زيادة إيجابية بنسبة 22.1 %، حيث بلغت 2 004.5 مليار دينار جزائري في سنة 2023 مقارنة بـ 1 641.4 مليار دينار جزائري من نفس الفترة لسنة 2022، هذه الحصيلة تحققت بالرغم من مختلف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المدرجة كتلك التي مسّت الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد و الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص بعض المواد والتجهيزات، لاسيما تلك الموجهة لترقية الاستثمار ودعم القطاع الفلاحي. و المواد و السلع ذات الاستهلاك الواسع.

و بالرجوع لسنة 2019 كانت الحصيلة منخفضة مقارنة بسنة 2023 بنسبة 31 % حيث بلغت 1 600.6 مليار دينار جزائري و هذا قبل جائحة كوفيد 19، و بحلول سنة 2020 و بداية تأثير الأزمة الصحية العالمية على المردودية الجبائية التي كانت مصحوبة بالركود الاقتصادي داخل و خارج البلاد، حيث وصلت الإيرادات الجبائية العادية المحصلة إلى 1 500.2 مليار دينار جزائري، إضافة لقرارات الدولة بخصوص منع استيراد ما يقارب 2600 منتج الذي أثر بشكل كبير على الحصيلة الجبائية لتلك الفترة، مقارنة بسنة 2019 لترتفع بشكل طفيف في سنة 2021 بمبلغ 1 591.6 مليار دينار جزائري بفضل إعادة بعث النشاط الاقتصادي و تطبيق التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية لسنة 2021، كما أن الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب على الدخل الإجمالي /الأجور، لثمانى الأشهر الأولى من سنة 2023 شهدت زيادة بنسبة 21% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 و بنسبة 31% من سنة 2019 و هذا بسبب الزيادة في الأجور و الدخل الخام .

-إضافة إلى ذلك نلاحظ تزايد مستمر لحصيلة الجباية البترولية الخام من 2019 إلى غاية 2023 حيث مرت بإنخفاض كبير ما بين سنة 2019 و 2020 حيث بلغت سنة 2019 بما يقدر بـ 1 796.3 مليار دينار جزائري و وصلت سنة 2020 إلى 1 394.01 مليار دينار جزائري و هذا راجع إلى جائحة كوفيد 19 و ما ترتب عليها من ركود اقتصادي و إنهاء أسعار النفط، لتنتعش الحصيلة في 2021 بمبلغ 1 696.4 مليار دينار جزائري سنة 2022 كانت زيادة معتبرة بلغت إلى حد 3 344.2 مليار دينار جزائري، و هي نتيجة جد ايجابية تعكس إنتعاش أسعار النفط في السوق العالمية و هذا بفعل تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، مما جعل الجزائر ضمن أبرز المستفيدين من انتعاش أسعار المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي لمداخيل الخزينة العامة، حيث قفزت السوق النفطية العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ 2008، إضافة لتحسن الوضع الصحي في العالم و فتح التعاملات التجارية، و واصلت بالارتفاع إلى غاية سنة 2023 لتصل نسبة الزيادة إلى 19.2 % مقارنة بسنة 2022 لنفس الفترة بمبلغ قدره 3 985 691 مليون دينار جزائري .

إن إرتفاع تحصيل الجباية العادية خلال هذه الفترات راجع إلى تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الاقتصادي من جهة، و تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من سنة 2021 إلى سنة 2023 من جهة أخرى، و كذا إلى تبسيط الإجراءات الجبائية و تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، إضافة إلى مجموعة من القرارات التي أقرتها السلطة العليا للبلاد في سبيل الحفاظ على ميزانية الدولة من خلال عصرنة أساليب التحصيل الضريبي سواء من الجانب الهياكل أو تكنولوجية المعلومات التي ساهمت بشكل كبير في المحافظة و لو بنسبة معينة في التحصيل الجبائي في فترة جائحة كوفيد 19.

❖ تقييم الإيرادات الجبائية العادية و البترولية مقارنة بالإيرادات العامة :

بالاعتماد على الجدول السابق سنقوم بتقييم و تحليل الجبائية العادية و الجبائية البترولية و مقارنتها بالإيرادات العامة حيث تشكل الجبائية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي في زيادة التحصيل الجبائي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة لعوامل خارجية تتمثل في أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، و عليه كان من الضروري الاهتمام بالجبائية العادية و هو ما قامت به الدولة من خلال إصدار قوانين تشريعية و إستحداث آليات جديدة بإستعمال تكنولوجيا المعلومات حتى ترفع من نسبة التحصيل و الجدول التالي يوضح ذلك :

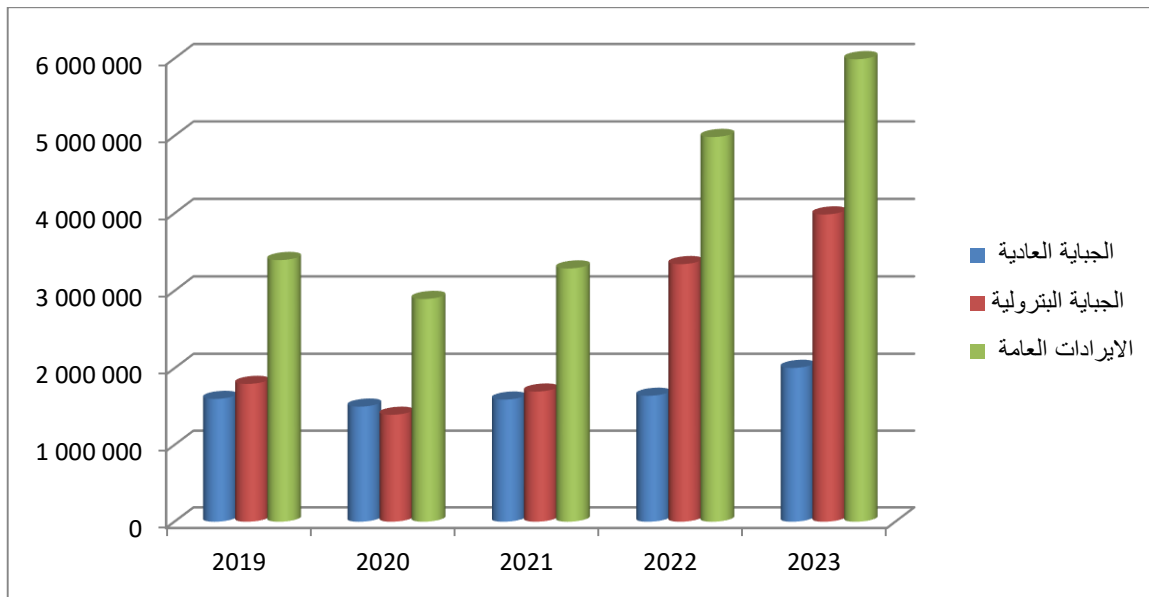
الجدول رقم 11: تقييم الإيرادات الجبائية العادية و البترولية مقارنة بالإيرادات العامة للدولة 2019 - 2023

الوحدة مليون دج

البيان	سنة 2019 الى غاية 2019/08/31	سنة 2020 الى غاية 2020/08/31	سنة 2021 الى غاية 2021/08/31	سنة 2022 الى غاية 2022/08/31	سنة 2023 الى غاية 2023/08/31
الجبائية العادية	1 600 658	1 500 231	1 591 637	1 641 413	2 004 529
الجبائية البترولية	1 796 326	1 394 013	1 696 443	3 344 201	3 985 691
الإيرادات العامة	3 396 985	2 894 244	3 288 079	4 985 614	5 990 220
نسبة الجبائية العادية	47.12%	51.83%	48.41%	32.92%	33.46%
نسبة الجبائية البترولية	52.88%	48.17%	51.59%	67.08%	66.54%

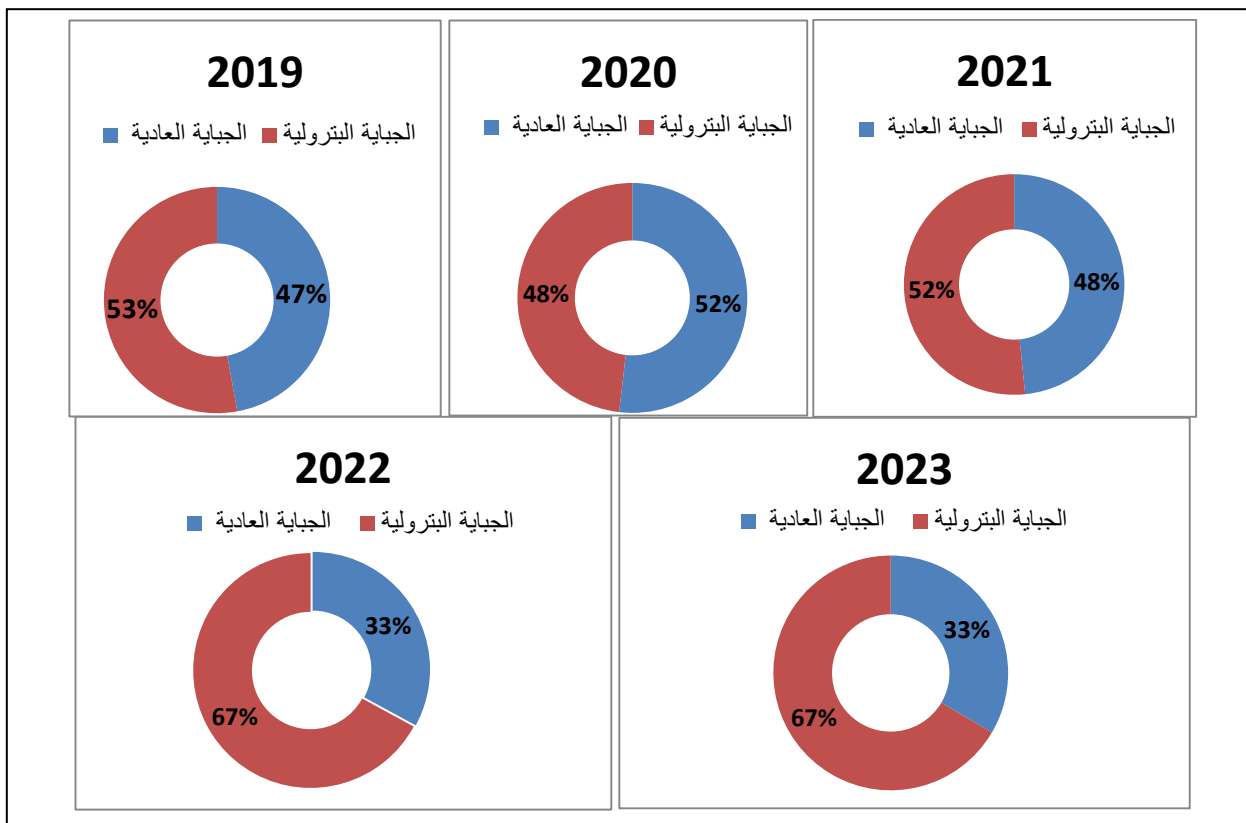
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

الشكل رقم 12 : الإيرادات الجبائية العادية و البترولية مقارنة ضمن
الإيرادات العامة للدولة 2019 - 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 11

الشكل رقم 13 : نسبة الجبائية العادية و الجبائية البترولية ضمن
الإيرادات العامة للدولة 2019 - 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 11

يتضح لنا من خلال الجدول و المخطط البياني أعلاه مجهودات الدولة للرفع من الإيرادات الجبائية العادية بما تحتله من أهمية كبيرة بالنسبة للإيرادات العامة مقارنة بالجبائية البترولية، حيث بلغت إيرادات الجبائية العادية سنة 2019 بقيمة 1 600 658 مليون دينار جزائري من إجمالي الإيرادات العامة و المقدرة بـ 3 396 985 مليون دينار جزائري أي بنسبة 47.12 % ، فيما قدرت الجبائية البترولية بقيمة 1 796 326 مليون دينار جزائري أي بنسبة 52.88 % ، لتسجل إنخفاض في الجبائية العادية سنة 2020 بقيمة 1 500 231 مليون دينار جزائري لتحديث الفرق لأول مرة بينها و بين الجبائية البترولية حيث قدرت الإيرادات بقيمة 1 394 013 مليون دينار جزائري و هو ما يعادل نسبة 48.17 %، مقارنة بـ 51.83 % بسبب أزمة كوفيد19 و الذي أثر على أسعار النفط في الأسواق الدولية، و الملاحظ أيضا على قيمة الجبائية العادية في تزايد مستمر منذ سنة 2021 حيث بلغت النسبة 51.59 % ثم إلى نسبة 67.08 % سنة 2022 لتصل إلى 66.54 % في سنة 2023 .

فيما واصلت في الانخفاض هذه النسب بالنسبة للجبائية العادية حيث سجلنا سنة 2021 نسبة 48.41 % و سنة 2022 بنسبة 32.92 % من بين الأسباب هي السوق الموازية الذي يمثل 45% من الاقتصاد الوطني و التي هي غير خاضعة للضرائب مما تسبب في تسرب جبائي أثر على الحصيلة الضريبية، لترتفع بعدها سنة 2023 بنسبة تقدر 33.46 % و على ضوء هذه المعطيات نلاحظ الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، بسبب تأثر هذه الأخيرة بالتقلبات الخارجية و الأزمات الصحية منها و الاقتصادية، خاصة فترة 2020 حيث أثرت جائحة كورونا على الحصيلة الجبائية البترولية بشكل كبير، بسبب الركود الاقتصادي و إنهيار أسعار النفط مما شكل خطرا على الميزانية العامة للدولة، و بالرغم من هذا الانخفاض لاحظنا ارتفاع في الجبائية العادية لسنة 2020 مقارنة بالإيرادات العامة، الشيء الذي يبرز أهمية هذه الأخيرة في الحفاظ على الميزانية العامة للدولة، و هذا ما يجعلها رهينة لعوامل خارجية يصعب تجاوزها مما يستدعي التفكير في إيجاد آليات ناجعة لزيادة الحصيلة الجبائية العادية و إستغلال كل الإمكانيات و الأساليب لذلك.

المطلب الثاني : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب سكيكدة

خلال الفترة (2019-2023) :

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS من أهم الموارد التي تساهم على زيادة التحصيل الضريبي و بالتالي زيادة الموارد خزينة الدولة، و هذا مقارنة ببعض الضرائب و الرسوم المختلفة و التي تكون مستويات التحصيل فيها منخفضة، و يقوم مركز الضرائب بالاجراءات الضرورية إتجاه المكلفين بالضريبة لتحصيل المستحقات، كما يحرص على إستعمال كل الآليات المستحدثة لجعل المكلف يدفع هذه مستحقاته الجبائية، و سنقوم بدراسة و تحليل بعض الإحصائيات التي تحصلنا عليها من طرف مصلحة المتابعات على مستوى مركز الضرائب سكيكدة CDI خلال الفترة 2019-2023.

الفرع الأول : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي IRG على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2019-2023)

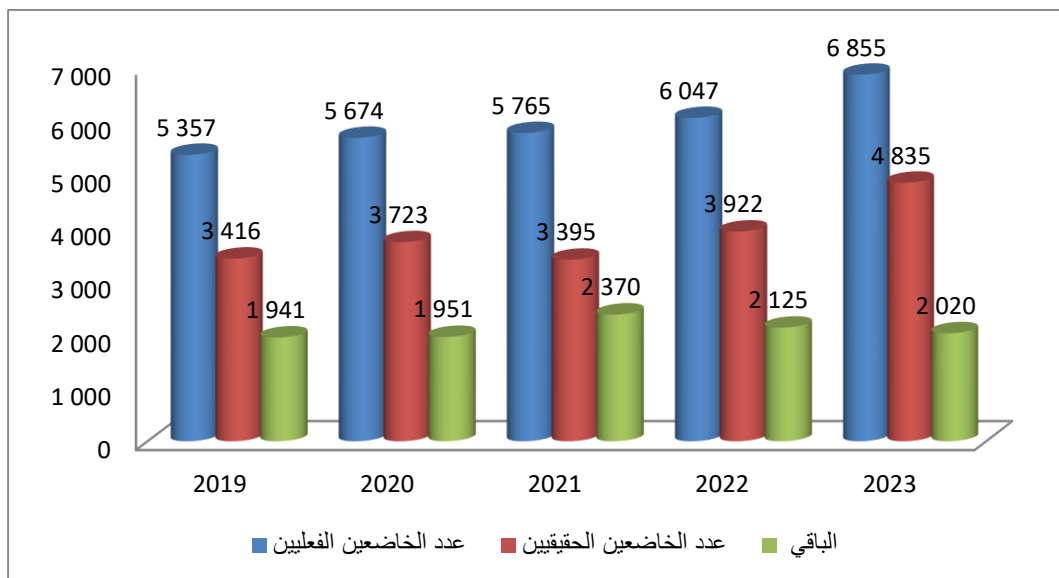
من بين مهام مركز الضرائب لولاية سكيكدة تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة و كذا تحصيل الضرائب و الرسوم و الأتاوى إضافة إلى إصدار الجداول و قوائم التحصيلات و شهادات الإلغاء أو التخفيض و معاينتها للمصادقة عليها المستحقة من المكلفين بالضريبة، و من خلال التنظيم الجديد تم دمج مصالح الوعاء و التحصيل في مركز واحد و المتمثلة في القبضة التي تعمل على التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل و من بين أهم هذه الضرائب الضريبة على الدخل الإجمالي IRG التي سنقوم بدراسة و تقييم الخاضعين الفعليين و الحقيقيين لها و المبالغ المحصلة الناجمة عنها .

الجدول رقم 12 : عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على الدخل الإجمالي IRG للفترة 2019-2023

2023	2022	2021	2020	2019	
6,855	6,047	5,765	5,674	5,357	عدد الخاضعين الفعليين
4,835	3,922	3,395	3,723	3,416	عدد الخاضعين الحقيقيين
70.53%	64.86%	58.89%	65.62%	63.77%	نسبة الخاضعين الحقيقيين %
2,020	2,125	2,370	1,951	1,941	الباقي

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من مصلحة المتابعات التابعة لقبضة مركز الضرائب

الشكل رقم 14 : عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على الدخل الإجمالي IRG للفترة 2019-2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه، أن عدد الخاضعين الفعليين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى مع زيادة الخاضعين الحقيقيين حيث سجلنا 5 357 سنة 2019 مع زيادة طفيفة في سنة 2020 يقدر عددهم بـ 5 674 ليرتفع العدد خلال السنوات 2022 و 2023 على التوالي ليصل إلى 6 047 و 6 855 حيث الزيادة تكون سنوية في عدد المصرحين، و هي الفترة بداية رقمنة الهياكل التنظيمية و دخول المركز حيز الخدمة الفعلية لمركز الضرائب بسكيكدة، و بذلك تخفيف العبء على المكلف بالضريبة بتوفير أحسن الخدمات ، و لكن بالمقابل نلاحظ إنخفاض في نسبة الخاضعين الحقيقيين في سنة 2021 و هذا راجع لما خلفته جائحة كوفيد 19 و إستغلال بعض المكلفين للظروف لتلك الفترة للتهرب من دفع إلتزاماتهم و نقص الوعي الضريبي لديهم.

الجدول رقم 13: الحقوق المستحقة و المبالغ المحصلة الناجمة عن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

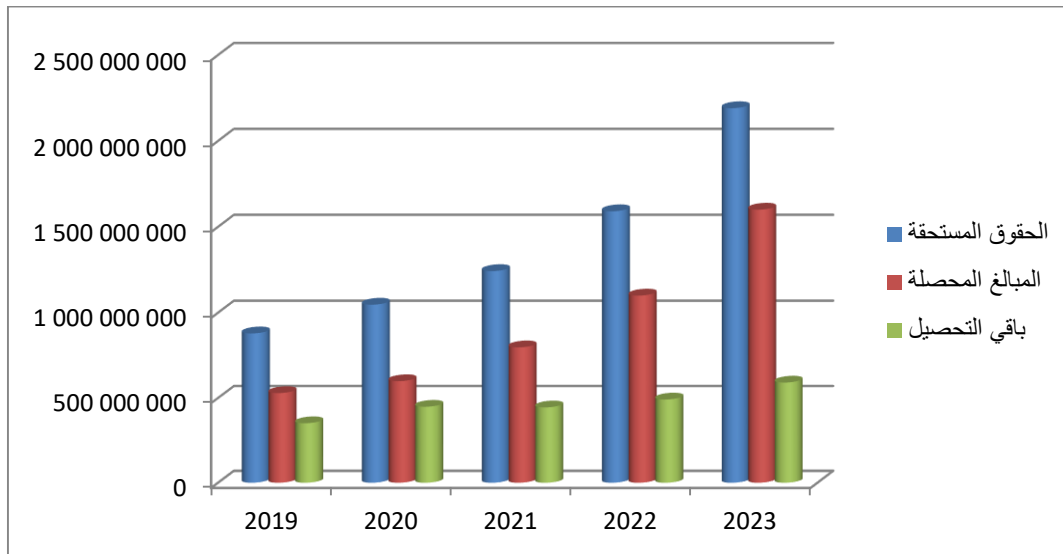
للفترة 2019-2023

الوحدة دج

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
حقوق مستحقة	879,575,355	1,046,845,169	1,242,400,538	1,590,640,819	2,190,640,819
المبالغ المحصلة	528,643,810	598,836,128	798,293,914	1,099,872,376	1,599,969,493
باقي التحصيل	350,931,545	448,009,041	444,106,624	490,768,443	590,671,326
نسبة المبالغ المحصلة	60.10%	57.20%	64.25%	69.15%	73.04%
نسبة باقي التحصيل	39.90%	42.80%	35.75%	30.85%	26.96%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من مصلحة المتابعات التابعة لقبازة مركز الضرائب

الشكل رقم 15 : حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG للفترة 2019-2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13

-نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أعلاه أن الحقوق المستحقة الناجمة عن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG في إرتفاع مستمر خلال الخمس السنوات محل الدراسة، حيث تم تسجيل مبلغ 879 575 355.00 دج سنة 2019 و إرتفعت في السنة الموالية 2020 بـ 1 046 845 169.00 دج، و هي في زيادة مستمرة حيث سجلنا سنة 2023 زيادة تقدر بـ 2 190 640 819.00 دج توضح من خلاله حجم الحقوق المستحقة من سنة إلى أخرى، مما يبين أهمية عائدات و مداخيل الضريبة على الدخل الإجمالي و مساهمتها في الحصيلة الإجمالية للإيرادات الجبائية العادية، التي تلعب دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية.

-و بالمقابل نلاحظ تزايد طردي بين المبالغ المستحقة و الحصيلة الضريبية حيث قدرت سنة 2019 بمبلغ 528 643 810.00 دج أي بنسبة تحصيل وصل إلى 60.10 %، و هي السنة التي شهدت أزمة سياسية و إقتصادية للبلاد و ما نتج عنها من بيئة غير مستقرة، و لكن بالرغم من كل هذا تعتبر نسبة إيجابية لتأتي سنة 2020 لتسجل إرتفاع بقيمة 598 836 128.00 دج، أي بنسبة 57.20 % من إجمالي الحقوق المستحقة و هي منخفضة مقارنة بسنة 2019، و هذا راجع لباقي التحصيل للسنوات السابقة حيث قدرت نسبة باقي التحصيل لسنة 2019 بـ 39.90 %، و الملاحظ في هذه الفترة أن الحصيلة الضريبية بقيت في الارتفاع بالرغم من أزمة جائحة كوفيد 19 و ما ترتب عليه من ركود إقتصادي، و الذي أثر على باقي أنواع الضرائب الأخرى و هذا راجع إلى تقنية الاقتراع من المصدر التي تعتمد على الضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة أن المكلفين بالضريبة أغلبهم ينتمون إلى القطاع العام، الذي يتميز بالحاسبة النظامية و المنتظمة إضافة إلى خضوع الوسيط (المؤسسة) بين المكلف بالضريبة و المصالح الضريبية لنظام الرقابة الجبائية، الذي يعمل على الحد من التهرب الضريبي.

-بقدم سنة 2021 بقيت الحصيلة في الارتفاع حيث قدرت بـ 789 293 914.00 دج أي بنسبة تقدر بـ 64.25 % و مرتفعة مقارنة بسنة 2020 و هذا راجع للإصلاحات الجبائية و الإعفاءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2021 نذكر منها، تسقيف الإعفاء في مجال الضريبة على الأجور بعنوان علاوات المناطق و توسيع تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، ليشمل القيمة الناتجة عن التنازل للحقوق العقارية الحقيقية و كذا إخضاع المداخيل المتأتية من تأجير الأملاك غير المبنية بمعدل 15 %، فيما يخص الضريبة على الدخل و هي بداية تطبيق إجراءات العسرنة، حيث تحتل الضريبة على الدخل الإجمالي أهمية أساسية في النظام الجبائي الجزائري كونها تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة مساهمتها في التحصيل الجبائي، و على هذا الأساس شهدت سنة 2022 و 2023 زيادة معتبرة في الحصيلة الضريبية، حيث وصلت إلى مبلغ 1 099 872 376.00 دج سنة 2022 أي بنسبة تحصيل قدرت بـ 69.15 % و سنة 2023 بمبلغ 1 599 969 493.00 دج، أي بنسبة وصلت إلى 73.04 % و هذا راجع للزيادة في الأجور بنسبة 35 % لسنتين على التوالي، و نلاحظ أن موظفي القطاع الرسمي هم من يتحملون وطأة الضرائب المباشرة، في حين تستفيد بعض الشرائح الإجتماعية التي تعمل في المجالات الإقتصادية من إعفاءات و إمتيازات للضريبة على الدخل مثل الفلاحة و أنشطة تربية الحيوانات، و يظهر هذا في غياب العدالة الضريبية فيما يخص تحمل العبء الضريبي، مما يستدعي مراجعة بعض القوانين التشريعية.

الفرع الثاني : دراسة و تقييم التحصيل الضريبي للضريبة على أرباح الشركات IBS على مستوى مركز الضرائب سكيكدة خلال الفترة (2019-2023)

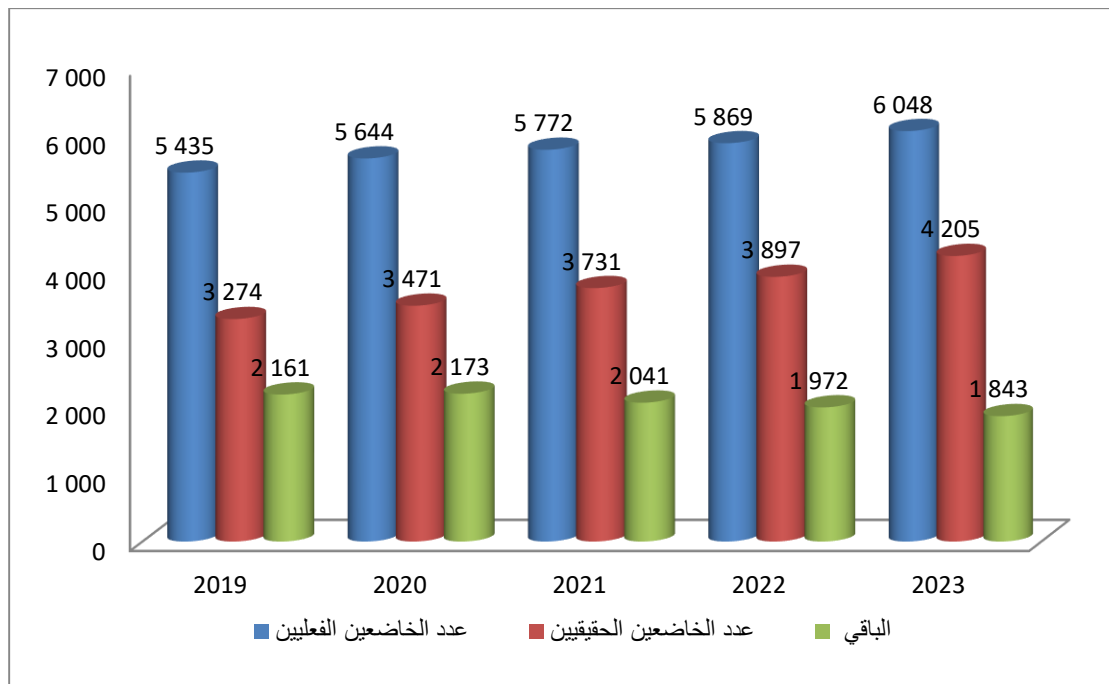
تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، و يكون خضوع إجباري بالنسبة لشركات الأموال و إجباري بالنسبة لشركات الأشخاص، و سنحاول في هذا الفرع دراسة الحصيلة الضريبية على مستوى مركز الضرائب بسكيكدة خلال الفترة 2019-2023 و مدى مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في تحسين المردودية الجبائية ، و هذا من خلال تقييم الخاضعين الفعليين و الحقيقيين لها و المبالغ المحصلة الناجمة عنها.

الجدول رقم 14 : عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الخاضعين الفعليين	5,435	5,644	5,772	5,869	6,048
عدد الخاضعين الحقيقيين	3,274	3,471	3,731	3,897	4,205
نسبة الخاضعين الحقيقيين %	60.24%	61.50%	64.64%	66.40%	69.53%
الباقي	2,161	2,173	2,041	1,972	1,843

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من مصلحة المتابعات التابعة لقبضة مركز الضرائب

الشكل رقم 16 : عدد الخاضعين الفعليين و الحقيقيين للضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه، أن عدد الخاضعين الفعليين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى مع زيادة الخاضعين الحقيقيين حيث سجلنا 5,435 سنة 2019 مع زيادة طفيفة في سنة 2020 يقدر عددهم بـ 5,644 أي بنسبة 60.24% ليرتفع العدد خلال سنة 2022 ليصل العدد إلى 5,869 مقارنة بالخاضعين الحقيقيين تقدر بـ 3,897 أي بنسبة 66.40% و هي بداية تطبيق الإجراءات التحفيزية للمؤسسات الناشئة التي تلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني مما يساعد على تشجيع الاستثمار و بالتالي تحسين المردودية الجبائية على المستوى المحلي و الوطني ، و صدور قوانين تنظيمية حسنت من العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة و نفس الوضع بالنسب لسنة 2023 أين سجلنا 6,048 بالنسبة للخاضعين الفعليين و 4,205 للخاضعين الحقيقيين أي بنسبة زيادة وصلت إلى 69.53% حيث الزيادة تكون سنوية في عدد المصرحين، و هي الفترة بداية رقمنة مركز الضرائب لولاية سكيكدة مما ساهم في تخفيف العبء على المكلفين بالضريبة، و هذا بالاعتماد على المعاملات الالكترونية و هي فرصة لنشر الثقافة الجبائية بين المكلفين، من خلال إطلاعه على المنصات الالكترونية التي تعرض مختلف القوانين و المناشير التي تساعد في زيادة الوعي الجبائي .

الجدول رقم 15: : الحقوق المستحقة و المبالغ المحصلة الناجمة عن الضريبة

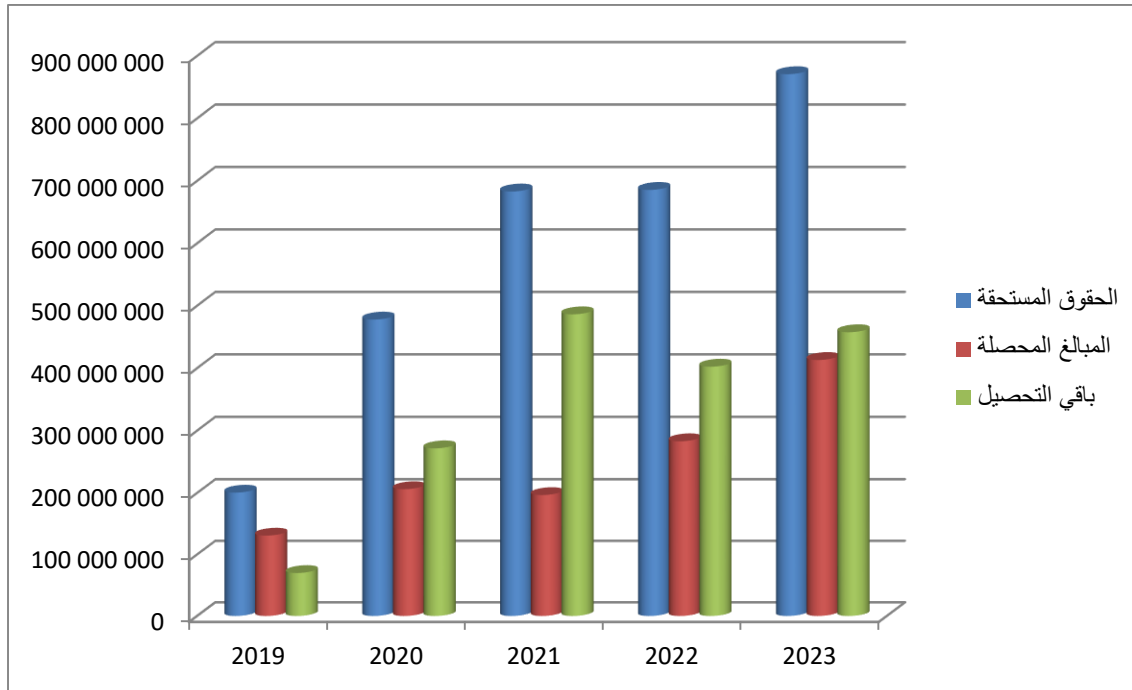
على أرباح الشركات IBS للفترة 2019-2023

الوحدة دج

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الحقوق المستحقة	200,601,841	477,918,003	682,974,514	685,520,945	870,840,954
المبالغ المحصلة	130,708,794	206,203,738	196,633,121	283,046,890	413,188,528
باقي التحصيل	69,893,047	271,714,265	486,341,393	402,474,055	457,652,426
نسبة المبالغ المحصلة	65.16%	43.15%	28.79%	41.29%	47.45%
نسبة باقي التحصيل	34.84%	56.85%	71.21%	58.71%	52.55%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من مصلحة المتابعات التابعة لقباطنة مركز الضرائب

الشكل رقم 17 : حصيللة الضريبة على أرباح الشركات IBS
للفترة 2019 - 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أعلاه أن الحقوق المستحقة الناجمة عن الضريبة على أرباح الشركات IBS في إرتفاع مستمر خلال الخمس السنوات محل الدراسة حيث تم تسجيل 200,601,841 دج سنة 2019 لترتفع في السنة الموالية 2020 بمبلغ قدره 477,918,003 دج و هي زيادة مستمرة طيلة باقي السنوات الأخرى حيث بلغت الحقوق المستحقة لسنة 2023 إلى مبلغ يقدر بـ 870,840,954 دج، و هي فترة بداية استعمال العصرية على مستوى مركز الضرائب لسكيدة ، و هذا يوضح تأثير التعديلات التشريعية التي أقرتها الدولة في سبيل تشجيع الاستثمار الوطني حيث تحولت من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، و أهم ما ميز هذا النوع من الضرائب هو وجود مجموعة من الامتيازات و الإعفاءات الضريبية، المراد منها ترقية و دعم القطاع الخاص إلا أن مغزى الإعفاءات إستغلت في غير موضعها و إستعملت كحيل للتهرب الضريبي.

و بالمقابل نلاحظ تذبذ في المبالغ المحصلة حيث كانت تقدر بـ 130,708,794 دج سنة 2019 و إرتفعت سنة 2020 لتصل إلى مبلغ 206,203,738 دج بالرغم من نسبة التحصيل المنخفضة مقارنة بسنة 2019 حيث كانت تقدر 65.16 % لتتخفف إلى 43.15 % و هذا راجع للظروف الصحية في هذه الفترة و أزمة جائحة كوفيد19 و ما خلفته من ركود إقتصادي في العالم و على مستوى ولاية سكيدة خاصة أن الولاية ذات طابع

صناعي بالرغم من الاجراءات التي أقرتها المديرية العامة للضرائب بخصوص تأجيل دفع التصريحات الشهرية إلى تواريخ لاحقة ، و شهدت سنة 2021 إنخفاض حيث سجلت حصيلة جبائية بقيمة 682,974,514 دج أي بنسبة تحصيل وصلت إلى 28.79 % و هي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالسنة السابقة لها، و يرجع ذلك حسب تصريح رئيس قباضة مركز الضرائب لولاية سكيكدة، هو إستغلال المكلفين بالضريبة للإعفاءات التي أقرتها الدولة لسنة 2021 و عزوف الكثير منهم عن دفع مستحقاتهم ، كذلك غموض بعض النصوص الضريبية و جهل المكلف بالتشريعات و القوانين الجبائية، مع العلم أن هذه الضريبة تفرض على الشركات مهما كان رقم أعمالها المستثمر وبعض النظر عن الأرباح المحققة أي بمعدل ثابت، إضافة لتراكم باقي التحصيل للسنوات السابقة، زيادة على ذلك الازدوج الضريبي الذي خلف عبء ضريبي إضافي على الشركات.

- سنة 2022 شهدت إرتفاع في الحصيلة الجبائية بقيمة 283,046,890 دج أي بنسبة تحصيل وصل إلى 41.29 % و هي زيادة مقبولة و لكنها غير كافية مقارنة مع الحقوق المستحقة ، السبب في ذلك يرجع إلى ما جاء به قانون المالية لسنة 2022 الذي جاء ليكمل الإصلاحات الجبائية حيث عكف إلى تبني المزيد من المساواة الجبائية و التخفيف من العبء الضريبي و تبسيط النظام الجبائي ، من ضمنها المادة رقم 44 التي نصت على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات و المحدد بـ 10 % عوض تطبيق المعدل الكامل المقدر سابقا بـ 19 % و المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل خلال السنة المالية ، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس، هذا الإجراء المستحدث سيسمح للمؤسسة بزيادة قدراتها في التمويل الذاتي.

- فيما يخص سنة 2023 سجلنا كذلك إرتفاع في التحصيل بمبلغ قدر بـ 413,188,528 دج أي بنسبة وصلت إلى 47.45 % و نعتبرها زيادة غير كافية في ظل الامتيازات التي وفرتها الدولة لتخفيف العبء الضريبي للمكلف و تسهيلات في إجراءات دفع المستحقات، و يرجع ذلك إلى زيادة حجم الإعفاءات الجبائية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات لسنة 2023 وأيضا للتهرب الجبائي عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي وضعف الرقابة الجبائية ، حيث سن قانون المالية لسنة 2023 إصلاح شامل لأسعار الضريبة على الشركات يعطي رؤية واضحة حول منظومة هذه الضريبة، وفق منهجية تدرجية حسب المادة رقم 19 من المدونة العامة للضرائب، و بالرغم من كل هذه الاجراءات التي تتدرج في إطار عصنة الادارة الجبائية الضريبية، إلا أن ذلك غير كافي بحيث يجب أن تستند طريقة تحديد المعدلات الضريبية على دراسات ميدانية، حتى تعكس الواقع الاقتصادي للبلاد، و جعل معدل الضريبة على أرباح الشركات يتناسب مع الربح المحقق، و بالتالي زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين للحد من الغش الضريبي.

الفرع الثالث : تطور الحصيلة السنوية لمختلف أنواع الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة
خلال الفترة (2021-2023)

تطبيقا لمحتوى برامج إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية، وبهدف تحسين المردودية الجبائية على المستوى المحلي يحرص مركز الضرائب لولاية سكيكدة على رفع نسب التحصيل الضريبي وذلك من خلال المتابعة المستمرة لتحصيل المبالغ الضريبية الهامة، كما تسهر على مدى تطبيق لتعليمات المديرية العامة للضرائب المتعلقة بتحسين خدمات المصالح الجبائية، وذلك بهدف كسب رضا مستعملي الإدارة الجبائية بإستعمال الرقمنة و الإدارة الالكترونية، مما يؤدي قبول الضريبة و بالتالي قيام المكلفين بالضريبة بالتسديد التلقائي للضرائب، و عليه قمنا بتقييم الحصيلة السنوية لمختلف أنواع الضرائب حسب المعطيات المستخرجة من نظام المعلومات SAP على مستوى مركز الضرائب سكيكدة موضحة في الجدول التالي :

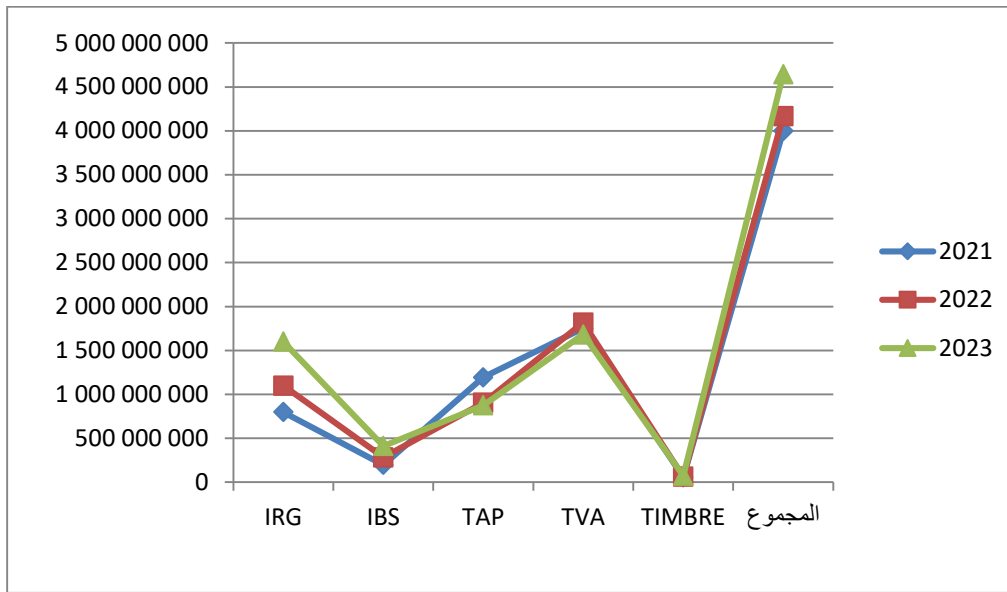
الجدول رقم 16 : تطور حصيلة الجبائية العادية في مركز الضرائب حسب طبيعة الضريبة
خلال الفترة 2021 - 2023

الوحدة دج

البيان	2021	2022	2023
IRG	798,293,914	1,099,872,376	1,599,969,493
IBS	196,633,121	283,046,890	413,188,528
TAP	1,193,217,109	904,144,206	875,443,838
TVA	1,751,732,663	1,817,744,971	1,683,196,321
TIMBRE	57,904,138	62,261,893	73,264,750
مجموع الايرادات الجبائية	3,997,780,945	4,167,070,336	4,645,062,930

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من مصلحة المتابعات التابعة لقباطة مركز الضرائب

شكل رقم 18 : تطور حصيلة الجباية العادية في مركز الضرائب حسب طبيعة الضريبة خلال الفترة 2021 - 2023



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه ، تطور الحصيلة الجبائية لمختلف أنواع الضرائب طيلة ثلاثة (03) سنوات الأخيرة، حيث سجلنا سنة 2021 حصيلة جبائية تقدر بـ 3,997,780,945 دج لترتفع في السنة الموالية إلى 4,167,070,336 دج و تستمر في الارتفاع سنة 2023 لتصل إلى مبلغ 4,645,062,930 دج و لتحليل التغيرات النسبية نقوم بحساب النسب كما يلي :

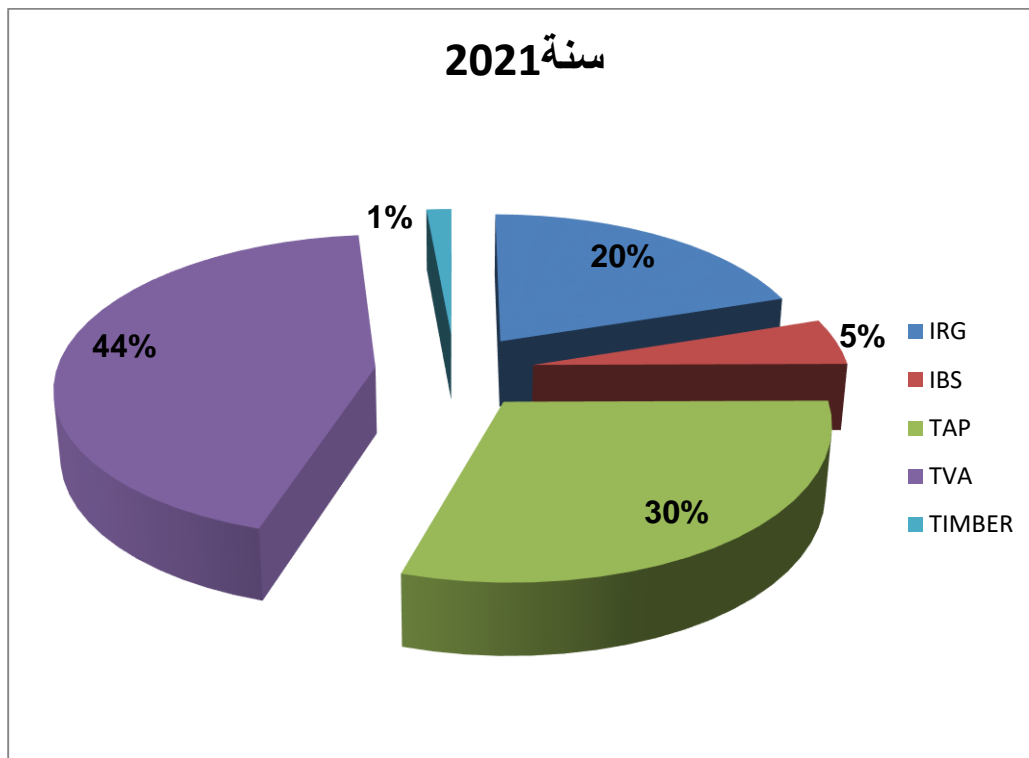
$$\text{نسب التغير بين سنة 2021 و 2022} = \frac{4,167,070,336 - 3,997,780,945}{3,997,780,945} \times 100 = 4.23\%$$

$$\text{نسب التغير بين سنة 2022 و 2023} = \frac{4,645,062,930 - 4,167,070,336}{4,167,070,336} \times 100 = 11.47\%$$

حيث لاحظنا أن نسبة التغير من سنة 2021 إلى 2022 بلغت 4.23% ، و هي نسبة ضعيفة، مقارنة بالمجهودات المبذولة لعصرنة الإدارة الجبائية و إستحداث آليات تحصيل جبائية متطورة، فيما بلغت سنة 2023 إلى 11.47% حيث شهدت إرتفاع مقبول نوع ما بالرغم من أنها لا تعبر عن الأهداف المرجوة، و تعتبر سنة 2023 بداية إستعمال الرقمنة على مستوى مركز الضرائب لولاية سكيكدة، و هذا يعكس الفارق المسجل في

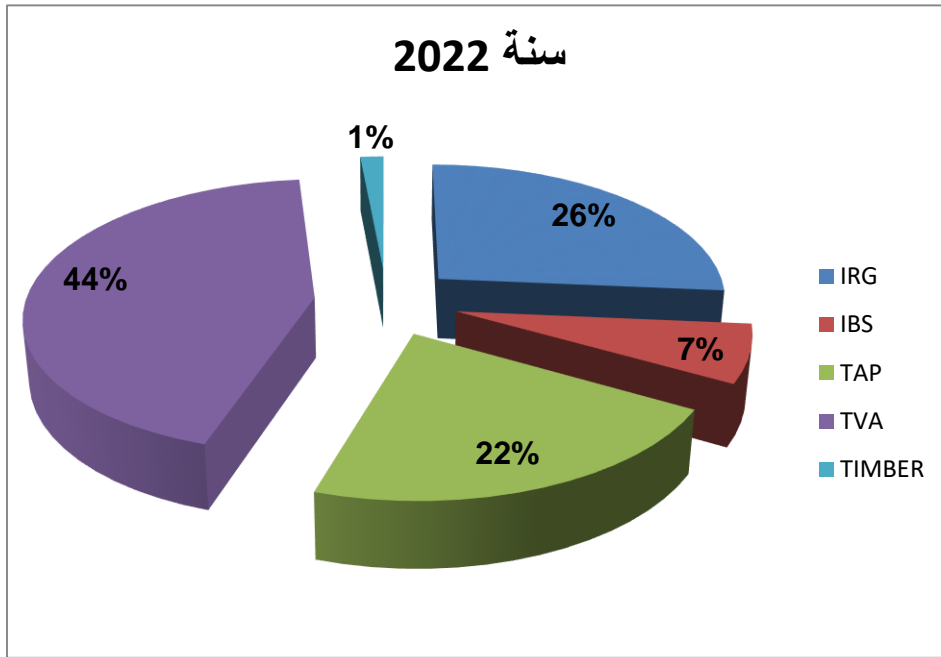
الحصيلة الجبائية جراء الآليات الجديدة لعملية التحصيل المتبعة، وكذا الخدمات المقدمة للمكلف لمختلف التعاملات الجبائية، بالرغم أن الزيادة تعد طفيفة و غير كافية في ظل مشروع العصرية الذي سخرت له الدولة كل الوسائل اللازمة، من هياكل تنظيمية جديدة و استعمال تكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في تحسين المعاملات عن طريق التصريح عن بعد، و منح إعفاءات و إمتيازات جبائية و تحفيظات في مختلف أنواع الضرائب، و هذا لدفع بالمكلف على تسديد الحقوق المستحقة و مع هذا بقيت الحصيلة الجبائية غير كافية مقارنة بالحقوق المستحقة و المتراكمة طيلة سنوات، و هذا راجع لوجود ثغرات في القوانين التشريعية و كثرت الاعفاءات في بعض أصناف الضرائب، التي تجعل المكلف يختار الغش الضريبي، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الضريبية و إنخفاض المردودية الجبائية، و مع تراكم السلبيات يفقد المواطن ثقته في المنظومة الضريبية إضافة إلى غياب الأساليب المناسبة لرفع الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، من حيث طريقة عرض القانون الضريبي و شرح محتوى مواده بطريقة مبسطة و إزالة الغموض بها، و مع ذلك تبقى الإدارة الجبائية تسعى جاهدة لتحسين هذه النقائص و القضاء على السلبيات، بنشر الثقافة الجبائية الذي هو أساس نجاح عصرية الادارة الجبائية.

شكل رقم 19 : حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2021



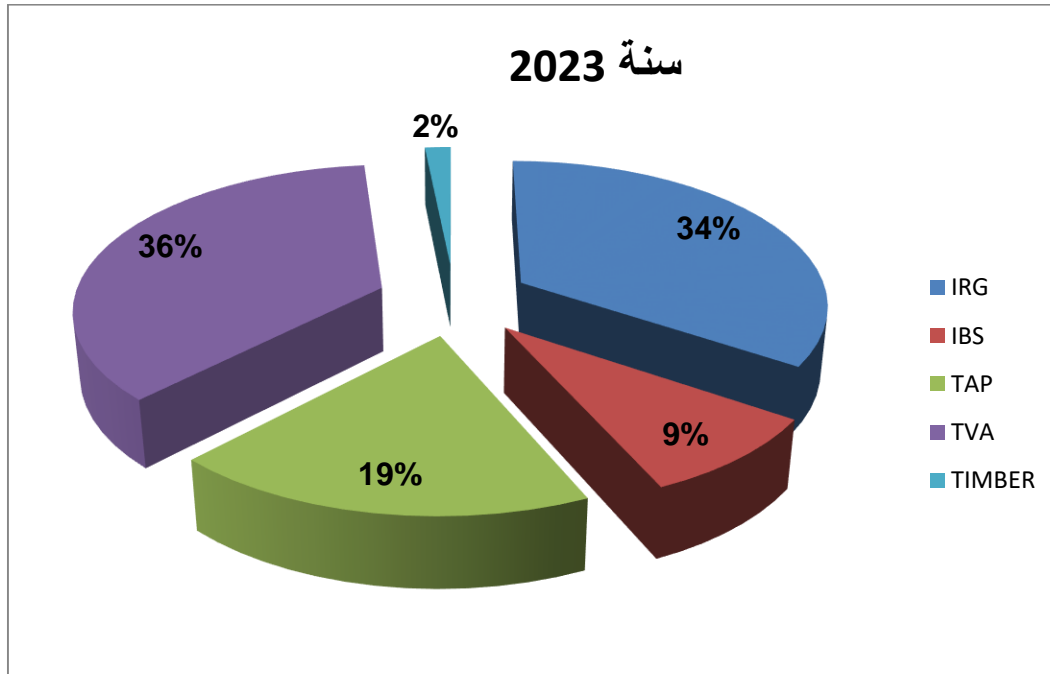
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16

شكل رقم 20 : حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2022



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16

شكل رقم 21 : حصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب سكيكدة لسنة 2023



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16

نلاحظ حسب الأشكال البيانية لحصيلة مختلف الضرائب على مستوى مركز الضرائب لولاية سكيكدة للفترة 2021-2023 ، إرتفاع لبعض أصناف الضرائب عن غيرها و انخفاض البعض الآخر حيث سجلنا حسب النسب المسجلة صدارة الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 44 % سنة 2021 و 2022 و نسبة 36% سنة 2023 و هذا كونها ضريبة غير مباشرة و يتحملها في الأخير المستهلك، مما يبين دور الإدارة الجبائية في تفعيل هذه الخاصية و تسهيل إجراءات الاسترداد، كونه دافع يحفز المكلف بالضريبة على تسديد مستحقاته و هذا عن طريق تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة، الذي يلخص الضريبة المستحقة للفترة الضريبية عندما تكون ضريبة المدخلات أكبر من ضريبة المخرجات عند تقديم القرار ، حيث يجوز للخاضع للضريبة أن يقدم طلب استرداد للمبلغ الفائض من خلال تقديم " طلب الاسترداد " للادارة الجبائية تقوم هذه الاخيرة بالتدخل من خلال بعض الأدوات الرقابية.

كما نلاحظ زيادة في الضريبة على الدخل الاجمالي IRG بنسبة 34% سنة 2023 مقارنة بسنة 2021 و سنة 2022 بنسبة 20% و 26% على التوالي، و هي تحتل المرتبة الثانية حسب نسبة التحصيل و هذا بفعل الإعفاءات و التحفيزات الجبائية و قرارا السلطة العليا بالزيادة في الأجور التي رفعت من الحصيلة الضريبية، إضافة لتسهيل إجراءات الدفع للمكلفين، و تفعيل بوابة "جبايتك" التي ساهمت في تقريب الإدارة الجبائية من المكلف بالضريبة، كما احتل الرسم على النشاط المهني TAP المرتبة الثالثة من حيث التحصيل بالرغم من الانخفاض المحسوس طيلة السنوات الثلاثة قيد الدراسة حيث سجلت سنة 2021 نسبة 30% لتتخفص النسبة إلى 22% سنة 2022 مما يوضح عزوف المكلفين بالضريبة عن تسديد مستحقاتهم ليستمر الانخفاض سنة 2023 بنسبة وصلت إلى 19% و هي نسبة ضعيفة مقارنة بمجموع الحصيلة، و يرجع ذلك لثقل العبء الضريبي و إنخفاض عدد الإشغال و النشاطات المنجزة على مستوى الولاية إضافة إلى كثرت التعديلات و سن القوانين كل سنة مما جعل التشريع الجبائي غير مستقر ، أما باقي الضرائب فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع الحصيلة الإجمالية للضرائب على مستوى مركز الضرائب لسكيكدة، مما يوضح أن تأثير عصرنة الإدارة الجبائية على التحصيل الجبائي كان على بعض أصناف الضرائب عن غيرها، أي ساهمت في تحسين المردودية الجبائية في صنف و بقيت في انخفاض في صنف آخر منها، و عليه وجب زيادة الجهود و إيجاد حلول للنقائص المسجلة و التركيز على تحفيز المكلف بالضريبة بأساليب أخرى و بطريقة طوعية و تحقيق العدالة الجبائية التي يطمح إليها هذا الأخير بسن قوانين تتمتع بالمرونة و الشمولية.

المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة

-من خلال دراستنا الميدانية لهذا الموضوع ، يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية و القول أن عصرنة الإدارة الجبائية تلعب دورا هاما و محوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي سواء من ناحية تحسين التحصيل الجبائي، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي من خلال إصلاح النظام الضريبي و رقمنة الهياكل المستحدثة، حيث تسمح هذه الأخيرة بتخفيف تعقيدات الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما تسمح باختصار الوقت و الجهد في القيام بمهامها، كون أن كل العمليات تصبح خاضعة للنظام الالكتروني و بالتالي تسمح بتسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل و الانتظار و عليه تخفيف الضغط عليهم.

-و على ضوء ما سبق دراسته سواء بالنسبة لمجمل الإيرادات الجبائية على مستوى الجزائر أو ميدانيا على مستوى المؤسسة محل التبرص -مركز الضرائب سكيكدة CDI- نستطيع إختبار الفرضيات الفرعية المطروحة .

1- إختبار الفرضية الأولى :

نستطيع القول أن الإدارة الجبائية كانت تغتفر إلى مقومات الكفاءة و جودة الخدمات، إضافة إلى الفساد الإداري الذي كان منتشر في ظل ضعف الرقابة الإدارية على مصالحها الجبائية، بهدف تقييم الأداء و الذي بدوره ساهم بشكل كبير في زيادة حجم التهرب الضريبي، إضافة إلى بنية هيكلها التنظيمي الذي لا يتماشى مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية حيث كان يتسم بالجمود و التعقيد، و كذا تداخل الاختصاصات و المهام و عدم تحديد المسؤوليات، و مع إهمال تكوين العنصر البشري جعل الإدارة الجبائية غير قادرة على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، حيث كانت تنتهج أساليب تقليدية تعيق تجسيد المردودية الجبائية، كل هذا و أكثر جعل السلطات العمومية الجزائرية و المديرية العامة للضرائب، اللجوء إلى إصلاح القطاع و العمل على عصرنة الإدارة الجبائية ، و هذا يبين صحة الفرضية .

2- إختبار الفرضية الثانية :

بعد دراستنا الميدانية لمركز الضرائب سكيكدة، تعرفنا على المصالح الإدارية المختلفة التي تسهر على تقديم الخدمات للمكلفين بالضريبة، و تناسق هيكلها التنظيمي عن طريق تجميع المهام و الوظائف في مصلحة واحدة مع توفر كل الإمكانيات الحديثة لتسييرها، حيث يعتبر مركز الضرائب CDI المحاور الجبائي الوحيد للمكلف بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه، وهو بذلك ينشط في مجال الوعاء، التحصيل، الرقابة الجبائية و المنازعات و كذلك مجال الاستقبال والإعلام للمكلفين بالضريبة، ومن بين أهداف إنشائه هو تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين و الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، و هو يدخل ضمن عصرنة الإدارة الجبائية الذي يلعب دور هام في زيادة الحصيلة الضريبية بما يقدمه من تسهيلات في الإجراءات الجبائية و التحكم في تسيير أنظمتها، وكذا تخفيف العبء على المكلفين بتوفير كل الخدمات اللازمة والعمل على تبسيط القوانين حتى يتسنى استيعابها من طرف المكلف، مما يؤكد صحة الفرضية على أرض الواقع بالمقارنة بحصيلة الجباية العادية، للفترة تمت دراستها 2019-2023 فقد كانت في تزايد مستمر بالرغم من أنها غير كافية، مقارنة بالمجهودات المبذولة.

3- اختبار الفرضية الثالثة :

-تعتبر الرقمنة من أهم عنصر لعصرنة الإدارة و خاصة الإدارة الجبائية، فهي جزء من تطور النظام المعلوماتي الذي يشهده العالم، فكان لزاما على السلطات العمومية العمل على مواكبة التطور التكنولوجي و مسايرته، وهذا بتوفير تكنولوجية المعلومات التي تعمل على إختصار الوقت و الجهد، و تقليص المكان و ذلك بإختصار المسافات و تقليص أماكن تخزين المعلومات ، إضافة إلى قلة التكلفة و السرعة و التطور، و تساعد على تحسين جودة الخدمات التي تتسم بالدقة و المراقبة، بفضل تقنيات المتابعة عبر مواقع الالكترونية مثل البوابة الرقمية "جبايتك" الخاصة بالاجراءات الجبائية عن بعد، و بوابة الرقمية "مساهمتك" الخاصة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم عن بعد، مما يساعد على تقريب الادارة من المكلف و تخفيف العبء و هذا يساهم بشكل فعال في زيادة الحصيلة الضريبية، عبر التوجه نحوى التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي، دون أن ننسى إستعمال الادارة الجبائية لنظام المعلومات SAP و هو نظام داخلي خاص بمركز الضرائب يستجيب للإحتياجات الخاصة بالمهام الحرفية للمؤسسة ، و هذا ما تضمنته الفرضية.

• التقييم الشخصي

و مع كل هذا إلا أنه بالتمعن الجيد لمدى تحقق الأهداف المرجوة من تفعيل عصرنة و رقمنة الإدارة الجبائية، نجد أن الجزائر مازالت لم تحقق هذه الأهداف، بالرغم من تحسن الحصيلة الجبائية لسنة 2023 نخص بالذكر الجبائية العادية منها ، إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية نفقات التسيير التي تزداد من سنة إلى أخرى، حيث مازالت تركز على الجباية البترولية، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة لعوامل خارجية تتمثل في أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى التخلي عن التبعية النفطية و حتمية التنوع الاقتصادي الذي يضمن إستقرار الموارد المالية من الجباية العادية، لكن بعض العراقيل حالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من ذلك، ناهيك عن ظاهرة الغش و التهرب الضريبي و السوق الموازية ، التي تعتبر خطر على إقتصاد البلاد و على مداخيل الجباية العادية دون أن ننسى التجارة الالكترونية التي إنتشرت بعد جائحة كوفيد19، بشكل كبير حيث من الصعب التحكم في نشاطها و مراقبتها و مع كل هذا يبقى الوعي الجبائي من أهم أسباب تحسين الحصيلة الضريبية، زيادة على ذلك المكلف بالضريبة هو المسؤول عن تراكم الديون و عدم دفع مستحقاته، بالرغم من التسهيلات الجبائية التي أقرتها المديرية العامة للضرائب بخصوص دفع الديون بدون غرامات التأخير، و هو ما جاءت به المادة 15 من مشروع قانون المالية التصحيحي الذي ينص على: " يعفى من دفع غرامات التحصيل المكلفين بالضريبة الذين يقومون في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024 بتسديد دفعة واحدة لكامل المبلغ الأصلي لديونهم الجبائية و شبه الجبائية و الغرامات و العقوبات المالية التي تفوق 4 سنوات إبتداء من تاريخ التحصيل، يعتبر المبلغ المدفوع لدى قابض الضرائب موجها بالدرجة الاولى لدفع الحقوق الرئيسية و لا تطبق هذه المادة على حالات الاعمال التبادلية"، و هو تشجيع و تحفيز من طرف الدولة لغرض إمتصاص أكبر قدر ممكن من الديون العالقة على عاتق المكلفين بالضريبة، إضافة إلى ماسبق ذكره هناك أسباب أخرى نذكر منها:

- تأخر في إنجاز مشروع رقمنة قطاع الضريبية و تعميمها على باقي التراب الوطني و هو رهان تسعى إليه المديرية العامة للضرائب، و هي مدعوة لمضاعفة جهودها على نطاق واسع و إثبات فعاليتها و كفاءتها؛
- إستغلال الثغرات في الاعفاءات و الامتيازات الضريبية من طرف المكلفين من أجل التهرب من دفع الضريبة؛
- عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تعتبر أهم عنصر لإنجاح العصرية؛
- عدم تعميم وسائل الدفع والسداد الإلكتروني حيث أنها متوفرة إلا في مديرية كبريات المؤسسات؛
- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية؛
- عدم وجود حماية لمعاملات الإدارة الضريبية الإلكترونية؛
- عدم وعي المكلف بأهمية سداد مستحقته و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد؛
- عدم تمتع الأعوان الإدارية المختصة بمصلحة الإعلام الآلي بالتحصيل المعرفي لقوانين و إجراءات الجبائية؛
- نقص تكوين موظفي الإدارة الضريبية بسبب ضيق فترة التربص الذي لا يسمح بإستيعاب الكم الهائل من المعلومات، و خاصة التي تتعلق بالنظام الرقمي الجديد و كيفية إستخدام نظام SAP للادارة الجبائية .
- و يبقى العنصر البشري هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الادارة الجبائية، في سبيل تطوير فعالية العصرية سواء من جانب الكفاءة ، أو من جانب الأداء .

- كما تطرقنا من خلال الدراسة الميدانية التي كانت على مستوى مركز الضرائب سكيكدة، و التي حاولنا من خلالها معرفة فعالية عصرية الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، و هذا من خلال التعرف عن قرب عن مدى تطبيق إجراءات العصرية على مستوى مصالح مركز الضرائب سكيكدة، حيث تعرفنا على مهام هذه المصالح و دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة ، بتوفر مختلف التجهيزات المتطورة التي تساعد موظفي الإدارة على اختصار الوقت و الجهد، إضافة على تعرفنا على نظام "جبايتك" و إستعمالاته إلى غيرها من البوابات الالكترونية المستعملة لغرض تخفيف العبء على المكلفين بالضريبة ، دون أن ننسى طرق و آليات التحصيل الضريبي المستحدثة التي تتبعها الإدارة في تحصيل مستحقاتها.

- أما فيما يخص الصعوبات والمعوقات التي واجهتنا خلال الدراسة الميدانية، فكانت في قصر مدة إجراء التربص الميداني الممنوحة لنا من طرف مديرية الضرائب لولاية سكيكدة، و التي لم تسمح لنا بجمع معلومات كافية للتوسع في الدراسة، إضافة إلى نقص تزويدنا بالوثائق و النصوص المدعمة لدراستنا بسبب السرية المهنية تجاه المكلفين بالضريبة، و نقص خبرة و تكوين بعض الموظفين حال دون الوصول إلى المعلومات الضرورية و اللازمة للدراسة.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مركز الضرائب سكيكدة CDI، و التي من خلالها تعرفنا على الهيكل التنظيمي الخاص بها و مختلف المصالح التابعة لها ، كما تطرقنا إلى شرح مفصل لكيفية الولوج لبوابة "جبايتك" ، التي تعتبر من أهم أساليب التواصل بين الإدارة و المكلف بالضريبة، و الاجراءات التي إستحدثتها البوابة في إستخراج الوثائق الجبائية سعيا منها تسهيل عملية التصريح الضريبي، إلى غيرها من المنشورات و المذكرات التي تعمل على نشر الثقافة الضريبية عند المكلف ، كما حاولنا قدر الإمكان دراسة و تحليل مدى مساهمة عصنة الادارة الجبائية على تحسين الحصيلة الضريبية و هذا بعرض الحصيلة الضريبية على مستوى الجزائر عامة للفترة من 2006-2018 و هي بداية استعمال الرقمنة و تم تفعيلها إلا على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، إضافة للوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام في الجزائر للفترة من 2019 إلى 2023 ، أما على مستوى مركز الضرائب محل التربص فقمنا بالتركز على تقييم حصيلة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الضريبة على أرباح الشركات IBS خلال الفترة 2019 و 2023 ثم درسنا حالة التحصيل لمختلف أنواع الضرائب و تأثير كل منها بعصنة الإدارة الجبائية، سواء من الجانب الهياكل أو التشريعات القانونية أو الرقمنة، حيث من خلال دراستنا تبين لنا الدور الذي تلعبه العصنة في تحسين التحصيل الضريبي، و أهمية تكنولوجية المعلومات في إحداث الفرق في النتيجة ، و مدى تطبيق الإجراءات و القوانين الجبائية على أرض الواقع، إذ تم تفعيل الرقمنة على مستوى مركز الضرائب سكيكدة في جويلية 2023 و هي السنة التي لاحظنا تحسن في الحصيلة الجبائية لبعض الضرائب مما يعكس دور هذه الأخيرة في تحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، و بالتالي الوصول إلى نظام ضريبي فعال، بالمقابل لاحظنا عدم فعالية العصنة على بعض أصناف الضريبة، و السبب في ذلك كثرت التعديلات و سن القوانين كل سنة مما جعل التشريع الجبائي غير مستقر.

و نستنتج مما سبق أنه و بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب، التي لم تدخر جهدا في سبيل الاهتمام بالمكلفين بالضريبة من حيث الهياكل المستحدثة و إستعمال الرقمنة ، إلا أنها مازالت تعاني من سلبيات و نقائص حيث تفتقر للشفافية، و يظهر ذلك من خلال غياب الأساليب المناسبة لرفع الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة ، من حيث طريقة عرض القانون الضريبي وشرح محتوى مواده و إزالة الغموض بها، فهنا يصبح المكلف بالضريبة غير مبالي بالتشريعات الضريبية و لا بالغاية من وراء فرض الضريبة، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الضريبية مما يؤثر بالسلب على الحصيلة الجبائية ، ومع تراكم تلك السلبيات يفقد المواطن ثقته في المنظومة الضريبية.



الخاتمة

الخاتمة :

تحظى الإدارة الجبائية أهمية كبيرة في تنظيم الاقتصاد، حيث جعلت منها عنصر فعال في عملية تحصيل الإيرادات الجبائية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية النفقات العامة، بما أنها مصدر مهم للموارد المالية للخزينة العمومية و أمام هذه المتطلبات نتجت ما يسمى بعصرنة الإدارة الجبائية التي يكمن هدفها التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة مستحدثة تساهم في رفع حصيلة الإيرادات الجبائية، و عليه قررت الإدارة الجبائية تبني منهجية جديدة ذات طابع دولي تسمح بتطوير آليات جمع الأموال العمومية، و تحسين أداء الإدارة بتبسيط القوانين و تخفيف العبء الضريبي و هذا من خلال إصلاح النظام الجبائي من جهة و رقمنة القطاع الضريبي من جهة أخرى، إضافة إلى خلق هياكل إدارية مستحدثة و استعمال تكنولوجيا المعلومات، الذي أظهر هذا الأخير نجاعته في تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، و تقريب الإدارة منه بتبسيط الإجراءات و وسائل الدفع الحديثة عن طريق المنصة الرقمية التابعة للمديرية العامة للضرائب و كذا بوابة "جبائتك" و "مساهمتكم" .

و عليه حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، إلى الإلمام بمختلف حيثيات الموضوع حيث تناولنا في الفصل الأول، الأدبيات النظرية من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى إعطاء نظرة شاملة عن مفاهيم عصرنة الإدارة الجبائية، و مفاهيم عامة عن التحصيل الضريبي لندرس العلاقة بين المتغيرين في المبحث الثاني من خلال ثلاث جوانب، الهياكل المستحدثة، الإصلاحات التشريعية و الرقمنة حيث ساعدت هذه العناصر مجتمعة على عصرنة الإدارة الجبائية، و بالتالي تأثيرها على الحصيلة الضريبية .

أما الفصل الثاني كان عبارة عن دراسة تحليلية للحصيلة الجبائية في الجزائر للفترات 2006-2018 حيث كانت سنة 2006 بداية تطبيق الرقمنة و كانت تخص فقط التابعين لمديرية كبريات الشركات لتعمم فيما بعد على باقي المكلفين، و قمنا كذلك بتحليل الوضعية الشاملة، للتحصيل الجبائي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019-2023، و مقارنة الجباية البترولية بالجباية العادية، و إعطاء مبررات و أسباب إرتفاع أو إنخفاض المردودية الجبائية، كما تطرقنا بدراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سكيكدة، تضمنت دراسة للحصيلة المحلية على مستوى مركز الضرائب بسكيكدة لنفس الفترة ، من خلال المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المتابعات لقباضة المركز، و على ضوء كل ما سبق حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول مدى مساهم عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، و قد توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج و إختبار الفرضيات، الاقراحات و التوصيات و الآفاق التالية :

1-النتائج المتوصل إليها :

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بعصرنة الادارة الجبائية، و إبراز إنعكاساتها على التحصيل الضريبي تم إستخلاص النتائج التالية :

- لقد ركز برنامج إصلاح الإدارة الضريبية في ظل العصرنة على إعادة تنظيم هياكلها الخارجية كونها، الهيئة المكلفة بتنفيذ التشريع الضريبي والمتفاعلة بصفة دائمة ومباشرة مع المكلفين بالضريبة، بهدف تمكين الإدارة الضريبية من تحقيق أهداف السياسة الضريبية، و التي من أهمها الرفع من التحصيل الضريبي لتمويل التنمية في

مختلف مجالاتها وفي هذا الإطار تم استحداث ثلاث هياكل تنظيمية جديدة تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، مراكز الضرائب (CDI)، المراكز الجوارية للضرائب (CPI).

• استحداث هيئات جديدة لمحاربة التهرب الضريبي ضمن مراسيم تنفيذية لسنة 2023 و هي المجلس الأعلى لضبط الواردات و المجلس الوطني للجباية ، يعتبر بمثابة منبر التبادل الفكري و عرض الرؤى المهنية، التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و تعزيز الفعالية الجبائية.

• ساهمت الإصلاحات التشريعية في تخفيض العبء الضريبي عن المكلف بالضريبة بالرغم من كثرة التعديلات في القوانين و عدم إستقرارها، حيث حاولت في كل سنة أن تلين من نظامها الضريبي و تجعله متماشيا أكثر فأكثر مع التحول الاقتصادي، و خاصة و أن الجزائر تبنت منهجية جديدة ذات طابع دولي تسمح لها بتطوير آليات جمع الأموال العمومية.

• إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال على مستوى الإدارة الضريبية ساهم في تسهيل إجراءاتها و تحسين أدائها و تخفيف العبء على المكلف بالضريبة، و تسهيل وصول المعلومة للإدارة الجبائية مما يساعد في إكتشاف حالات التهرب الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية.

• رغم الأزمة العالمية الاقتصادية الخانقة التي مست الجزائر إثر أزمة كوفيد19 و فرض الحجر الصحي، إلا أن الهيئة الوحيدة و التي تنتمي لوزارة المالية و التي لم تتأثر بهذا الشلل هي مديرية كبريات المؤسسات، و كل هذا بفضل النظام الجبائي الإلكتروني المستحدث في هذه المديرية.

• تبسيط و تخفيف الاجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية ، و التحول نحو الملف الجبائي الرقمي و انتهاز طريقة الدفع الإلكتروني.

لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات مازالت بعض النقائص التي تعاني منها الادارة الجبائية نذكر منها :

• التأخر في تنفيذ مشروع عصرنه الادارة الجبائية بسبب عدم وجود إرادة سياسية واضحة لدى السلطات العمومية، و هذا راجع بسبب تأخر رقمنة قطاع الضريبة ، و تعميمها على باقي التراب الوطني و ربطها بمختلف القطاعات التي تساعدنا على الحصول على المعلومة و في الوقت المناسب و تكون معلومة حقيقية ثابتة مضمونة و موثوق بها، هذه العناصر تساهم في إستقرار التسيير و التحصيل معا.

• عدم إيجاد حلول للنمو السريع للسوق الموازية و التجارة الإلكترونية التي أثرت على الحصيلة الجبائية حيث يمثل 45% من الاقتصاد الوطني، و هو تسرب جبائي غير محصل نتيجة عدم خضوع هؤلاء للنظام الضريبي، مما يتسبب في عدم تغطية نفقات التسيير للخزينة العمومية.

• عدم قدرة إدارة الضرائب في فرض سيادة القوانين الضريبية بسبب ضعف البعض منها؛

• ضعف فعالية وجودة تسيير المصالح بسبب عدم تنظيم الجيد لها ؛

• ضعف مستوى أداء الرقابة الجبائية ؛

• ضعف تأهيل العنصر البشري و نقص دورات التكوين بالرغم من توفر مدرسة وطنية للضرائب التي تعمل على تكوين الإطارات و الرفع من المستوى المهني للموظفين؛

• إنتشار اللاوعي للمكلفين بالضريبة و إفتقارهم للحس الوطني؛

إختبار الفرضيات : على ضوء ما تم تقديمه في الفرضيات الثانوية تبين لنا ما يلي :

الفرضية الأولى :

تنص الفرضية على أن هناك دوافع قوية أدت بالسلطات العمومية الجزائرية اللجوء إلى إصلاح و عصرنة الإدارة الجبائية و التي كانت تعيق تجسيد المردودية الجبائية، و تكمن أساسا في الأساليب التقليدية التي كانت متبعة من طرفها، و قد إتضح من خلال الدراسة صحة هذه الفرضية حيث تبين ذلك بعد تخلي السلطات العمومية عن الأساليب التقليدية، التي كانت سبب في ضعف الحصيلة الجبائية و إنتشار الفساد الإداري و استفحال ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي و اتساع حجم الاقتصاد الموازي، و ذلك بالتركيز على إستراتيجية الإصلاح الهيكلي و التنظيمي و التشريعي، و لكن يبقى غير كافي من أجل تحقيق السياسة الجبائية المسطرة من طرف الدولة، و هذا ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من خلال دراسة **خروبي هني** سنة 2022 و دراسة الباحثان **M.Bird Richard & Eric M.Zolt (2008)** .

الفرضية الثانية :

تتمثل الفرضية في هدف الهياكل المستحدثة إلى التحكم في تسيير الأنظمة الجبائية لفرض الضريبة بكفاءة و فعالية، عن طريق تجميع المهام و الوظائف في مصلحة واحدة ، و هي تؤثر بشكل كبير على تحسين الحصيلة الضريبية بالرغم من التحديات التي تواجهها، حيث عملت المديرية العامة للضرائب على خلق هياكل تنظيمية جديدة تتمثل في مديرية كبيريات المؤسسات (**DGE**)، مراكز الضرائب (**CDI**)، المراكز الجوارية للضرائب (**CPI**)، إضافة إلى إستحداث هيئات جديدة لمحاربة التهرب الضريبي، مثل المجلس الأعلى لضبط الواردات و المجلس الوطني للجبائية لتفعيل الرقابة الجبائية و الحد من التسرب الجبائي، و للرفع من كفاءة الهياكل و الزيادة من فعالية الأداء مما يساهم في إمتثال المكلفين بالضريبة للقوانين، و هذا ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من خلال دراسة **حراش إبراهيم لسنة 2012** و دراسة الباحثان **Mustapha Iddir, Mohamed Zergoune** سنة 2021.

الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية على إعتقاد الإدارة الجبائية على الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يساهم بشكل فعال في زيادة الحصيلة الضريبية ، حيث أن إستعمال التكنولوجيا الحديثة و خلق تدابير و الاجراءات مستحدثة تساهم في التطور الاقتصادي الحاصل في العالم، سمح بتحسين المردودية الضريبية عن طريق الرقمنة و تفعيل الدفع عن بعد، إضافة إلى تبسيط القوانين الجبائية و مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تدعيم الخزينة العمومية بالمستحقات التي تدفع من طرف الشركات الكبرى بالرغم من أن الميزة متوفرة حاليا إلا على مستوى مديرية كبيريات المؤسسات في إنتظار تعميمها، و دور الإدارة الالكترونية في تحفيز المكلفين على تسديد مستحقاتهم، و هذا ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من خلال دراسة **سيليني جمال الدين و طالب محمد** سنة 2021 و دراسة الباحثان **Fatima Zohra arab و Sofiane Mostefaoui** لسنة 2023.

الاقتراحات و التوصيات :

- بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:
- على السلطات العليا الإسراع في إكمال مشروع الرقمنة على كل القطاعات التي لها علاقة بالجباية و الربط بينها حتى يتسنى الحصول على المعلومة بشكل دقيق و في الوقت المناسب مما يسمح لها باتخاذ القرارات ؛
- توفير البيئة المناسبة مثل الأنترنت عالي التدفق، وتعميمه لأكبر قدر للمواطنين ؛
- يجب ان تكون للسلطات العمومية في الجزائر الإرادة السياسية في تفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية في الممارسة العملية ؛
- التعجيل في عملية تقييم العمل الجبائي الالكتروني وتعميمه ليشمل كل إدارات مديرية الضرائب في الجزائر ليس فقط مديرية كبيرات المؤسسات ؛
- إعادة النظر بصفة جذرية في نظام الامتيازات الجبائية الذي كلف خزينة الدولة نفقات كبيرة ؛
- إرساء آليات واستراتيجيات و قوانين جبائية تتماشى وفق التوجه الرقمي المتطور خصوصا مع انتشار التجارة الالكترونية و لرؤية جزائر عصرية في المستقبل القريب ؛
- القيام بتأهيل أعوان الإدارة الضريبية و إجراء الحملات الإعلامية التحسيسية، للمكلفين بدفع الضرائب في الميدان الالكتروني و الجبائي من شأن أن يقرب بين جميع الأطراف الفاعلة في الجزائر ؛
- إستخدام أساليب عصرية من أجل نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريب ؛
- تشجيع الجباية المحلية و الوقوف على تحقيق مبدأ إعتداد البلديات على إيراداتها الجبائية ؛
- السعي إلى تحقيق التوازن بين المكلف و إدارة الضرائب و تكريس ضمانات أكثر فعالية في حق المكلف؛
- وضع حيز التنفيذ الفاتورة الالكترونية كآلية لمحاربة التهرب الضريبي والسوق الموازية ؛
- العمل على رفع رواتب و منح أعوان الإدارة الجبائية، وذلك حتى يكونوا بمنأى عن الإغراءات و الرشوة ؛
- التوظيف على أساس الكفاءة والاختصاص فيما يتعلق بموظفي إدارة الضرائب، مع ضرورة تكوين وتدريب المورد البشري المتاح لدى الإدارة على استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال؛
- تكريس مبدأ العدالة الجبائية و العمل على كسب ثقة المكلف بالضريبة.
- الإستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال والأخذ منها بما يتناسب مع الوضع الإقتصادي الجزائري.

آفاق الدراسة:

- بعد دراستنا لموضوع البحث و إستخلاص نتائجه، فإننا نقترح بعض المواضيع التي تستحق أن تكون أبحاث و دراسات مستقبلية في هذا المجال و هي :
- دور التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية الجبائية
- فعالية مركز الضرائب في الرفع من التحصيل الضريبي
- تفعيل رقمنة الادارة الجبائية لمواجهة التحديات المعاصرة
- الضريبة الرقمية العالمية ومساهمتها في تنظيم السوق المالي العالمي.



قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

- 1- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة الجزائر الطبعة الثانية لسنة 2006
- 2- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية ، دار هومة الجزائر الطبعة الاولى لسنة 2014

➤ المجلات

- 1- شعوادي سفيان ،الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الادارة الضريبية و رقمنة إجراءات التصريحات الجبائية و تبسيطها، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد7، العدد2، لسنة 2023 .
- 2- محمد قاسمي، فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية حالة الجزائر خلال فترة (2006-2016)، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية جامعة البليدة 2، المجلد 08 العدد 01 لسنة 2017
- 3- عباد سهام : الادارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل، مجلة الحوكمة المسؤولة الاجتماعية و التنمية المستدامة ، جامعة غليزان المجلد 04 العدد 01 لسنة 2022
- 4- فارس بن بدير، مصطفى ايدير، محمد زرقوني،عصرنة الإدارة الضريبية و أثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة المجلد8، العدد لسنة 2022 .
- 5- عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين، الإصلاحات الجبائية و مراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية (حالة النظام الجبائي الجزائري) مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2 المجلد 11 العدد 01 لسنة 2022.
- 6- حموشي رمزي ، بوضياف سامية ، فعالية عناصر الادارة الجبائية الالكترونية و دورها في تحسين الخدمات الجبائية، مجلة آفاق علوم الادارة و الاقتصاد ، جامعة المسيلة ، المجلد 05 العدد 01 لسنة 2021.
- 7- مغاري عبد الرحمان ، شيخي بلال، دور الادارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة2 ، العدد 02 ، لسنة 2013.
- 8 -أحمد لدرم، التهرب الضريبي و آليات مكافحته في المجتمع الجزائري، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة2، المجلد 03 ،العدد 08، لسنة 2017 .
- 9- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر،عصرنة الادارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة و تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة ، مجلة دراسات إقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 21، العدد 01 لسنة 2021.
- 10- حنيش أحمد ، إنعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية على أداء الادارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية جامعة البليدة 2 المجلد 11، العدد 02 ، لسنة 2022.

- 11- فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي جامعة بوقرة بومرداس، المجلد 05، العدد 02، لسنة 2022.
- 12 - أحسن ركي، سمير عماري، واقع و آفاق عصرنة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، مجلد 3، العدد 1، لسنة 2020.
- 13- فتيحة صالي، يوسف فاشي، تفعيل و تطوير الادارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021.
- 14- لعلوي محمد، الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة في نظامها القانوني و أهم التعديلات الواردة عليه)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، السنة 2022.
- 15- جازية أمير، عاشور يوسف، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل و ضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، المجلد رقم 7، العدد 2، لسنة 2018.
- 16 و شان أحمد، بلعزوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة و تطوير الادارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد 17، لسنة 2017.
- 17- حمزة بعلي، مليكة عبد غرس، الادارة الالكترونية و دورها في عصرنة القطاع المالي، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية جامعة سوق اهراس العدد 7 لسنة 2021.
- 18- رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الادارة الالكترونية في الجزائر (عصرنة الادارة الضريبية أنموذجا)، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية جامعة محمد خيضر بسكرة المجلد 14 العدد 02 لسنة 2020.
- 19- قناصي علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الالكترونية و أثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المركز الجامعي افلوا، الجزائر، المجلد 05 العدد 02، لسنة 2021.
- 20- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر و دورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، المجلد 12 العدد 01 لسنة 2021.
- 21- شعواي سفيان، قراءة في الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة جامعة زيان عاشور الجلفة المجلد 07 العدد 01 لسنة 2023.
- 22- عبد الرحمان قروي، تبني نموذج إستخدام المكلفين بالضريبة للنظام المعلوماتي الجبائي - جبايتك - في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد 09، العدد 02، لسنة 2023.
- 23- قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06، العدد 02، لسنة 2022.
- 24- كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 19، العدد 31، السنة 2023.

- 25- بن محمد رايح، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، المجلد 07، العدد 02، لسنة 2022.
- 26- مباركي محمد الصالح ، التحصيل الضريبي واقع و آفاق، مجلة الاحياء، جامعة الحاج لخضر باتنة مجلد 21، العدد 29 لسنة 2021.
- 27- مراد ميهوبي ، اجراءات التحصيل الضريبي .أي فعالية ؟، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون جامعة باجي مختار عنابة، العدد 39، لسنة 2014 .
- 28- سماعيل عيسى ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري جامعة البليلة 2 ، العدد 15، لسنة 2021.
- 29- أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري جامعة البليلة 2، العدد 15 السنة 2021.
- 30- محمد دوة، دور التحقيق في التسيير في تعظيم الحصيلة الضريبية للمعاند الثمينة بالجزائر، مجلة العلوم التجارية مدرسة الدراسات العليا التجارية الجزائر، المجلد 22 العدد 01 ، لسنة 2023 .
- 31- خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية جامعة البليلة 2 ، المجلد 13 ، العدد 2 ، لسنة 2022.
- 32- نعيم عاشوري، أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على إيرادات الجبائية العادية في الجزائر. دراسة قياسية للفترة ما بين (1996-2018)، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي المجلد 10 العدد 01 ، لسنة 2023.
- 33- بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر المجلد 03 العدد 05 لسنة 2020
- 34- سيليني جمال الدين ، طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على إستقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 07 ، العدد 02 لسنة 2021.
- 35- ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، المجلد 19، العدد 02 ، لسنة 2019.
- 36- نبيل قليل ، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المجلد 06، العدد 01، لسنة 2021.
- 37- مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي، مقال منشور بمجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 07، العدد 02، لسنة 2023.

➤ الأطروحات و المذكرات :

أ- الأطروحات

- 1- خروبي هني، إنعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية و تحسين خدماتها على المردودية الجبائية، اطروحة الدكتوراه تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف السنة الجامعية 2022/2021
- 2- حراش ابراهيم، عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2010/2002 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2012/2011
- 3- وصيف فائزة خير الدين، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2021/2020.
- 4- العمري هاشمي، تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة محمد البشير الابرهيمي برج بوعرييج لسنة 2023/2022.
- 5- بلعوجة حسينة، العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة و جباية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان السنة 2017/2016.
- 6- مجدي نبيل محمود شرعب، إمتيازات الإدارة الضريبية دراسة تحليلية للنظام القانوني الضريبي الفلسطيني أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين لسنة 2006.
- 7- سمر عبد الرحمن محمد الدحلة، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الاسلامي، أطروحة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2007.
- 8- إدري عدنان، التحصيل الضريبي و الادارة الجبائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم التسيير جامعة الجزائر 3 السنة 2010/2009.

ب- المذكرات

- 1- الياس بولعروق، رايح عيشونة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل السنة 2022/2021.
- 2- طايبي زين الدين، زيوش مصطفى، دور عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة برج بوعرييج السنة الجامعية 2022/2021
- 3- دبايلية فارس، محرز عادل، رقمنة الادارة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي تبسة 2023/2022 .

- 4-أيمن بوقطاية، عز الدين تبابوشت، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة.جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج 2023/2022.
- 5-خياطي منورة ، رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك جامعة بن خلدون ، تيارت السنة الجامعية 2022/2021 .
- 6- دريدي محمد، مجاني محمد رفيق ، نظام الدفع و التحصيل الالكتروني للضرائب و دوره في تطوير إجراءات التحصيل، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة جامعة العربي التبسي تبسة السنة 2020/2019 .
- 7- جاب الله حسين، بن هناية محمد ، أثر الضرائب المباشرة في عملية التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج السنة 2022/2021 .

➤ القوانين

- 1-المادة 03 و 24 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21
- 2-المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 2002/09/28 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي 91-60 المؤرخ في 1991/02/23 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها، المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 2002/09/29 المادة 03 مكرر
- 3-قانون 23-22 المؤرخ في 2023/12/24 يتضمن قانون المالية لسنة 2024 الجريدة الرسمية العدد 86 الصادرة في 2024/12/31 المادة 10
- 4-المادتين 17، 26 من قانون المالية لسنة 2024
- 5- المادة 40 من قانون المالية لسنة 2024
- 6- المادة 21 من قانون المالية لسنة 2024
- 7- المادة 53 من قانون المالية لسنة 2024
- 8- المواد 48 ، 49 و 50 من قانون المالية لسنة 2024
- 9- المادة 37 قانون المالية لسنة 2024
- 10- المادة 55 من قانون المالية لسنة 2024
- 11-المديرية العامة للضرائب- منشور 09/م/ م ع ض /ق م 2024 المؤرخ في 12 فيفري 2024
- 12- القانون رقم 23-15 المتضمن قانون المالية التصحيحي المؤرخ في 5 نوفمبر 2023 الجريدة الرسمية العدد رقم 70
- 13- المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023
- 14- القانون رقم 90-36 المؤرخ 1990/12/31 يتضمن قانون المالية لسنة 1991 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في 1990/12/31 المادة 38
- 15-المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023

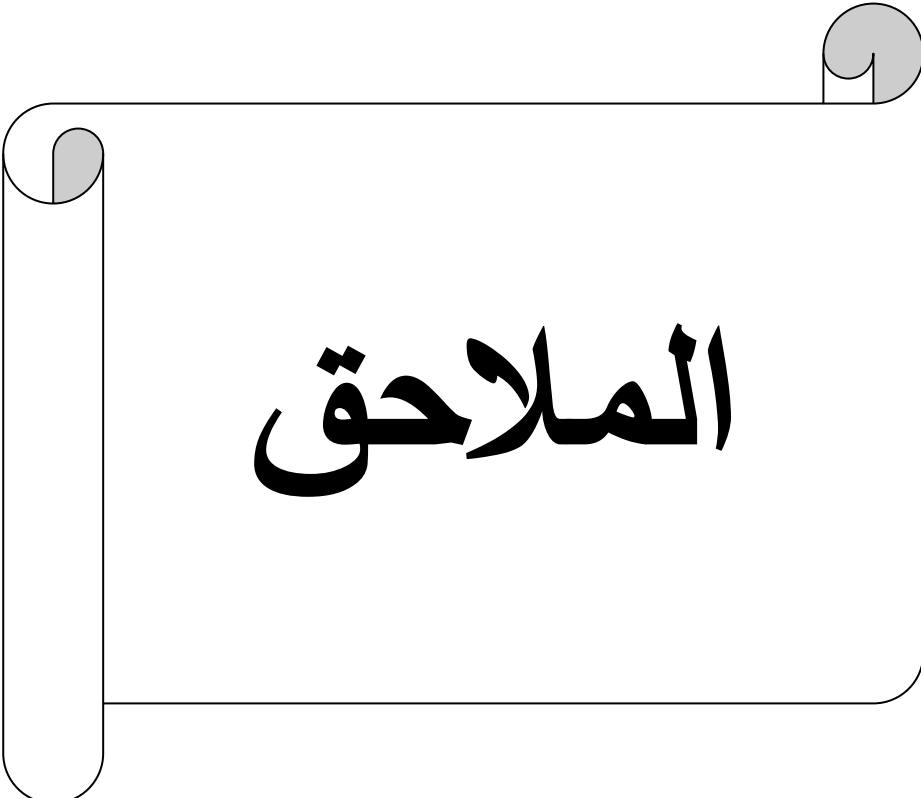
- 16-المادة 02 معدلة بموجب المواد 2 من ق م/2009 و 2 من ق م/2015 و 2 من ق م/2017 ، 2 من ق م/2021 و 2022/2
- 17-المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2022
- 18-المادة 135 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023
- 19-المادة 136 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023
- 20-المادة 136 مكرر المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2023
- 21-المادة 150 من ق ض المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2021
- 22-قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 282 مكرر 4 نثرية سنة 2022

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Mustapha Iddir ,Mohamed Zergoune-Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration fiscale et la conformité fiscale de contribuables en algérie- Revue algérienne de développement économique EISSN : 2588-2457 -08 (01)/2021
- 2- Beltrame pierre, la fiscalité en France 5^{eme} ed.Dalloz ,paris 1997
- 3- Ben Ahmed & Bouazza , a 2022 . The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria : A field study on a group of tax practitioners . Journal of economic integration ,10 (04)

ثالثا : مراجع الأنترنت

موقع المديرية العامة للضرائب : <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/>
أو [mfdgi .gov .dz](https://www.mfdgi.gov.dz)



الملاحق

الملحق رقم 01 : التصريح بالوجود G08

مضمنة ج رقم 2024/08	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
رقم التعريف الجبائي : رقم المعاد :	وزارة المالية المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية مصلحة
وضع علامة في الخانة المناسبة :	
<input type="checkbox"/> الضريبة الجزائرية الوحيدة	<input type="checkbox"/> الضريبة على الدخل الاجمالي صنف
<input type="checkbox"/> الضريبة على ارباح الشركات	
- تصريح بالوجود - (المادة 51 من قانون الرسوم على رقم الاعمال و المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاشية)	
تصريح يكتب في الثلاثين (30) يوما التي تلي بداية النشاط، لدى مصالح الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط	
معلومات متعلقة بالمكلف بالضريبة :	
- الاسم و التعليل التسمية الاجتماعية:	
- رقم التعريف الوطني :	
- الشكل القانوني (1) :	
- النشاط الرئيسي :	
- النشاطات الثانوية و اختياريها :	
- عنوان المقر الاجتماعي أو مكان ممارسة النشاط :	
- عنوان المؤسسة في الجزائر (نظر مخصص للشركات الاجنبية) (2) :	
- عنوان إقامة المكلف بالضريبة في الجزائر أو في الخارج بالتسمية للغير المعجب:	
- رقم الهاتف :	
- رقم السجل التجاري :	
- رقم الاضمان / بطاقة المرفق / العلاج (المرفق الاتي) (3) :	
- صفة المصروح (4) : مالك - مستأجر - مدير حر - مدير أجير	
- تاريخ بداية النشاط :	
أقر بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.	
..... في ختم وامضاء المكلف بالضريبة	(1) وضع ما لا كان يتفق الأمر بخصوص معوي أو طبيعي. (2) بالتسمية للشركات الأجنبية، وهم صفة من الهذ أو الهوذ البرمة، و كذلك وكالة المثل القانوني. (3) أنطبقت المعلومات غير الضرورية.

الوثائق الواجب ارفاقها على هذا التصريح :

1. بالنسبة للأشخاص المعنويين:

- نسخة من القانون الأساسي،
- نموذج إمتضاء الممير،
- نسخة من السجل التجاري،
- نسخة من عقد الإيجار أو سند الملكية أو أي مستند يقوم مقامه،
- شهادة ميلاد رقم 12 للممير.

2. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- نسخة من السجل التجاري أو كل وثيقة تقوم مقامه (الاعتماد، بطاقة الحرفي / الفلاح)،
- نسخة من عقد الإيجار أو سند الملكية أو أي مستند يقوم مقامه ،
- شهادة ميلاد رقم 12 للممير.

3. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطات تحت النظام القانوني للمعاول الذاتي:

- نسخة من بطاقة المعاول الذاتي ،
- نسخة من الشهادة التي تتضمن الرقم التعريف الجبائي ،
- نسخة من الوثيقة التي تثبت مكان مزاوله النشاط (عقد الإيجار، سند الملكية أو أي مستند يقوم مقامه، شهادة الإقامة في حالة ما إذا كان النشاط مزاول في مكان إقامة المكلف بالضريبة أو أي وثيقة تثبت مزاوله النشاط في فضاءات محتركة).

الملحق رقم 02 : نموذج التصريح الجبائي G12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

Structure :

Recette des Impôts de

Commune de

Série G N° 12/2024

المعيرة العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية.....
المصلحة :

فيلخة الضرائب ل.....
بلدية :

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -
التصريح التقديرى برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتب لدى فيلخة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان لسنة.....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE [معطيات خاصة بالمكلف بالضريبة]

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : - الاسم و الفيلخة المهنية (المهنة):

- Activité (s) exercé(e) : - النشاط أو النشاطات المعتمدة:

- Date du début d'activité : - تاريخ بداية النشاط:

- Activité exercée: - نشاط معطى:

مؤقت
ANADE (Ex-ANSEI)

مؤقت
CMAC

مؤقت
ANGEM

نظام الإعفاء الضريبي
Exonération des activités artisanales

أنشطة أخرى
Autres exonérations

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : - عنوان ممارسة النشاط:

- Adresse du domicile du contribuable : - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'identification Fiscale (NIF) : - رقم التعريف الجبائي:

- Numéro d'identification National (NIN) : - رقم التعريف الوطني:

- Numéro d'article d'imposition : - رقم المادة:

II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) [رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية ب (دج)]

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحقة IFU de (A)
		الإجمالي Global	مستبعد Imposable	مستبعد Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Fournitures de services ou autres activités	12%				
النشاطات المعتمدة تحت النظام الضريبي المثلثي Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0,5%				
المجموع Total					

رقم الأعمال الخاصة بالضريبة الجزائرية الوحيدة حسب آلية الإعفاء على أساس هامش الربح⁽¹⁾
Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire (1)

III - MARGE BENEFICIAIRE EN (DA) [هامش الربح ب (دج)]

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديرية Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديرية المستحقة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحقة IFU de (B)
		الإجمالي Global	مستبعد Imposable	مستبعد Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

الضريبة الجزائرية الوحيدة الواجب دفعها (B) + (A)
IFU A PAYER (B)+(A)

IV - REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1) en (DA) [IV - دخل السنة السابقة (ب-1) ب (دج)]

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
l'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

..... في

A le

مهر وإمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable:

(1) يقدر هامش الربح للتصريح برقم الأعمال الناتجة عن تسويق المنتجات الواسعة الانتشار ذات أسعار أو هوامش محددة أو محددة بموجب القانون.

116

PAIEMENT DE L'IFU صديد الضريبة الجزائية الوحيدة	
معلومات خاصة بالمتكلف بالضريبة	
- رقم التعريف الجبائي : - Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	
- رقم التعريف الوطني : - Numéro d'Identification National (NIN) :	
طرق صديد الضريبة الجزائية الوحيد	
الصديد الكلي للضريبة الجزائية الوحيد	
الصديد الكلي للضريبة الجزائية الوحيد 20.....	
Paie ment intégral de l'IFU الصديد الكلي للضريبة الجزائية الوحيد 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المعدلة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres : DA	بالأرقام : دج
En lettres : DA	بالحروف : دج
Quittance N° du	وصول الكفيع رقم : في
ختم وإمضاء أمين الصندوق: Cachet et signature du Caissier :	
الصديد بالتقسيم للضريبة الجزائية الوحيد^(*)	
صديد القسط الأول المعفر ب 50% من الحقوق المعدلة 20.....	
Paie ment de la 1 ^{ère} tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المعدلة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres : DA	بالأرقام : دج
En lettres : DA	بالحروف : دج
Quittance N° du	وصول الكفيع رقم : في
ختم وإمضاء أمين الصندوق: Cachet et signature du Caissier :	
صديد القسط الثاني المعفر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر سنة 20.....	
Paie ment de la 2 ^{ème} tranche de 25% des droits du 1 ^{er} au 15 Septembre de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المعدلة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres : DA	بالأرقام : دج
En lettres : DA	بالحروف : دج
Quittance N° du	وصول الكفيع رقم : في
ختم وإمضاء أمين الصندوق: Cachet et signature du Caissier :	
صديد القسط الثالث المعفر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر سنة 20.....	
Paie ment de la 3 ^{ème} tranche de 25% des droits du 1 ^{er} au 15 Décembre de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المعدلة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres : DA	بالأرقام : دج
En lettres : DA	بالحروف : دج
Quittance N° du	وصول الكفيع رقم : في
ختم وإمضاء أمين الصندوق: Cachet et signature du Caissier :	
الصديد الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل قضاء 30 جوان لسنة 20.....	
Paie ment intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائية الوحيدة المعدلة: 10.000 دج Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA	
Quittance N° du	وصول الكفيع رقم : في
ختم وإمضاء أمين الصندوق: Cachet et signature du Caissier	
(*) يمكن للمكلفين بالضريبة الذين لم يودعوا تصريحاتهم في أجل المعدل، الاستفادة من تطبيق صديد الضريبة الجزائية الوحيد.	
(*)Sont exclus du paiement fractionné, les contribuables n'ayant pas souscrit leurs déclarations dans le délai imparté.	

تتكبر بنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة

- يخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون و الشركات المهنية الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم أو إيراداتهم المهنية السنوية الحد المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 1 متقانون الضرائب المباشرة والرسوم المعادلة، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهين غير التجارية.
- يخضع كذلك لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطات تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي الحد المنصوص عليه في المادة 51 من قانون المالية لسنة 2023.
- بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يقومون بتسويق منتجات واسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم، فإن الأساس الخاص لهذه الضريبة يمثل في الهامش المحقق المتعلق بهذه المنتجات (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعادلة).
- معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة محدد كما يلي: 5% بالنسبة لنشاطات الإنتاج و بيع السلع، 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى و 0,5% للنشاطات الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي (المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة).
- يلزم المكلفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة بإداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة (المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية)، المتضمن المبلغ السنوي التقديري لرقم الأعمال أو للإيرادات المهنية الذي يمكن تحقيقه بخزان السنة موضوع التصريح.
- يستوجب أيضا على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، في الشروع في حساب الضريبة المستحقة وتسديدها إجماليا لدى قبضه الضرائب التابعين لها، عند اكتاب التصريح التقديري، ويمكن لهم اللجوء للدفع الجزئي للضريبة، شريطة أن يودع التصريح في الأجل المحدد (المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة). في هذه الحالة، يجب عليهم، عند إداع التصريح التقديري، تسديد 50 % من مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة، أما 50% المتبقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين، من 1 إلى 15 ديسمبر و من 1 إلى 15 ديسمبر.
- يلزم المكلفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة باكتاب تصريح تكليفي في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة (ن+1)، يبينون فيه أرقام أعمالهم أو إيراداتهم المهنية المحققة أما في حالة تجاوز رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية المحقق المبلغ التقديري المصرح به، يتعين على المكلف بالضريبة تسديد الضريبة التكميلية الواجبة عند اكتاب التصريح النهائي (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة).
- يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد اكتاب التصريح النهائي المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة و تسديد الضرائب المستحقة كاملة، و التي لا يمكن أن تقل عن الحد الأدنى المقرر بـ 10.000 دج، كما يجب اكتاب هذا التصريح في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة التي تلي بداية نشاطهم، هؤلاء المكلفون بالضريبة غير ملزمون باكتاب التصريح التقديري (المادة 3 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية).
- يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهين غير التجارية وبلغ الاختيار لإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف تطبيق نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهين غير التجارية، و يبقى الاختيار لا رجعة فيه (المادة 3 من قانون الإجراءات الجبائية).
- يقدر الحد الأدنى للضريبة بـ 10.000 دج، الذي يستوجب دفعه كاملا عند اكتاب التصريح التقديري المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية (المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة).
- يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حيازة سجل هرقم و موقع من قبل المصالح الجبائية، يتضمن تلخيصا سنويا يشمل على تفاصيل مشترياتهم المدعمة بقواتير و غيره امن المستندات الثبوتية. يتعين عليهم، زيادة على ذلك، ضمن نص الشروط مسك سجل هرقم و موقع، يتضمن تفاصيل المبيعات. كما يتعين على المكلفين بالضريبة الممارسين نشاط الخدمات، حيازة دفتر يومي، يتم ضبطه يوميا يوم و قيد فيه التفاصيل الخاصة بإيراداتهم المهنية (المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية).
- يمكن لإدارة الجبائية إجراء التصحيحات على الأسس المصرح بها في حالة حيازتها على عناصر تكشف نقص في التصريحات (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعادلة).

Rappel du régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU)

- L'IFU s'applique aux personnes physiques et les sociétés civiles professionnelles exerçant une activité industrielle, commerciale, non commerciale, artisanale ainsi que les coopératives d'artisanat d'art et traditionnelles, dont le chiffre d'affaires ou les recettes professionnelles annuels n'excèdent pas le seuil prévu à l'article 282ter du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées-CIDTA, à l'exception de celles ayant opté pour le régime d'imposition d'après le bénéfice réel ou le régime simplifié des professions non commerciales.
- L'IFU s'applique également aux personnes physiques exerçant sous le statut de l'auto-entrepreneur, dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas le seuil prévu à l'article 51 de la loi de finances pour 2023.
- Pour les contribuables commercialisant des produits de large consommation, dont le prix ou la marge bénéficiaire sont réglementée ou plafonnés, la base imposable à retenir pour cet impôt est constitué par la marge bénéficiaire réalisée relative à ces produits (Article 282 quater du CIDTA).
- Le taux de l'IFU est fixé comme suit : **500** pour les activités de production et de vente de biens, **1200** pour les autres activités et **0,5 00** pour les activités exercées sous le statut de l'auto-entrepreneur (Article 282sexies du CIDTA).
- Les contribuables soumis à l'IFU sont tenus de déposer une déclaration prévisionnelle, au plus tard le **30 juin** de chaque année (Article 1^{er} du Code des Procédures Fiscales -CPF -), reprenant le montant annuel prévisionnel du chiffre d'affaires ou des recettes professionnelles que le contribuable envisage de réaliser au titre de l'exercice objet de déclaration.
- Les contribuables soumis à l'IFU doivent procéder eux-mêmes au calcul de l'impôt dû et de reverser le montant intégral de l'impôt à la recette des impôts dont ils relèvent, au moment du dépôt de la déclaration. Ces derniers peuvent recourir au paiement fractionné de l'impôt, à condition que la déclaration soit déposée dans le délai imparti (Article 365 du CIDTA). Dans ce cas, ils doivent s'acquitter, lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle, de **5000** du montant de l'impôt Forfaitaire Unique (IFU). Pour les **5000** restant, leur paiement s'effectue en deux versements égaux, **du 1^{er} au 15 septembre** et **du 1^{er} au 15 décembre**.
- Les contribuables soumis à l'IFU sont tenus de souscrire, au plus tard le **20 janvier de l'année N+1** une déclaration définitive, reprenant le chiffre d'affaires ou les recettes professionnelles effectivement réalisés. Dans le cas où le chiffre d'affaires ou les recettes professionnelles réalisés dépassent ceux déclarés au titre de la déclaration prévisionnelle, le contribuable doit payer l'impôt complémentaire y relatif, au moment de la souscription de la déclaration définitive (Article 282 quater du CIDTA).
- Les nouveaux contribuables sont tenus de souscrire la déclaration définitive prévue à l'article 282 quater du CIDTA et de s'acquitter intégralement du montant de l'impôt forfaitaire unique dû, lequel ne peut être inférieur au minimum d'imposition fixé à **10.000 DA**. Cette déclaration doit être souscrite, au plus tard, le **20 janvier** de l'année qui suit celle du début de leur activité. Ces contribuables ne sont pas concernés par la souscription de la déclaration prévisionnelle (Article 3 bis du CPF).
- Les contribuables relevant du régime de l'IFU peuvent opter pour l'imposition d'après le régime du bénéfice réel ou le régime simplifié des professions non commerciales. L'option est notifiée à l'administration fiscale **avant le 1^{er} février** de la première année au titre de laquelle les contribuables désirent appliquer le régime du bénéfice réel ou le régime simplifié des professions non commerciales. L'option à ces régimes d'imposition est irrévocable (Article 3 du CPF).
- Le minimum d'imposition est fixé à **10.000 DA**. Il doit être acquitté intégralement lors de la souscription de la déclaration prévisionnelle prévue à l'article premier du CPF (Article 365 bis).
- Les contribuables soumis à l'IFU doivent tenir, un registre côté et paraphé par les services fiscaux, récapitulé par année, contenant le détail de leurs achats, appuyé des factures et de toutes pièces justificatives. Ils doivent également tenir dans les mêmes conditions, un registre côté et paraphé, contenant le détail de leurs ventes. De même, les contribuables exerçant une activité de prestation doivent tenir un livre journal suivi au jour le jour et représentant le détail de leurs recettes et dépenses professionnelles (Article 1^{er} du CPF).
- L'administration fiscale peut rectifier les bases déclarées, lorsqu'elle est en possession d'éléments décelant des insuffisances de déclaration (Article 282 quater du CIDTA).

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.626 DA = 325.620 DA)

الرسوم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

تسجيل أرزاق الأصل و المداخيل بالتجزئة و العدد الآخر تراجع إلى الصفر.
(مثال: 325.620 = 325.626 حج)

A / Chiffres d'affaires Imposables [أ - رقم الأعمال الخاضع للضريبة]

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA المعاملات الخاضعة للرسوم على القيمة المضافة	مجموع رسوم الأصل Chiffre d'affaires total	رسوم الأصل المبني Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأصل المضاف للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المفروض = (أ × ب) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visés par l'article 23 du C. TCA				0%	
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA				"	
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA				"	
E 3 B 14	Actes médicaux				"	
E 3 B 15	Commissaires et courtiers				"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				"	
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visés par l'art. 21 du C. TCA				10%	
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visés par l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 0%				"	
E 3 B 24	Professions libérales				"	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances				"	
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de téléx				"	
E 3 B 28	Autres prestations de services				"	
E 3 B 31	Dépôts de boissons				"	
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visés par l'article 21 du C. TCA				"	
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visés par l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 34	Tabacs et allumettes				"	
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA				"	
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA				"	
E 3 B 37	Consommations sur place				"	

المجموع العام لرسوم الأصل
TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES

B / Déductions à opérer		ب - الخصومات المعمول بها		C / TVA à payer		ج - رقم التراجع المفروض	
Nature des déductions		Montant					
E 3 B 01	Précompte antérieur (mois précédent)			C	- Total des droits dus		
E 3 B 02	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)			E 3 B 07	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction accidentelle)		
E 3 B 03	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)			E 3 B 08	- Reversement de la déduction (art. 30 C. TCA) (+)		
E 3 B 04	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)				TOTAL A RAPPÉLER (C) مجموع التراجع		
E 3 B 05	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)				- Total des déductions à opérer (B) (-)		
E 3 B 06	Autres déductions (notification de précompte, etc. ...)			E 3 B 03	TVA à payer au titre du mois (C - B)		
NB : Joindre un état détaillé des bureaux conformément à l'article 29 du C. TCA.				E 3 B 09	(A reporter dans le cadre "Régularisation" ligne 10) Précompte à inscrire sur le mois suivant (B - C)		
مجموع الخصومات المعمول بها Total des déductions à opérer (B)							

تفصيل طرق التصريح بشهرية	تأثير التزامات الملتزمين بشهرية	تفصيل لتسديد الشهرية
<p>1- يجب على الملتزمين بالشهرية المتضمنين لنظام الفرض الطهي والقيام بالقرض على القيمة المضافة (إذا احتسب المهن الحرة المصنوعين ببيع الخدمات والرسوم فوراً أو عن طريق الإقراض من المصدر، إتمام ما التصريح لدى إيفاء الضرائب المتبقية ورفع المبالغ المتبقية خلال الطريق (20) يوماً الأولى من الشهر الفوري التالي لتبنيته فيه الطريق الجديلاً أو الذي تم فيه عدم الإقراضات من المصدر.</p> <p>الغرامة (10، 121، 129، 1-159، 2-358 و 1-359 من قانون الضرائب المقررة والرسوم المسجلة والمواد 28، 76 و 383 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>2- إذا لم يبلغ الملتزم المبلغ المطلوب خلال المدة التي من ضمنها يجب إيفاء (50.000 دج) عليه وعلى بعض الملتزمين بشهرية في المدة الواردة في التصريح يدفع من الملتزمين في الطريق في اليوم الأول من الشهر الفوري التالي لتبنيته (المادة 371 من قانون الضرائب المقررة والرسوم المسجلة والمادة 76 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>3- تخلف حصة 10% من الملتزمين المتخلفين في حالة الإيداع المتأخر لهذا التصريح توقع هذه الحصة إلى 25% بعد انقضاء الحصة الشهرية وخصمته خلال الشهر واحد. إن الإقراض من التصريح بالشهرية بعد إتمام ما الأول، بموجب الفرض الطهي الشهرية بتحويل الحصة الشهرية المتأخرة (المادة 25) %</p> <p>4- يترتب عن التعمد المتأخر الملتزم والرسوم تصحيف حصة إضافية قدرها 100%.</p> <p>وفيما يخص الرسوم على رقم الأصل، تطبق حصة إضافية قدرها 10% من أن الشهرين أو جزء من الشهرين أو بقية ما الإقراض مع حصة 10% المتضمنين فيها حصة 25%.</p>	<p>1- يجب على الملتزمين بالشهرية المتضمنين لنظام الفرض الطهي والقيام بالقرض على القيمة المضافة (إذا احتسب المهن الحرة المصنوعين ببيع الخدمات والرسوم فوراً أو عن طريق الإقراض من المصدر، إتمام ما التصريح لدى إيفاء الضرائب المتبقية ورفع المبالغ المتبقية خلال الطريق (20) يوماً الأولى من الشهر الفوري التالي لتبنيته فيه الطريق الجديلاً أو الذي تم فيه عدم الإقراضات من المصدر.</p> <p>الغرامة (10، 121، 129، 1-159، 2-358 و 1-359 من قانون الضرائب المقررة والرسوم المسجلة والمواد 28، 76 و 383 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>2- إذا لم يبلغ الملتزم المبلغ المطلوب خلال المدة التي من ضمنها يجب إيفاء (50.000 دج) عليه وعلى بعض الملتزمين بشهرية في المدة الواردة في التصريح يدفع من الملتزمين في الطريق في اليوم الأول من الشهر الفوري التالي لتبنيته (المادة 371 من قانون الضرائب المقررة والرسوم المسجلة والمادة 76 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>3- تخلف حصة 10% من الملتزمين المتخلفين في حالة الإيداع المتأخر لهذا التصريح توقع هذه الحصة إلى 25% بعد انقضاء الحصة الشهرية وخصمته خلال الشهر واحد. إن الإقراض من التصريح بالشهرية بعد إتمام ما الأول، بموجب الفرض الطهي الشهرية بتحويل الحصة الشهرية المتأخرة (المادة 25) %</p> <p>4- يترتب عن التعمد المتأخر الملتزم والرسوم تصحيف حصة إضافية قدرها 100%.</p> <p>وفيما يخص الرسوم على رقم الأصل، تطبق حصة إضافية قدرها 10% من أن الشهرين أو جزء من الشهرين أو بقية ما الإقراض مع حصة 10% المتضمنين فيها حصة 25%.</p>	<p>يشتمل على كل مبالغ بالشهرية، عليه حذراً به بواسطة مكتبه، مما يسمح له بإداء التكلفة الجديلة دون النقل إلى إيفاء الضرائب. عن طريق رقم ما التصريح إلى إيفاء الضرائب المتضمنين فيها مرفقاً بملصق.</p> <p>كما يشتمل على رسوم التزامه بالقرض عن طريق الفرض حيث يرسل ما التصريح لفرض الضرائب مسجولاً بمكتب الدفع الفوري.</p> <p>إذا لم يكن الملتزم بالشهرية حذراً بما أو بزيادة عليه بصفة ذات الشهرية بمختلف حوالة كإفارة بخزانة إيفاء الضرائب المتضمنين لدى أي مكتب فوري، يرسل التصريح في ذلك الحقل إلى إيفاء الضرائب مرفقاً بملصق إيفاء الدفع المتضمنين من طرف مكتب الفوري.</p> <p>إذا لم يكن السيد الملتزم بملصقات المداخيل، على ذلك إتمام الملتزم بالشهرية إمكانية الدفع لهذا الفرض الضرائب المتضمنين هذا إيداع التصريح.</p>
<p>نوعية طرق التصريح بشهرية</p>	<p>تأثير التزامات الملتزمين بشهرية</p>	<p>تفصيل لتسديد الشهرية</p>
<p>Comment servir la déclaration</p>	<p>Rappel des obligations des Contribuables</p>	<p>Mode de paiement de l'impôt</p>
<p>La présente déclaration, tenet lieu de bordereau avis de versement, est prévue pour l'ensemble des impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source dus par les contribuables et assujettis relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et par les titulaires des professions libérales. Elle remplace à compter du 1^{er} janvier 1995:</p> <ul style="list-style-type: none"> - le bordereau avis de versement de la TAP (Jeune); - le bordereau avis de versement des comptes IIS (blanc); - le bordereau avis de versement du VP et IRG salariaux (bleu); - les bordereaux avis de versement des différentes retenues à la source au titre de l'IRG et de l'IIS; - le bordereau avis de versement du droit spécifique sur les carburants et les produits pharmaceutiques. - la déclaration relative à la taxe intérieure de consommation; - la déclaration relative à la taxe spécifique additionnelle; - la déclaration relative au droit de timbre sur état. - la déclaration de la TVA. <p>Cadre N° 2 : Les trois (03) comptes provisionnels de l'impôt sur le bénéfice des sociétés sont déclarés et payés respectivement dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars, juin et novembre. (article 60 de la loi de finances pour 2003)</p> <p>Cadre N° 4 : Ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'acquitter du droit de timbre sur état.</p> <p>Exemple :</p> <p>Professions libérales: cadre 1 et 3. Commerçants détaillants: cadre 1 et 3. Commerçants grossistes: cadre 1, 3 et 6 (TVA). Producteurs: cadre 1, 3, 6 (TVA) et éventuellement 5 (TIC, ...).</p> <p>Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2</p> <p>N.B/ Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration (Série G - n° 50 A).</p>	<p>1/ Les contribuables relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et les titulaires de professions libérales qui sont assujettis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès du Receveur des impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dus, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanément les montants correspondants. (Articles : 110, 121, 129-1, 150-1, 350-2, et 359-1 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées.) (Articles : 26, 76 et 88 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires.)</p> <p>2/ Lorsque le montant des droits payés au cours de l'année est inférieur à cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter de ses droits et taxes, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil. (Articles 371 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées et 70 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires.)</p> <p>3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10 % des droits dus.</p> <p>Cette pénalité est portée à 25 % après mise en demeure du contribuable par l'administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.</p> <p>Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraîne la taxation d'office avec application de la pénalité de 25 % citée ci-dessus et l'émission d'un rôle, immédiatement exigible.</p> <p>4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.</p> <p>En matière de taxes sur le chiffre d'Affaires, une astreinte de 3 % par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10 % citée ci-dessus avec un maximum de 25 %.</p>	<p>Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par chèque bancaire qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales sans se déplacer, en adressant au Receveur des impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.</p> <p>Il peut également s'acquitter de ses droits et taxes par virement postal en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.</p> <p>Au cas où il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, le contribuable a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par Mandat carte Trésor, libellé au nom du Receveur des impôts concerné, auprès de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.</p> <p>Enfin, il lui reste toujours la possibilité dans le cas où les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du receveur des impôts territorialement compétent, lors de dépôt de la déclaration.</p>

الملحق رقم 04 : وثيقة الإشعار بالدفع

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI

Centre des Impôts de DIW skikda

CDI skikda

Avis à payer

NIF:	Le: 15.04.2024 09:44:20
Nom/Raison Sociale:	
Adresse:	Périmètre:
Déclaration: 100008540125	Période du: 01.03.2024 au: 30.03.2024

Code	Principal déclaration	Montant Pénalité
IRG: Salaires	2 356,00	0,00
Total		2 356,00

Cordialement

Direction Générale des Impôts

الملحق رقم 05 : وصل إستلام البيان

المديرية العامة للحضانات
DGI 15/01/20

N° Quittance: 019000005144
Wilaya de rattachement: DIW SKIKDA
Centre des Impôts de: CDI SKIKDA
Commune: SKIKDA

Quittance d'Encaissement Déclaration

N°: 2154270000000000
Nom Rattaché Service: 4712413333
Adresse:
Déclaration n° de rec: 1200001100
Période de: 24

Type de recette	Montants à payer			Montants payés			Total payé par type de Recette
	Montant du Droit	Montant P. Assiette	% P. Recouvrement appliqué	Montant P. Recouvrement	Montant du Droit	Montant P. Assiette	
RD	640,00	0,00		0,00	640,00	0,00	640,00

Excédent de versement: 0,00

Mode de paiement: PAIEMENT EN ESPECE
Montant total DZD: 640,00
Particulier de: TRAVAIL
Père de rattachement: 15001771704
Le receveur:

Arrête la présente Quittance à la Somme: SIX CENT QUARANTE.

الملحق رقم 06 : شهادة التصريح بالوجود C20

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET
POPULAIRE

Série C n° 20

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

CERTIFICAT

direction des impôts de wilaya
de Skikda

Inspection de C. P. Skikda
N° 1272 REP 2021

Le chef de service principal de gestion des impôts, soussigné
Certifie que M.

N. I. F.: 1161147101AB 10 151/14191 1111

Demeurant à cité 500 lots ville n° 173 Skikda
relevé sous l'article d'imposition 210173.0031
exerce l'activité Reparatyri mécanique de Brasse
et Adress au Regim de l'impôt
avec sa femme Non Adressé à l'U.V.A.
le présent certificat est délivré à la
demande de l'intéressé pour ses besoins
administratifs

Imp- off- Algérie (2019)

A. Skikda le 18/10/2021

الملحق رقم 07 : مستخرج من جداول الإخضاع

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 CDI
 EXTRAIT DES RÔLES

RECETTE DES IMPOTS: CDI SKIKDA

N° 038 / 2019
 10.04.2019 à 14:42:39

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	NIF:
	Nom ou Raison soc:
	Adresse:

COTISATIONS EMISES							VERSEMENT EFFECTUES						
Nature cot.	Année imps	N° de Rôle / Déclaration	Date mise en recouv.	Principal à payer	Localités d'Assiette	Pénalité de Recouvrement	Total	Date de versement	Principal payé	Pénalités d'Assiette	Pénalité de Recouvrement	Total	Reste dû
COTISATIONS TOTALES				0.00	0.00	0.00	0.00	TOTAL	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

Il y a 20 applications des dispositions combinées des articles 23, du Code des Impôts Directes et Taxes Assimilées et 194 de la loi de finances pour 2002, la délivrance des extraits de rôles aux contribuables est gratuite. Ceux-ci, ne peuvent demander des extraits de rôles aux titres de l'IPD, ISD, IF et IAD qu'en ce qui concerne leurs cotisations.

A CDI SKIKDA
 le 10/04/2019
 Certifié exact
 Le Receveur des Impôts

Escri par l'Agent
 M. _____
 Fonction _____

Références des échéanciers, éventuellement accordés
 Date de signature de l'engagement
 Montant du versement initial exigé
 Montant de la mensualité faite en principal
 N° et Date suris legal de paiement

الملحق رقم 08 : شهادة رقم التعريف الجبائي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)
(Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006)

NIF : 185160701006118

NOM :

Prénom(s) :

Date et lieu de naissance : _____ à _____ (w.ALGER)

Emargement du Service Fiscal Gestionnaire

ملحق رقم 09 : طلب شهادة التصريح بالوجود C20 عبر بوابة "جبايتك"

6- DEMANDE DES DOCUMENTS FISCAUX :

Afin de simplifier les démarches fiscales et réduire les déplacements des contribuables vers les services de la DGE et des CDI, un nouveau service en ligne a été introduit au niveau du portail Jibayatic. Ce service permet aux contribuables adhérents à ce portail d'effectuer les demandes de certificat d'existence (C20) et d'extrait de rôle en ligne et de consulter également l'état d'avancement de leur prise en charge.

6.1. Enregistrement d'une demande d'un document nominatif en ligne :

Pour faire une demande d'un document nominatif en ligne, veuillez suivre les étapes suivantes :

Exemple : Demande d'un certificat d'existence C20


- a. Cliquez, au niveau de la page d'accueil, sur l'angle du menu « Documents Fiscaux ».



- b. Pour formuler une nouvelle demande, cliquez sur le bouton « Nouvelle demande ».



ملحق رقم 10 : نافذة الولوج إلى بوابة " مساهمتك "




Moussahama'tic
Direction Générale Des Impôts

Connectez-vous

Votre identifiant fiscal

Votre mot de passe

 Connexion

[Je n'ai pas encore de compte ? Je crée mon compte](#)

© 2021 MOUSSAHAMATIC Accueil

ملحق رقم 11 : نافذة التصريح و الدفع الالكتروني



الملحق 12 : نشرة المديرية العامة للمضرائب عدد خاص -نوفمبر 2023-



تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي

إفتاحية

عصرنة مصالحها، سواء من ناحية المنشآت أو من ناحية رقمنة تسيير الضريبة.

وعليه فإن متابعة وقيادة هذه الإصلاحات التي رأّت بروز مهن جديدة مدفوعة بإستراتيجية الانفتاح على العالم الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء استدعت مراجعة تنظيم المصالح المركزية للمديرية العامة للضرائب.

بالإضافة الي ذلك، فإن النتائج المرجوة من الإصلاحات المتخذة ستدقق بأريحية من خلال وضع ثقافة جديدة تركز على التسيير بالنجاحة على مستوى جميع مصالح الإدارة الجبائية.

في هذا الصدد، تم وضع سلسلة من المؤشرات الاستراتيجية لقياس إنجازات مصالح المديرية العامة للضرائب، مقارنة مع الأهداف المحددة، وذلك استجابة لقواعد الحكمة الفعالة. وقد خصص هذا العدد من رسالة المديرية العامة للضرائب لعرض أهم التدابير المعتمدة والإجراءات المتخذة من أجل التكفل بالتوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي.

المبرزة (أمالي حيدر اللطيف)
المبرزة (العامة للضرائب)

الغرض

I- إدارة جباية ملائمة ومفتوحة على بيئات

- 1- وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب
- 2- متابعة وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة
- 3- رقمنة مصالح المديرية العامة للضرائب
- 4- تعزيز قدرات اعيوان الإدارة الجبائية

II- تطور التشريع والتنظيم الجبائيين

- 1- نظام جبائي شام على الانصاف الجبائي
- 2- تخفيض الضغط الجبائي والحفاظ على القدرة الشرائية
- 3- تعزيز الامن القانوني
- 4- تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الاستثمار
- 5- الاحتراف الجبائي و المالي
- 6- تعبئة اليرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية

في إطار التفكير المطروح حول ضرورة إعادة هيكلة النظام الجبائي الوطني وعصرنة نمط سير الإدارة الجبائية الجزائرية، نظمت المديرية العامة للضرائب تحت رعاية السيد وزير المالية، جلسات حول الإصلاح الجبائي على مدى ثلاثة أيام، امتدت من 20 إلى 22 جويلية 2020، حيث شاركت فيها جميع المؤسسات والإدارات العمومية، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف الهيئات والجمعيات الناشطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

إن العنق من عقد هذه الجلسات هو تخصيص النقائص والاختلالات المسجلة في النظام الجبائي الجزائري، وجمع آراء المشاركين حول الدور المركزي للضريبة وكذا المقترحات من أجل ضمان توزيع عادل للأعباء الجبائية وتشكيل دعامة في السياسة المتبعة لإعادة بعث الاقتصاد.

وقد سمحت هذه الجلسات، التي نظمت على شكل ورشات عمل، بالوصول إلى توصيات تركز على المحاور الإستراتيجية التالية:

- تحسين أداء النظام الجبائي الوطني من خلال توسيع الوعاء الضريبي.
- تعزيز العدالة الجبائية من خلال مراجعة توزيع العبء الجبائي بين المواطنين والمؤسسات الاقتصادية.
- تبسيط الإجراءات الجبائية وتوفير الأمن القانوني لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخالق للأثرة ومناصب العمل.
- عصرنة تسيير الإدارة الجبائية من خلال إطلاق عملية رقمنة المصالح المكلفة بالوظائف المختلفة للضرائب.
- حرما منها على تجسيد هذه التوصيات، انطلقت المديرية العامة للضرائب في مشروع المراجعة التدريجية للتشريع الجبائي من خلال قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023، وذلك بإعطاء الأولوية، وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، للتدابير المتعلقة بتخفيض الأعباء الجبائية للأسر والأجور المنخفضة، وتشجيع الاستثمار وإعادة بعث الاقتصاد.

من جهة أخرى، أولت المديرية العامة للضرائب اهتماماً خاصاً لتبسيط الإجراءات من خلال رقمنتها وذلك من خلال تقديم خدمات عن بعد لفائدة المستخدمين وتسريع عملية

I- إدارة جباية ملائمة و مفتوحة على بيئتها



1.1. وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب

بعدق التحول التنظيمي والتسييري متماشي مع التطور الاقتصادي والإجتماعي وكذا الإفتتاح الدولي و تطوير التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإن الإدارة الجبائية قامت بوضع هيكل تنظيمي جديد على مستوى الإدارة المركزية.

النهج المعتمد أثناء تصميم هذا الهيكل الجديد، من خلال إنشاء أقسام ومديريات جديدة، يركز على التخصص الملائم لمختلف مهن المديرية العامة للضرائب، على تبادل المعلومات، القيادة و المرافقة في التحول الرقمي.



- الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية-



2.1. متابعة وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة

شرعت المديرية العامة للضرائب في تسريع عملية وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة، وهي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، وذلك تدريجياً وفق لاستلام هذه المنشآت. وقد تم استلام إلى غاية نوفمبر 2023، 46 من أصل 59 مركزاً للضرائب و 146 من أصل 244 مركزاً جوارياً للضرائب مبرمج.

تمنح هذه الهياكل الجديدة، التي تعتبر المحاور الجبائية الوحيد للمكلفين بالضريبة من تقديم خدمات ذات نوعية لفالخدم.

- ✓ نشر خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم من خلال بوابة "مساهمتك" بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعية لـ 256 قبضة ضرائب غير المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتك".
- ✓ عرض خدمات رسمية لحساب الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي ونظام محاكاة لحساب الضريبة على المدخيل المتأتية من تأجير الأملاك العقارية.



3.I رقمته مصالح المديرية العامة للضرائب

- فيما يتعلق برقمته الإدارة الجبائية فقد تم تسطير منخط واسع لتسريع وتيرة رقمته المصالح الجبائية ؛ وذلك بغية تمكين المديرية العامة للضرائب من توفير خدمة ذات نوعية مطابقة للمعايير الدولية و رغبات المكلفين بالضريبة و المواطنين. ويتضمن بشكل رئيسي:
- ✓ تنفيذ منخط نشر النظام المعلوماتي "جبايتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات و 41 مراكز للضرائب و 27 مراكز جواريا للضرائب؛
- ✓ توسيع عرض خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم من خلال بوابة "جبايتك" لفائدة المكلفين بالضريبة المنخرطين في النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب. (69 موقعا لحد الآن)؛

4.I تعزيز قدرات مستخدمي الإدارة الجبائية

لتحقيق هدفها المتمثل في تعبئة الإبرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العمومي للدولة، ركزت المديرية العامة للضرائب باعتبارها إدارة خدماتية، على تعزيز الموارد البشرية وقدراتها، التي تشكل محورا هاما في منخط عمل المديرية العامة للضرائب .

ويعتبر إنشاء مديرية المستخدمين والتكوين، في إطار وضع العيكل التنظيمي الجديد للإدارة المركزية للمديرية العامة للضرائب، خطوة مهمة في تحسين إدارة الموارد البشرية.

وفي هذا السياق، تم وضع إستراتيجية تكوينية لتعزيز قدرات موظفي الإدارة الضريبية، تتمحور حول المحاور التالية:

- ✓ مراقبة رقمته المصالح؛
- ✓ اكتساب قدرات جديدة في ميادين التسيير والاتصال لفائدة الاطارات المعنيين حديثا بالإضافة الى مهارات معنية بالنسبة للموظفين الجدد (التدريب على التكيف مع الوظيفة)؛
- ✓ تحسين المهارات المعنية بأعوان المصالح في إطار دورات تحسين المستوى.



وقد تم تسجيل، خلال سنتي 2022 و 2023، استفادة 1941 موظفا من التكوين في إطار الشانون الأساسي للوظيفة العمومية و 6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى. ومن أجل تعزيز الموارد البشرية، استفادت المديرية العامة للضرائب من 372 منصبا ماليا لجميع الرتب، منحت في إطار رخصة استثنائية من طرف الوزي الأول لفائدة قطاع المالية تشمل عدة رتب.

II - تطور التشريع و التنظيم الجبائيين

1.II نظام جبائي قائم على الإنفاق الجبائي

إن تبني نظام جبائي قائم على الإنفاق كان دوما محل اهتمام خاص لكل مشروع للإصلاح الجبائي. وكذلك هو الحال بالنسبة لهذه الجلسات التي أسفرت عن توصيات تتمحور أساساً حول توسيع الوعاء الضريبي، وتوزيع عادل لمساهمات المكافئين بالضريبة والثروة الوطنية وكذا تأطير إدارة عبء الإثبات.

من أجل تنفيذ هذه التوصيات، أقرت الإدارة الجبائية مجموعة من التدابير التي تمت المصادقة عليها في إطار قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023. وتتمثل أهم هذه التدابير فيما يلي:



❖ مراجعة أنظمة فرض الضريبة على أنشطة الأشخاص الطبيعيين

- من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتنسيق أنظمة فرض الضريبة على الأنشطة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين نص قانون المالية لسنة 2022، على إعادة هيكلة هذه الأنظمة من خلال تأسيس:
 - ✓ نظام مكيفي يخص الأرباح المتأتية من الأنشطة الصناعية والتجارية.
 - ✓ نظام مبسط يخص الأرباح المتأتية من المهن الحرة.
- وقد رافقت إعادة هيكلة هذه الأنظمة مراجعة:
 - ✓ طريقة تحديد وفرض الضريبة على المدافيل الفلاحية.
 - ✓ عتبة تطبيق الضريبة الجرافية الوحيدة من خلال تحديدها بـ 8.000.000 دج عوضاً عن 15.000.000 دج.

❖ شمولية وترجح الضريبة على الدخل الإجمالي

- ✓ إن ضمان مساهمة المجتمع الوطني في الضريبة حسب القدرات التساهمية وتطيد الارتباط بفرض ضريبة عادلة.
- ✓ من هذا المنطلق اعتمد التشريع الجبائي حالياً مبدأ شمولية فرض الضريبة على مدافيل الأشخاص الطبيعيين والذي يتضمن دمج جميع المدافيل المحققة في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى الموطن الجبائي للمكلف بالضريبة، باستثناء أولئك الذين تم إخضاعهم للضريبة المنحرفة، حيث يظل هؤلاء ملازمون بالتصريح لدى مصلحة الضرائب محل موطنهم الجبائي (المادة 31 ق م 2022) ويندرج أيضاً هذا التوجه مباشرة في مشروع إصلاح دعم الدولة.



2.II تخفيض الضغط الجبائي والحفاظ على القدرة الشرائية

❖ مراجعة قنات الجول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال مطابقة عتبة الشطر الأول للجول بناءً على مبلغ المد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وزيادة عدد الأشطر إلى ستة (6)، وإعادة ترتيب معدلاتها العامشية، تعكس الجهد المبذول لتحقيق التدرج التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي من أجل ضمان مساهمة عادلة للضريبة (المادة 31 ق م 2022).

❖ إعفاء وتخفيض لفائدة قسمة الأجر والمرتبات

- ✓ إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي للأجر والمرتبات الضعيفة التي لا تتجاوز 30.000 دج.
- ✓ منح خصم بنسبة 40% على الدخل الشهري (والذي لا يمكن أن يكون أقل من 1000 دج أو يزيد عن 1500 دج).
- ✓ منح خصم إضافي ثاني للمدافيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج.
- ✓ بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم والبكم، منح خصم إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي على المدافيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج (لا يمكن أن يتراكم مع الخصم الثاني).
- ✓ منح خصم إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي بخصوص المدافيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج التي يقبضها العمال المتقاعدين من النظام العام (لا يمكن أن يتراكم مع الخصم الثاني)

❖ تدابير أخرى



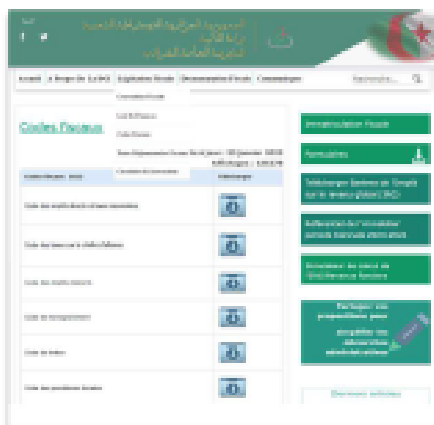
- ✓ فرض ضريبة على العامش بعنوان الضريبة الجرافية الموحدة على رسم الأعمال المتعلقة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والتي تكون أسعارها أو هوامشها مقلنة أو مسفوفة، مع ما بلغ مستوى العامش المدفوق (المادة 15 ق م 2023).
- ✓ إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بخصوص أغذية المواشي والدواجن المنتجة محلياً (المادة 90 من قانون المالية لسنة 2022).
- ✓ مزايا جبائية لفائدة إنتاج زيت المائدة (ق م 2021، ق م 2022).

II. 3 تعزيز الأمن القانوني

- من أجل زيادة تعزيز الأمن القانوني في النصوص الجبائية من خلال وضع قواعد جبائية واضحة، تم تبني تدابير تهدف إلى:
 - ✓ اعتماد مفهوم القوة القاهرة كما تحدها أحكام القانون المدني من أجل تطبيق الأحكام المتعلقة بإعادة دفع الرسم المخصوم على القيمة المضافة إذا ما ظهرت حالة قوة القاهرة (المادة 43 ق م 2021).
 - ✓ ملائمة آجال الازدواج المقبولة للتخفيض من أجل تحديد النتيجة الجبائية (محددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية).
 - ✓ إعطاء مفهوم جديد للنتيجة الجبائية من خلال جعل القواعد الجبائية متوافقة مع القواعد المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي والمالي، وتثبيت شروط قابلية الأعباء للخصم وكذا المعالجة الجبائية للعمليات المحررة بالعملة الأجنبية (المادة 41 ق م 2021).

❖ نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع الجبائي

- عمدت المديرية العامة للضرائب على تعميم الاطلاع على كل التشريعات والأنظمة والالتجهاذ الجبائي من خلال إعداد ونشر هذه النصوص على موقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب. وتتضمن هذه النصوص بشكل رئيسي ما يلي:
 - ✓ قوانين جبائية.
 - ✓ 53 نصاً تنظيمياً ذو طابع جبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 2021 حتى 2023).
 - ✓ مجاميع المنشائر لقوانين المالية لسنوات 2020 و2021 و2022 و2023، والتي تشمل أساساً التدابير التطويقية المتعلقة بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.





- ✓ لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين، والجمعيات والاتحادات المهنية، والهيئات العمومية، من أجل الاطلاع على الشغالاتهم والصعوبات التي يواجهونها.
- ✓ تنظيم ملتقيات إعلامية حول مواضيع الساعة (قانون المالية، الامتيازات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الخدمات الرשמية... إلخ)، موجهة إلى منطلق الهيئات والتنظيمات والفروع (التجارة، الفلاحة، الصناعات التقليدية... إلخ).



✓ المجلس الوطني للجبائية، هيئة استشارية لكل المسائل الجبائية

من أجل إثراء النقاش العام في مجال الجبائية وتعريب مساهمة الفير في صياغة القانون الجبائي، قام وزير المالية بتاريخ 10 جويلية 2023 بتنصيب المجلس الوطني للجبائية.



✓ تعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة

لقد عملت المديرية العامة للضرائب دائما على جعل الاتصال الإداري في متناول الجميع، وذلك باستخدام منطلق قنوات الاتصال والوسائل المتاحة لتحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضرائب .
وقد تميز مشطط العمل في هذا المجال بتكثيق الأنشطة المنجزة ونذكر على سبيل المثال :



- ✓ تنظيم زيارات ميدانية للإطلاع على ظروف استقبال واعلام الجمهور.
- ✓ تنظيم أيام ابواب مفتوحة على الإدارة الجبائية؛
- ✓ نشر المعلومات الجبائية على الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة للضرائب.
- ✓ إدارة صفحات وسائل التواصل الاجتماعي: Facebook و LinkedIn و Twitter.
- ✓ التكفل بشكاوى المواطنين عبر الصناديق الإلكترونية المتاحة لهم.



ويتألق من 41 عضواً، يضم ممثلين عن جمعيات واتحادات مهنية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وأكاديميين وممثلي الإدارة، وتتمثل مهمته بشكل خاص في ابداء الرأي حول المواضيع ذات الطابع الجبائي واقتراح التدابير الجبائية لمرافقة ودعم التنمية الاقتصادية .

II 4 تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الإستثمار

لظالما كان القانون الجبائي أداة لا غنى عنها لدعم إعادة بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع النهوض بالأنشطة الناشئة وقد تم ادراج عدة أحكام في قوانين المالية للسنوات الثلاث (03) الأخيرة، وتشمل ما يلي:

❖ تحفيزات لفائدة الإستثمار

✓ منح مزايا جبائية لفائدة المؤسسات الحاملة لعلامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «ناهضة» * بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المعني وكذا الضريبة الجرافية الوحيدة، بالإضافة الى إدماج أعمال البحث والتطوير المنجزة من قبل هذه الأخيرة ضمن النفقات المعنية بالخصم الضريبي، على غرار تلك التي تقوم بها الشركات الأخرى و ذلك في حدود سقف 200.000.000 دج (المواد 86 و87 من ق م 2021 والمادة 117 من ق م 2022 و 11 من ق م 2023).



✓ تشجيع أنشطة التصدير من خلال منح إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي (الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية) عن عمليات تصدير السلع والخدمات والعمليات المتضمنة الخدمات المنشئة للعملة الصعبة والتي يدفعها أشخاص طبيعيون، بالإضافة إلى إعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند تصدير عمليات بيع تتضمن المجوهرات التقليدية المصنوعة من الفضة (المادتان 4 و39 من ق م 2021)؛

✓ أهلية الأنشطة التي تمارس بصفة المقاول الذاتي للاستفادة من نظام الضريبة الجرافية الوحيدة وإخضاعها لمعدل ضريبة بنسبة 5% (المادة 16 و51 من ق م 2023)؛

✓ تأسيس المعدل المنخفض للضريبة على أرباح الشركات المحدد بـ 10% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها (المادة 44 ق م 2022)

✓ منح إعفاء من الرسم على النشاط المعني بالأنشطة الإنتاج (المادة 59 ق م 2022)؛

✓ تخفيض نسبة الرسم على النشاط المعني إلى 1.5% بدلاً من 2% على جميع الأنشطة باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب (المادة 59 ق م 2022)؛

✓ رفع أسقف الاعباء القابلة للخصم (ق م 2022 ق م 2023)؛

✓ الإعفاء الدائم لفائدة تعاونيات الصيد و تربية المائيات وإنتاجاتها المستفيدة من الرخص الصادرة عن السلطة الوصية بهدف تشجيع إنشائها؛

✓ إعفاءات وجوائز لصالح المنتجات البنكية المتعلقة بالمصرفية الإسلامية (تتوافق مع المزايا الممنوحة للمنتجات البنكية الكلاسيكية .)

❖ تبسيط وتنسيق الإجراءات الجبائية

✓ رفع عتبات الاختصاص المتعلقة بمعالجة الشكايا النزاعية وهذا بغرض تخفيض آجال معالجة الملفات؛

✓ تخفيف كيفيات الاستفادة من التأجيل القانوني للدفع من خلال خفض الحصة المطلوبة للاستفادة من هذا الأخير عند الظعن المسبق، من 30% إلى 20% (المادة 45 ق م 2023).

✓ ملائمة القواعد التي تحكم الحدث المنشئ للرسم على النشاط المعني مع تلك المقررة فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة، بهدف تبسيط إجراءات المحاسبة والتصريح.

✓ شطب السجل التجاري من خلال تقديم حصة التوفيق أو التصريح بتوفيق النشاط حسب الحالة بدلاً من شهادة الوضعية الجبائية.

✓ إعادة دفع بناءً على تصريح فصلي، الاقتراعات من المصدر المتعلقة بالمرتبات والأجور التي يدفعها المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية.

✓ تفويض سلطة اتخاذ القرار من مدير كبيريات المؤسسات والمدراء الولائيين للضرائب ورؤساء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، للأعوان الموضوعين تحت سلطتهم، في حالات منح التخفيض التلقائي للضرائب والرسوم المرتبطة حصراً بحالات الإخضاع الضريبي المزدوج.

✓ تخفيف نظام إعادة استثمار الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار (المادة 9 من قانون المالية لسنة 2023).

❖ منح تسهيلات لدفع الضرائب والرسوم

تم اتخاذ تدابير مختلفة لصالح المكلفين بالضريبة من أجل تسهيل دفع الضرائب والرسوم خاصة في فترة ما بعد كوفيد وتمكينهم من تصفية ديونهم الضريبية عن طريق اكتتاب جداول السداد، الإعفاء المشروط، ... إلخ، وفي هذا السياق، تم اعتماد التسهيلات التالية:

- ✓ منح للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إمكانية خصم فائض الدفع على الأقساط المستقبلية المستحقة الدفع إلى غاية استيفائها، أو طلب استردادها (المادتين 28 و29 ق م 2021).
- ✓ إطلاق الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر الاقنطاع، التحويل، بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية.
- ✓ تبسيط إجراءات إعادة هيكلة الديون الجبائية عن طريق تصيد مدة منح جدول الدفع لمدة تصل إلى ستين (60) شهراً كحد أقصى عوضاً عن 36 شهراً (المادة 71 ق م 2021).



- ✓ توسيع تطبيق نظام تصفية الديون الجبائية للرسوم شبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية، المستحقة إلى غاية 31 ديسمبر 2020، ومنح الإعفاء من دفع غرامات تأخير التحصيل للمكلفين بالضريبة الذين دفعوا المبلغ الرئيسي لديونهم الجبائية كاملاً في دفعة واحدة، قبل 31 ديسمبر 2021 (المادة 75 ق م 2021).



❖ تعزيز الضمانات للمكلف بالضريبة

تم اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لتعزيز الضمانات القانونية المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين بيئة الأعمال، ويشمل ذلك:

- ✓ تعزيز حقوق و ضمانات المكلفين بالضريبة الذين يخضعون للرقابة على الوثائق والتصريحات الجبائية في إطار إجراءات طلب المعلومات والنقاش التداوري والإعلام والإشعار بالإضافة إلى احترام آجال الرد (المادة 49 ق م 2021)
- ✓ إعادة تأطير إجراءات التحكيم فيما يتعلق بالتدقيق في المحاسبة والتدقيق المعقوف في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة من خلال منح المكلف بالضريبة المدقوق معه فترة لا تقل عن عشرة (10) أيام للتخضير للتحكيم، وإعداد محضر التحكيم و تبليغ المكلف بالضريبة من أجل تسجيل محتوى أعمال التحكيم والقرارات المتخذة (المادتين 50 و52 ق م 2021).
- ✓ تعزيز الضمانات القانونية للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون لمرافقة التقليل في الأسعار وتقييم أسعار التنازل عن الأملاك من خلال إقامة الإجراء التداوري فيما يتعلق بتسوية حقوق التسجيل والرسم على الإشعار العقاري، كما هو معمول به في إجراءات التدقيق الأخرى (المادة 55 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ نشر الأسعار المرجعية للعقار على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والذي يتضمن القيم السوقية المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية من أجل تقدير الأسعار المصرح بها عند إعداد عقود البيع أو الإيجار المتعلقة بالمقارنات، بالإضافة إلى وضع محاكاة عبر الإنترنت لحساب الضريبة على الدخل الجمالي المتأثري من الإيجار؛
- ✓ تحويل الحصص الضريبية المفروضة باسم المدينين فعلياً بهذه الحقوق وذلك في حالة إدائه صادرة بموجب حكم جزائي نهائي، تتعلق بوفالغ التحال هوية أو اللجوء إلى استعمال اسم مستعار (المادة 62 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ تعزيز شفافية تسيير حق الخصم من الرسم على القيمة المضافة عن طريق إرفاق التصريح ب رقم 50 بكشوف للموردين مع إرادية مصادقة رقم التعريف الجبائي مع رقم السجل التجاري للموردين (المادة 42 من قانون المالية لسنة 2021).

II.5 الإحتواء الجبائي والمالي

تم اتخاذ عدة تدابير بهدف تعزيز الإحتواء الجبائي والمالي، والذي يشكل أحد الأهداف التي حددتها السلطات العمومية. ونذكر من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- ✓ تخفيض شروط خصم الرسم على القيمة المضافة بعنوان الفواتير المدفوعة نقداً (المادة 23 ق م 2023)، من خلال رفع سقف المسموح به لخصم الرسم على القيمة المضافة على الفواتير المدفوعة نقداً من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج ومنح حق الخصم عندما يتم دفع مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع البنكي أو البريد، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع.
- ✓ رفع الحد الأعلى لمبلغ دفوق طابع المخالصة من 2.500 دج إلى 10.000 دج (المادة 18 ق م 2023).
- ✓ السماح بخصم الاعباء التي تم دفعها عن طريق الدفع البنكي أو البريدي، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع، عند تحديد النتيجة الجبائية.
- ✓ موازنة النظام الجبائي المطبق على المنتجات البنكية الكلاسيكية مع النظام الخاص بالصيرفة الإسلامية.

II.6 تعبئة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية

إن إدارة الجماعات المحلية تتطلب تعبئة موارد مالية كافية تسمح بضمان تحقيق خطط التنمية المحلية واستدامة الخدمة العمومية، والتي تستمد جزءاً كبيراً منها من الجبائية المحلية.

ولهذا الغرض، وبغية الريادة في القدرات التمويلية للجماعات المحلية، شرع في إصلاح الجبائية المحلية حيث تشكل الضرائب مصدراً مستقراً ولا يتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالسيما بما يلي:



- ✓ مراجعة طرق تحديد القيم الإيجارية من أجل حساب الرسم العقاري.
- ✓ تحسين أداء الرسم العقاري من خلال نقل عملية تحصيل هذه الضريبة إلى شباغة الضرائب، وهي المصلحة الأكثر كفاءة لتتبع هذه العملية.
- ✓ زيادة قيمة الرسم على رفع النفقات المنزلية وضريبة الإقامة.
- ✓ تخصيص عائد ضريبة الإقامة وضريبة السكن للبلديات (المادة 111 من قانون المالية لسنة 2022).
- ✓ إطلاق عملية إخضاع الأملاك والأنشطة في سنة 2021.

❖ تعزيز الجبائية البيئية

بهدف تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في تسويق وفود تطبيق، ملحت النصوص التشريعية خصماً بنسبة 75% على الرسم على النشاط المعني:

- ✓ على مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبترين بدون رصاص ووفود غاز البترول المميع (GPL/C) والغاز الطبيعي المضغوط (GNC)، على حد سواء مثل البترين العادي والممتاز والديازال (المادة 22 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ على رقم الأعمال المنقود بعنوان تركيب نظام وفود غاز البترول المميع (GPL/C) (المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021).





التسيير بالنجاعة نحو تكريس ممارسات الحوكمة الفعالة

إن "التسيير بالنجاعة" هو نظام يكرس استخدام ممارسات الحوكمة الفعالة والذي دخل حيز التنفيذ في إطار القانون العضوي رقم 18-15 الصادر في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، إذ يشكل أحد المحاور الأساسية للإصلاح المالي في برنامج الحكومة.

يتمثل المسعى المتخذ في إعداد برنامج عمل متعدد السنوات، مدعوماً بمؤشرات إستراتيجية وعملياتية تسمح بقياس نسبة تنفيذ الأنشطة المنجزة.

و يتعلق الأمر بقياس مدى فعالية وكفاءة ونوعية النتائج المحققة، من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية والعملياتية التي سبق تحديدها وإسنادها إلى المصيرين في إطار عقود النجاعة.

وفي ذات السياق، أطلقت المديرية العامة للضرائب خلال النجوة السنوية لإطارات الإدارة الجهائية المتعددة في ماي 2023، هذا النمط الجديد للتسيير القائم على التعهد بعقود النجاعة.



وقد تمدهم العمل خلال هذا الحدث حول أربعة مواضيع إستراتيجية وهي :

1. توسيع الوعاء الضريبي وتنشيط التحصيل؛
2. تبسيط الإجراءات الجهائية وتحسين مناخ الأعمال؛
3. المشاركة الفعالة للتوعوي الجهائي؛
4. تعزيز قدرات المديرية العامة للضرائب من خلال تعبئة الموارد البشرية واللوجستية.

الأعمال المنجزة سمحت بتحديد مؤشرات إستراتيجية سيتم استخدامها لتقييم النتائج المنتظرة. و سيكون التقييم الأول يخص الانجازات خلال الثلاثي الرابع من 2023، للمديرين الذين اكتبوا "عقود النجاعة".



التحصيل الجبائي

الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام - المديرية العامة للضرائب
تظهر التحصيل للثماني أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2019 إلى 2022 (بملايين الدينايات دج)

التطور (%)	التحصيل حتى 2019/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2020/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2021/08/31	التطور (%)	التحصيل حتى 2022/08/31	التحصيل حتى 2023/08/31	
15,9%	1 056 007	25,2%	977 265	25,8%	972 801	28,3%	953 532	1 223 713	1. الضرائب المباشرة
35,8%	63 629	73,2%	49 899	42,7%	60 540	30,3%	66 340	86 415	2. حقوق التسجيل والطلب
31,8%	298 236	42,6%	275 611	31,3%	299 271	15,4%	340 676	392 970	3. الرسم على القيمة المضافة (ز.ق.م)
24,0%	42 941	19,1%	44 726	17,5%	45 310	11,6%	47 731	53 256	4. الرسم المناطقي للاستهلاك
50,4%	82 498	54,6%	80 228	1,6%	122 100	0,7%	123 157	124 065	5. الرسم على المنتجات البترولية
188,3%	14 160	81,9%	22 448	47,4%	27 698	9,6%	37 251	40 827	6. الضرائب المباشرة
66,4%	13 619	15,3%	19 641	9,1%	20 768	11,7%	20 275	22 656	7. إيرادات مغلقة لمؤالية
741,0%	3 145	103,1%	13 151	112,9%	12 448	20,1%	22 016	26 450	8. إيرادات المرور للرسم على رقم الأعمال
/	/	123,1%	2 096	49,0%	3 138	63,5%	2 860	4 675	9. رسم العقليات والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية
11,6%	26 423	94,5%	15 166	7,0%	27 561	7,0%	27 576	29 502	10. إيرادات المرور لسلفه منها الجماعات المحلية والمساهلات الخاصة
25,2%	1 600 658	33,6%	1 500 231	25,9%	1 591 637	22,1%	1 641 413	2 004 529	إجمالي المناطيل الجبائية العادية (DGI I) (1 إلى 10)
31%	1 083 411	44%	982 983	34%	1 060 594	21%	1 171 572	1 418 719	إجمالي المناطيل الجبائية العادية (DGI II) استثناء الضريبة على النقل الإجمالي الأجنبي
121,9%	1 796 326	185,9%	1 394 013	134,9%	1 696 443	19,2%	3 344 201	3 985 691	الجبائية البترولية الخام
76,3%	3 396 985	107,0%	2 894 244	82,2%	3 288 079	20,2%	4 985 614	5 990 120	المجموع العام

(*) سنة 2022/2023 - (**) سنة 2021/2023 - (***) سنة 2020/2023 - (****) سنة 2019/2023

كشأن تحليل الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023، عن زيادة إيجابية بنسبة 82,1 %، وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام 2022، حيث بلغت 5.2004 مليار دينار جزائري، ما يمثل 71 % من المبلغ الإجمالي للإيرادات الجبائية العادية.

إن مقارنة الإيرادات الجبائية العادية المحصلة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023 مع تلك المحصلة في سنة 2019، أي قبل جائحة كوفيد-19، سمحت بملاحظة زيادة قدرها 25 %.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي / الأجنبي، للثمانية أشهر الأولى من سنة 2023، شهدت زيادة بنسبة 21 %، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة 31 % من سنة 2019.

كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب بما في ذلك الجبائية البترولية، بلغت خلال ثمانية أشهر من سنة 2023 قيمة قدرها 5.990 مليار دج، أي زيادة قدرها 20 % بعبارة أخرى نفس الفترة من سنة 2022 و 76,3 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

إن ارتفاع تحصيل الجبائية العادية، ينتج من جهة، عن تطبيق قرارات السلطات العمومية لإعاش النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى 2023، وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.



كلنا نساهم.. في بناء الوطن



مديرية الضرائب: أمال عبد القليظ، المديرة العامة للضرائب

لجنة التسيير: م. ديمون، مدير الاتصال

ف.د. شطال، قائدة مدير المتصورات وخدمات الحماية

ه. عاشوري، نائب مدير متابعة الرقابة المالية للهيئات

م. صويحات، نائب مدير حماية المحرقات و التداخلات الاستعمارية

ا. غرشاوي، مكلف بالتفتيش

ر. صحراري، مكلف بوضع الخزعة - الخزعة التورية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الاتصال

ميني أحمد فرانسيس، نبي مالكي، بن عكوب، الجزائر

الفاكس: 021.59.53.47 - الهاتف: 021.59.53.53

المكاتب: 23.72 / 39.11

contact.dg@ml.gov.dz

ml.gov.dz

المديرية العامة للضرائب - الجزائر 021595353
وزارة المالية ميني أحمد فرانسيس، نبي مالكي، بن عكوب، الجزائر. 6306